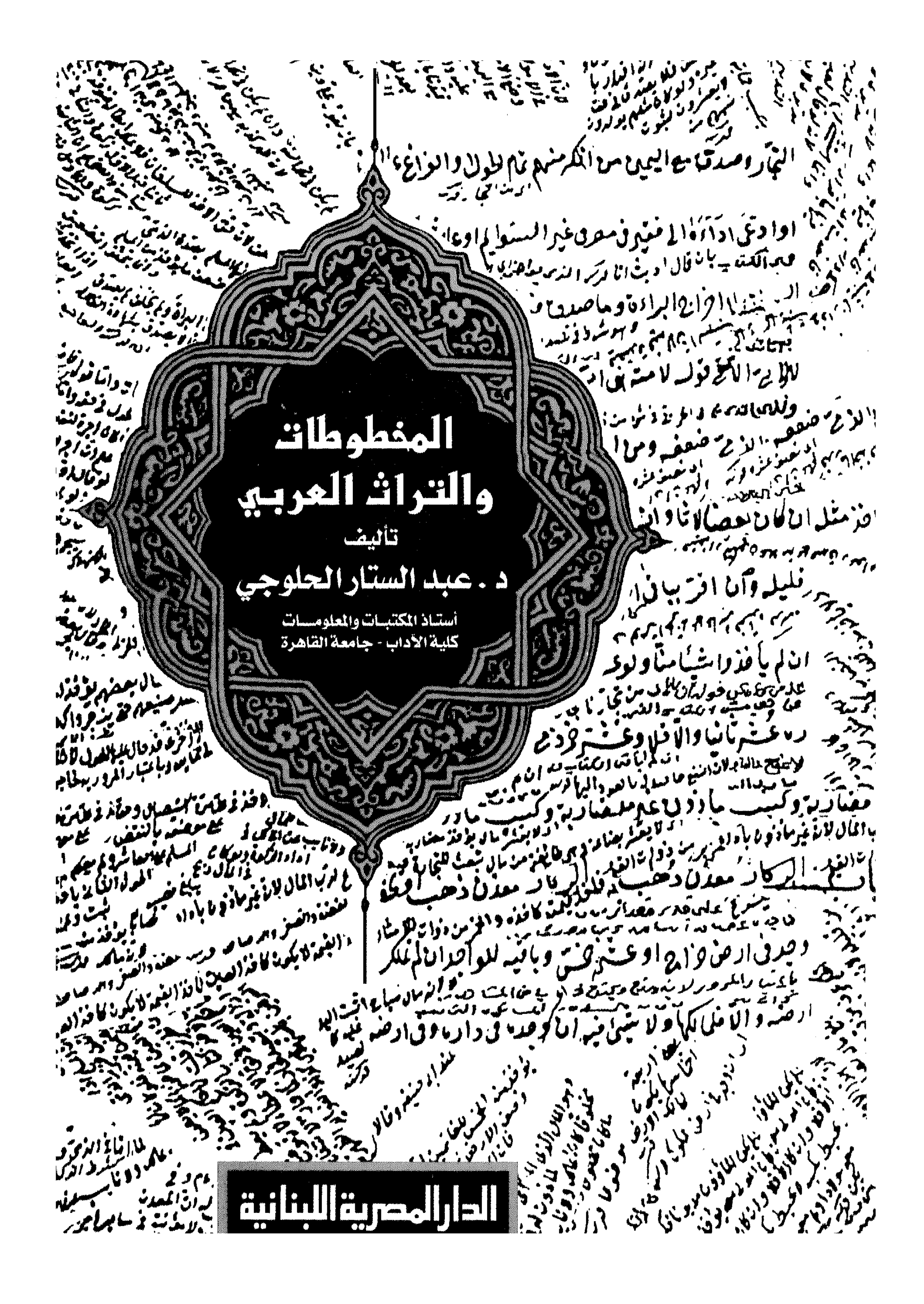

المخطوطات
والتراث العربي
تأليف
د. عبد الستار الحلوجي
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة
الدار المصرية اللبنانية

المخطوطات والتراث العربي



16 عبد الخالق ثروت - ص . ب 2022 برقيا دار شادو - القاهرة - ت : 3923525 - 3936743 - فاكس : 3909618

رقم الإيداع : 18248 / 2001
تجهيزات فنية : الإسراء ت : 3143632

الترقيم الدولى : 8 - 712 - 270 - 977
طبع : أمون ت : 7944356 - 7944517
الطبعة الأولى : شوال 1422 هـ يناير 2002 م

المخطوطات والتراث العربي

تأليف

دكتور عبد الستار الحلوجي

أستاذ المكتبات والمعلومات

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الأعراف، آية ٨٩)

إهداء

إلى روحين كريمين لعالمين جليلين وصديقين عزيزين..

اجتمعا على حب المخطوطات والاشتغال بها دراسةً وتحقيقًا..

وجمعهما معًا مكتب واحد في معهد المخطوطات العربية لسنوات طوال

ثم تفرقت بهما السبل وبقي بينهما الود والحب والتواصل والاحترام.

كلاهما كان يتمتع بدماثة الخلق وغزارة العلم وخفة الظل وتواضع العلماء..

وكلاهما كانت له قدم راسخة في تراثنا العربي، وكان حجة في علم المخطوطات.

إلى الراحلين العزيزين..

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحلو والأستاذ الدكتور محمود الطناحي

أهدي هذا الكتاب، تقديراً لعظيم عطائهما، ووفاءً ببعض حقهما عليّ.

جمادى الأولى ١٤٢٢هـ

أغسطس ٢٠٠١م

عبدالستار الحلوجي

مقدمة

المخطوطات والتراث بالنسبة لي هوًى قديم، فقد حصلت على الثانوية العامة من القسم العلمي، ومع ذلك آثرت دخول قسم اللغة العربية بكلية الآداب. ثم قدِّر لي أن أبتعث إلى انجلترا في عام ١٩٦١م لدراسة المكتبات، وأن أعود لأعمل بقسم المخطوطات وبمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠م. وخلال تلك الفترة أعددت رسالتي التي حصلت بها على الدكتوراه عن «المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري»، وهي أول رسالة تتصدى لدراسة المخطوط العربي، وتحاول أن تحدد ملامح الفترة الأولى من تاريخه، وهي أصعب الفترات على الإطلاق.

وانتقلت للتدريس بالجامعة، وانتقل معي شغف بالتراث المخطوط لاحدّ له، وقناعة كاملة بأن عصر المخطوطات العربية هو العصر الذي تألق فيه الفكر الإسلامي والإبداع العربي، وبأن أنفس ما تقتنيه مكتباتنا هو التراث المخطوط الذي يمكن من خلاله أن نتعرف على سمات الحضارة العربية الإسلامية في أزهى عضورها. فهذا التراث هو الذي شكَّل وجدان الأمة، وهو الذي صان وحدتها على مرّ العصور، وفي ظله تهاوت الحدود الجغرافية والفوارق العرقية، وفي تياره امتزجت العروبة والإسلام امتزاجًا رائعًا. فالإمام البخاري - مثلاً - استقرّ في ضمائرنا وأصبح أحد مكوِّنات نسيجنا الثقافي دون أن يخطر على بال أحد أن يفكر في جنسيته أو موطنه، ودون أن يتساءل أحد: هل هو عربي أو غير عربي. فقد ذابت العروبة في بوتقة الإسلام كما ذابت جنسيات أخرى كثيرة ولغات

أخرى كثيرة، وبقي ذلك الرحيق المصفَّى الذي يطلق عليه «التراث العربي المخطوط». والعروبة هنا عروبة لغة ولسان، لا عروبة عرق أو مكان.

وفي الصفحات التالية مجموعة دراسات عن المخطوطات العربية والتراث العربي، قدِّم بعضها في مؤتمرات وندوات علميه، ونُشر بعضها الآخر في دوريات متخصصة. وكلٌّ منها يحاول أن ينظر إلى التراث المخطوط من زاوية من زواياه، وأن يبرز جانبًا من جوانبه. وكلها تصبّ في إناء واحد، وتتشابك خيوطها لتشكِّل في النهاية نسيجًا واحدًا يستجلي منه القارئ بعض ملامح تراثنا العربي المخطوط.

القاهرة في جمادى الأولى ١٤٢٢هـ / أغسطس ٢٠٠١م

د.عبدالستار الحلوجي

المحتويات

* * *

أولاً : المخطوطات

فـن الفهرسـة:

المصطلح والحدود*

مقدمـة:

اللغة تواضع واصطلاح، وليس من حق أحد أن يصكّ لفظًا للدلالة على معنًى معين في ذهنه ما لم يكن لهذا اللفظ نفس المعنى عند المتلقين. فالإنسان لا يكتب لنفسه وإنما يكتب للآخرين، ومن ثم ينبغي على كل كاتب ألا يغفل قراءه الذين يتوجه إليهم بكتابته، وأن يضعهم في ذهنه حين يكتب، لأن هؤلاء القراء هم الذين يحددون مستوى الكتابة، وإلى أي مدى يمكن للكاتب أن يستخدم ألفاظًا متخصصة أو عامة. فمقال في صحيفة سيارة تخاطب القاعدة العريضة من المجتمع وتتباين مستويات ثقافة قرائها، ينبغي أن تختلف لغته ويختلف أسلوبه عن مقال في الموضوع نفسه ينشر في مجلة متخصصة لا يقرؤها عادةً إلا المتخصصون في المجال.

وقديمًا قالوا: خطأ مشهور خير من فصيح مهجور. ومعنى هذا أن الكاتب ينبغي أن يخاطب قراءه باللغة التي يفهمونها حتى ولو لم تكن هي اللغة الأمثل. ولا يعني ذلك أن يتمرد الكاتب على اللغة وقوالبها ودلالات ألفاظها، وإلا أصبح الخيار بين خطأ مشهور وخطأ مهجور، لا بين خطأ مشهور وفصيح مهجور.

---

* نشر في كتاب: «فن فهرسة المخطوطات؛ مدخل وقضايا». تنسيق وتحرير فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩م، ص ١٩-٣١.

ومعروف أن العرب ـ منذ العصر الجاهلي ـ اقتبسوا ألفاظا أجنبية، ولم يتحرجوا من استخدامها، بل إن بعض هذه الألفاظ قد ورد في القرآن الكريم نفسه وهو معجزة بلاغية في حدّ ذاته. وورود مثل هذه الألفاظ في القرآن يدل على أنها قد استقرت في لغة العرب بدلالات محددة لم يستنكرها أي عربي. وحينما بدأت حركة الترجمة في أوائل العصر العباسي ظهرت في لغة العرب مسميات أجنبية لعلوم أو فروع من علوم كالجغرافيا والفلسفة والغورثمي، وهذه المسميات تقبلها الناس واستعملوها، وكانت دلالاتها واضحة في أذهانهم.

وفي العصر الحديث، وكنتيجة طبيعية للاتصال بالثقافات الأجنبية والانفتاح عليها والنقل عنها منذ القرن الماضي، بدأت الألفاظ الوافدة تطل برأسها من جديد، وبرزت بصورة أوضح مع التطورات التكنولوجية التي شهدها القرن العشرون، والتي أفرزت منتجات وأجهزة لم يكن للبشرية بها عهد من قبل، كالتليفون والتليفزيون والفيديو والكمبيوتر وكثير غيرها.

وهناك فكرة سائدة بأن الترجمة في العلوم أسهل منها في الآداب. والتعميم هنا غير صحيح. ففي الأدب ـ مثلاً ـ تسهل ترجمة النثر من قصص وروايات ومسرحيات، وتظهر المشكلة في الشعر، خاصة إذا أردنا أن ننقله في قالب شعري يراعي طبيعة اللغة المنقول إليها والضوابط التي تحكم النظم فيها من وزن وقافية.

وفي العلوم الرياضية قد يتجنب الكاتب استعمال اللغة الطبيعية ويستخدم الرموز والأرقام عوضًا عنها، حتى لا يترك مجالاً للاجتهاد أو الاختلاف في فهم دلالات الألفاظ.

ومع هذا يبقى لكل علم لغته ومصطلحاته التي يعرفها ويتعامل بها ذووه. وليس مطلوبًا أن تكون دلالات هذه المصطلحات معروفة للقارئ العادي، ولكنها يجب أن تكون واضحة ومحددة في ذهن القارئ المتخصص، وإلا فقدت اللغة وظيفتها كوسيلة للتفاهم والتواصل بين الناس. ولعل عبارة «اللغة المشتركة»

توضح هذا المعنى، لأن المقصود بها أن يكون الكلام واضحًا ومفهومًا عند من يشتركون مع المؤلف في تخصصه.

تلك مقدمة أراها ضرورية بين يدي هذا الحديث الذي أريد أن أتناول فيه قضية المصطلح في علم من العلوم التي تعتبر حديثة في نظر أكثر الناس، مع أن له جذوراً تضرب في التاريخ العربي لأكثر من ألف عام مضت، وأعني به علم المكتبات الذي أصبح تخصصًا من التخصصات الأكاديمية بجامعاتنا منذ ما يقرب من خمسين عامًا، والذي اتسعت دائرته في الفترة الأخيرة لتشمل ما يطلق عليه حاليًا «علم المعلومات» على أساس أن المكتبة اشتقت تسميتها من الكتاب الذي ظل الوعاء الأوحد والأساس للمعلومات لقرون طويلة. أما الآن فقد بدأ يتنازل عن عرشه ويتخلى عن مكانته تدريجيًا لأوعية أخرى حديثة لم تكن تخطر للبشرية على بال منذ عشرات السنين.

وقد ارتبطت كلمة «المكتبات» منذ دخولها الجامعات المصرية بكلمة أخرى هي «الوثائق» وتبادلت معها المواقع، فمرة يقال قسم المكتبات والوثائق، ومرة أخرى يقال قسم الوثائق والمكتبات. ومن حسن الحظ أن الواو في اللغة العربية لا تفيد الترتيب، أو بعبارة أخرى لا تفيد التقديم أو التأخير، ولا تعطي أولوية لما قبلها على ما بعدها، وإلا لثار بين المكتبيين والوثائقيين جدل كثير.

وفي هذه المحاولة الاستطلاعية أو الكشفية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى إلقاء بعض الضوء على مشكلة المصطلح في فرع من فروع هذا التخصص، وإثارة أذهان المشتغلين به للتفكير والمشاركة بالرأي، لابدّ من الإشارة إلى أن لدينا في هذا المجال تراثًا خصبًا ينبغي أن ننشره على الناس، وأن نؤصله ونستثمره ونستفيد منه. ولابد من الاعتراف بأن تراثنا في مجال المصطلح الوثائقي أغنى بكثير من الرصيد المتاح لنا في مجال المصطلح المكتبي[1]، وأن علم الوثائق كان

---

(١) انظر على سبيل المثال: ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف.
المنهاجي الأسيوطي: جواهر العقود ومعين القضاة والموثقين والشهود.
الونشريسي: المنهج الفائق والمنهل الرائق.

أسعد حظًا من علم المكتبات فيما يتصل بالمصطلحات، لأنه يتعلق بالتعاملات بين الناس، ولذا نشأ علم الشروط وظهرت كتب المصطلح الوثائقي منذ القرن الثالث الهجري[1]، و«احتاط الشروطيون على قدر ما وسعهم الجهد عند انتقاء الألفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة، فإن أي اختلاف حول تفسير أي لفظ أو صيغة قد يؤدي إلى الدفع ببطلان الوثيقة»[2].

وإذا كان علم الوثائق ـ أو علم الشروط كما كان يسميه القدماء ـ علمًا له جذوره في تراثنا الحضاري، فإن أكثر علوم المكتبات تدخل تحت مظلة العلوم الحديثة. ولأن أوائل الذين اشتغلوا بها وكتبوا فيها قد درسوا في الغرب، فلم يكن غريبًا أن نرى المصطلحات الأجنبية تستقر في أذهانهم وتدور بكثرة على ألسنتهم، وإن حاول البعض أن يلتمس ألفاظًا ومصطلحات عربية يستعيض بها عن الألفاظ والمصطلحات الأجنبية المعربة، وهي محاولة تستحق التشجيع بشرطين: أولهما أن يكون المصطلح المستخدم صحيحًا من الناحية اللغوية. وثانيهما أن يكون دقيقًا في الدلالة على المعنى الذي يعبر عنه. ولتوضيح ذلك أقول إن التليفزيون يطلق عليه في بعض البلاد العربية كلمة «تلفاز». ومفعال كمنشار صيغة عربية من صيغ اسم الآلة، ولكن هناك فعلاً عربيًّا هو «نشر» ولا يوجد في الأفعال العربية «لفَز»، ومن ثم فكلمة «تلفاز» كلمة غير عربية وإن تَخفَّت في زيٍّ عربي.

والمشكلة في قطاع المكتبات وعلوم المعلومات أن الخلاف في المصطلحات لا يقتصر على الفروع والجزئيات وإنما تتسع شقته ليشمل الأصول والكليات، وإلا فبماذا يمكن أن نسمي الخلاف بين المتخصصين في تسمية المجال نفسه، وفي مسميات بعض علوم المكتبات ومؤسساتها وتجهيزاتها؟ فكلمة Information تترجم

(١) انظر مصطفى أبو شعيشع: نشأة علم الوثائق عند المسلمين. مجلة «عالم الكتب»، مج١٠، ع٢ (مايو ١٩٨٩م)، ص١٦٢-١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٣.

في الغالب بكلمة «المعلومات»، وإن لم يمنع هذا من ترجمتها بكلمة «الإعلام» التي تظهر في مسميات بعض المعاهد والبرامج الدراسية[1].

ومن ينظر في أدلة الكليات والمعاهد التي تدرّس بها علوم المكتبات، وفي مسميات المواد الدراسية، يدرك أن وحدة المصطلح توشك أن تكون مفقودة بين العاملين في المجال، وهو أمر تؤكده مقابلة مصطلحات المعاجم المتخصصة مع بعضها، ومع المصطلحات التي تجمعها بعض المؤلفات وتعرِّف بها فيما يسمى Glossaries، وتؤكده أيضًا الدراسة التي نشرها رشيد عبد الحق، والتي ختمها باثنين وثمانين مصطلحًا من مصطلحات الفهرسة جمعها من أحد عشر مصدراً وقارن بين مقابلاتها في تلك المصادر[2]، وذلك رغم جهود مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، ورغم ما يعقد من مؤتمرات وندوات لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات، كتلك الندوة التي عقدت بالرباط سنة ١٩٨١. ولاشك أن من أسباب هذه الظاهرة عدم وجود جمعيات علمية متخصصة قوية، تحظى باحترام المتخصصين، ويكون من مهامها رعاية التخصص وتقنين مصطلحاته ونشرها بين أعضائها. ومن أسبابها أيضًا أن مطبوعات مجامع اللغة العربية التي تقرّ المصطلحات لا تصل إلى أيدي المتخصصين، ومن ثم لا تؤتي ثمارها المرجوة منها:

الفهرسة والمخطوطات:

ولسوف يركز هذا المقال على مجال واحد من مجالات علوم المكتبات هو الفهرسة، وفهرسة المخطوطات بصفة خاصة.

وغني عن القول أن لكل لفظ من الألفاظ دلالة لغوية، وأن بعض الألفاظ يحمَّل بدلالات اصطلاحية عند أهل الاختصاص، فالحديث لغةً هو الكلام. أما

(١) كما هو الحال في مدرسة علوم الإعلام بالرباط.

(٢) رشيد عبد الحق: المصطلحات العربية في علوم المكتبات: دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفهارس. تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٣م، ص ١٦٣-١٧٦.

اصطلاحًا فهو كلام النبي ﷺ خاصة، والفقه في اللغة هو الفهم. أما في الاصطلاح فهو فهم أحكام الدين بصفة خاصة.

ومعروف أن اللفظ الواحد كثيرًا ما يحمل عدة معاني، فالمكتبة ـ مثلاً ـ قد يقصد بها المبنى الذي تجمع فيه الكتب وتنظم بقصد الاستفادة منها (Library)، وقد يطلق اللفظ على الحانوت الذي يبيع الكتب (Book Shop)، أو الأدوات الكتابية (Stationary)، كما قد يطلق على سلسلة من الكتب ينتظمها مجال معرفي واحد فنقول مثلاً: المكتبة الجغرافية، والمكتبة الفلسفية، وهكذا.

ولفظ (الفهرسة) فارسي معرَّب، ويعرِّف أصحاب المعاجم العربية (الفهرس) بأنه «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، معرَّب فهرست»[1]. وفي استخداماتنا العادية نقول: فهرس المكتبة، وفهرس الكتاب، وفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي. وابن النديم ألف كتابًا سماه «الفهرست» منذ أكثر من ألف عام. وكلمة (الفهرس) في كل واحد من هذه الاستخدامات الأربعة لها معنى يختلف تمامًا عن المعاني الأخرى. ففهرس المكتبة هو أداة التعريف بمقتنياتها، وهو يقدم البيانات التي تكفل تمييز كل وحدة من هذه المقتنيات عما سواها، بحيث يتميز كتاب عن غيره وإن اتفق معه في العنوان، وتتميز طبعة للكتاب عن طبعة أخرى من الكتاب نفسه للمؤلف نفسه. وفهرس الكتاب هو قائمة محتوياته Table of Contents، وفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي هو الكشاف Index الذي تسرد فيه أسماء الأشخاص أو الأماكن الواردة في الكتاب في ترتيب هجائي ييسر الوصول إليها، وفهرست ابن النديم عمل ببليوجرافي بأدق معاني الكلمة، لأنه يحصي الكتب التي ألفت باللغة العربية أو ترجمت إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ كما نصّ على ذلك صراحة في مقدمته.

ولم يكن ابن النديم هو أول من استخدم لفظ (الفهرس) أو (الفهرست) للدلالة على ما يطلق عليه الآن (الببليوجرافيا)، فقد استُخدم اللفظ قبله بقرنين

---

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ط٥. القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٥٤م، جـ ٢، ص٢٣٨.

من الزمان، بدليل أنه ينقل عن فهرست كتب جابر بن حيان[1]وفهرست كتب الرازي[2]، وفهرست كتب عبدان [3]، وفهرست كتب جالينوس الذي أعده حنين ابن إسحق[4]، وفهرست كتب أرسطو وترجماتها العربية الذي أعده يحيى ابن عدي[5].

وكما أطلق لفظ (الفهرست) في تراثنا العربي على الأعمال الببليوجرافية التي تحصي المؤلفات، كذلك استخدم منذ القدم بدلالته الحالية عند المكتبيين العرب والأجانب، بدليل ما نجده في المصادر التاريخية من حديث عن فهارس بيت الحكمة أو خزانة الحكمة في بغداد، وخزانة العزيز الفاطمي في القاهرة، وخزانة الحكم المستنصر في قرطبة، وفهارس مكتبة المدرسة النظامية ومكتبة الصاحب بن عباد وخزانة عضد الدولة البويهي بشيراز[6].

ومع أن الفهارس والببليوجرافيات تدخل تحت مظلة الأعمال الببليوجرافية، إلا أن لكل منها وظيفته. فالفهرس يحصي المقتنيات الموجودة في مكتبة ما. أما الببليوجرافيا فإنها تحصي المؤلفات في موضوع معين، أو التي كتبها شخص معين، بغضّ النظر عن وجودها في المكتبة أو عدم وجودها. ووظيفة الفهرس التعريف بمقتنيات مكتبة من المكتبات. أما القوائم الببليوجرافية فمجالها أوسع، ووظيفتها حصر الإنتاج الفكري والتعريف به بصرف النظر عن الأماكن التي يوجد بها. ووظيفة الفهرس تقديم ما تقتنيه المكتبة من أوعية المعلومات إلى الباحثين وتيسير وصولهم إليها عن طريق ما يقدمه من مفاتيح يستخدمها المستفيد

---

(١) ابن النديم: الفهرست. بيروت، مكتبة خياط (مصورة بالأوفست عن طبعة فلوجل)، ص ٣٥٥.

(٢) الفهرست، ص ٢٩٩-٣٠٢.

(٣) الفهرست، ص ١٨٩.

(٤) الفهرست، ص ٢٩٠-٢٩٥.

(٥) الفهرست، ص ٢٥١-٢٥٣.

(٦) انظر على سبيل المثال: المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق دي جوج. ليدن: بريل، ١٩٠٦م، ص٤٤٩، ومحمد ماهر حمادة: المكتبات في الإسلام. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨م، ص١٥٤-١٥٦.

أو المتردد على المكتبة. وهناك ثلاثة مفاتيح تقليدية هي: المدخل الموضوعي، والمدخل بأسماء المؤلفين، والمدخل بعناوين الكتب. ومع استخدام الحاسبات الآلية أضيفت مفاتيح أخرى يمكن أن يستخدمها الباحث، كأن يسأل عن المقتنيات المنشورة في سنة معينة أو في بلد معين أو على يد ناشر معين، أو الكتب المطبوعة طبعتين أو ثلاثًا أو أكثر، أو التي تتعدد أجزاؤها، أو تزيد صفحاتها عن عدد معين من الصفحات، إلى غير ذلك من إمكانات الاسترجاع التي تتيحها الحاسبات الآن.

وما أظنني بحاجة إلى القول بأنه بدون الفهرس يتعذر استخدام أي مكتبة، لأنها لو رتبت مجموعاتها ترتيبًا موضوعيًا ـ كما هو الحال في معظم المكتبات ـ وأتاحت لجمهورها التعامل مع الرفوف مباشرة، فلن يستطيع أحد أن يصل إلى الكتب التي تقتنيها لمؤلف معين، ولا إلى كتاب بعنوان معين.

وطبيعة الاستخدام ونوعية المستفيدين واحتياجاتهم هي التي تحدد حجم البيانات التي تدوّن في بطاقة الفهرس. فالبيانات التي يحتاجها الباحث أو طالب الجامعة عن الكتاب تختلف كمًا ونوعًا عن البيانات التي يحتاجها طالب المدرسة المتوسطة (الإعدادية) أو جمهور المكتبة العامة. والبيانات التي تقدمها قائمة حصر كتب مكتبة من المكتبات تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك التي يقدمها فهرس تحليلي للمجموعة نفسها. وبيانات فهرسة المخطوط تزيد كثيرًا عن بيانات فهرسة المطبوع، لأنه في حالة الكتاب المطبوع تتفق جميع نسخ الطبعة الواحدة في ملامحها المادية. أما المخطوطات فكل نسخة لها ذاتيتها وخصائصها الفردية.

هذا هو الفهرس. أما الببليوجرافيا فهي نتيجة زواج الفهرسة والتحليل الموضوعي أو التصنيف، لأنها عبارة عن بطاقات فهرسة رتبت بطريقة معينة روعي فيها أن تحقق أكبر قدر من الفائدة لمن يستخدمها.

ولأن مصطلحي الفهرسة والببليوجرافيا لا يتداولهما ـ عادة ـ غير المكتبيين، فقد أخذت الحدود بينهما تتضح يومًا بعد يوم، وبدأ مفهوم كل منهما يستقر في

الأذهان متميزاً عن الآخر. ولكننا ـ مكتبيين وغير مكتبيين ـ مازلنا نستخدم لفظ (الفهرس) للدلالة على محتويات الكتاب أو المجلة، وقد نستخدمه للدلالة على المفكرة التي تسجل فيها أرقام الهواتف. وفي كتب التراث المحققة، وفي بعض الكتب الحديثة أيضًا، نجد ما يسمى بفهرس الأعلام أو الأماكن أو القوافي أو غيرها. وإذا تأملنا هذه الاستخدامات الثلاثة للفظ (الفهرس) وجدنا بينها تفاوتًا شديدًا، ففهرس الكتاب يعرض محتوياته حسب تسلسل ورودها فيه. أما فهرس (أو فهرست) التليفون (الهاتف) فيسجل أسماء أصحاب الهواتف في ترتيب هجائي، وأما الفهارس التي تذيَّل بها بعض الكتب فليست فهارس Catalogues بالمعنى الاصطلاحي وإنما هي كشافات Indices تحلل محتويات تلك الكتب وتستخرج ما في بطونها من جزئيات تسردها مرتبة على حروف المعجم[1].

وهكذا يتبين لنا أن كلمة (فهرس) كانت تطلق في تراثنا العربي على الفهارس والببليوجرافيات، وكان السياق هو الذي يحدد أي الفئتين هي التي يقصدها الكاتب أو المؤلف. أما في العصر الحديث فقد استقل كل من المصطلحين بدلالة متميزة عن الآخر، ولكن مصطلح الفهرسة وقع في لبس جديد مع الكشافات التي تذيَّل بها بعض المؤلفات لتيسير استخدامها والاستفادة من محتوياتها. والغريب أن يسهم معجم المعلوماتية الصادر عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٩٥م في تأصيل هذا اللبس، حيث نجد كلمة Index يقابلها: فهرس ـ مشير، وكلمة Indexation, Indexing يقابلها فهرسة، وIndexed address: عنوان مفهرس، و Indexed organization: تنظيم مفهرس. أما كلمة Catalogue فيقابلها ثَبت، خلافًا لما تعارف عليه المكتبيون العرب والمشتغلون بعلم المعلومات.

وكلمة (ثبت) كلمة عربية تؤدي المعنى، ولكنها غير مستخدمة في الإنتاج

(١) هذا اللبس لم يسلم منه رشيد عبد الحق في كتابه «المصطلحات العربية في علوم المعلومات: دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفهارس» الذي يختم بـ«فهرس الأعلام» و «فهرس الأماكن».

الفكري للمكتبيين العرب، وغير مألوفة عند جمهور المستفيدين من المكتبات. ومثلها كلمة (مجذّة) التي ذكرها رشيد عبد الحق في كتابه **المصطلحات العربية في علوم المعلومات**[1] للدلالة على الفهرس أو الوعاء الذي توضع فيه الجذاذات.

وأنا من المؤمنين بثراء اللغة العربية وقدرتها التعبيرية الفائقة، ومن المتحمسين لاستخدام الألفاظ العربية بديلاً عن الألفاظ الأعجمية، ولكنني على قناعة تامة بأن اللغة وسيلة اتصال بين الناس كما سبق أن ذكرت، ولا قيمة لمصطلح صحيح لا يوصل المعنى المراد منه بدقة لمن يتلقاه، وكم من الألفاظ الصحيحة المسجلة في بطون المعاجم العربية مات لأنه لم يعد متداولاً على الألسنة، وكم من الألفاظ الصحيحة تقرّها مجامع اللغة العربية ولا تجد لها أثرًا في الاستخدام أو حتى في المعاجم المتخصصة.

ودعونا نصارح أنفسنا بأن مجال المكتبات والمعلومات يعاني من فوضى لا حدود لها في استخدام المصطلحات. وهذه الفوضى تتكشف لنا بعض أبعادها في الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية حتى ليخيّل إلى المرء في بعض الأحيان أن المشارقة ـ مثلاً ـ يتكلمون لغة عربية غير لغة المغاربة، وحتى ليتعذر على المتخصصين في دولة عربية فهم كثير من المصطلحات التي يستخدمها زملاؤهم في دولة عربية أخرى، وربما يمنعهم الحياء والخجل من الاستفسار عن دلالات تلك المصطلحات.

وأتصور أننا بحاجة إلى دراسة مسحية للمصطلحات المستخدمة في مجال المكتبات والمعلومات بعامة، وفي مجال الفهرسة وفروعها بصفة خاصة، كخطوة ضرورية على طريق التوحيد. فمن غير المقبول ـ ونحن على بوابة القرن الحادي والعشرين ـ أن ندرّس الفهرسة الوصفية تحت هذا المسمى تارة، وتحت مسمى «الوصف الببليوجرافي» تارة أخرى. صحيح أن الوصف الببليوجرافي هو

---

(١) ص ١٠٤.

العنصر الغالب على بطاقة الفهرسة، ولكن هناك عناصر أخرى أهمها المدخل الذى يكون غالبًا بالمؤلف، والذي يعتبر بمثابة مفتاح لاستخدام الفهرس، كما أنه مثار كثير من الجدل والخلاف الذي لا يحسمه إلا وجود قوائم معيارية بأسماء الأفراد والهيئات تحقق صيغة واحدة للاسم الواحد، وتعفي المكتبيين من الاجتهاد، وتريحهم من البحث في كتب التراجم. ولكن ماذا يصنع المفهرس إلى أن توجد مثل تلك القوائم؟ وكيف يتخرج دارس المكتبات دون أن يسمع عن المداخل التي خصص لها قدر كبير من قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية؟ وهل يمكن أن تدخل دراسة قوائم الاستناد تحت مسمى الوصف الببليوجرافي؟ أليست المشكلة هنا مشكلة مصطلح وحدوده؟

ومع كل هذا فإن وضع الفهرسة يكون أفضل حالاً وأكثر انضباطًا في حالة التعامل مع المطبوعات، ربما لوجود تقنينات يمكن الرجوع إليها عند الاختلاف في ترجماتها، وربما لوجود ممارسات وكتابات كثيرة في الموضوع. أما فهرسة المخطوطات فمشكلة المصطلح فيها أعقد بكثير. ولست أريد أن أفتح باب الجدل حول المخطوط نفسه وموقعه بين علوم المكتبات وعلوم الوثائق، وإنما أكتفي بالإشارة إلى هذه المسألة لأنها قضية مصطلح بالدرجة الأولى.

وتشترك المخطوطات مع المطبوعات في مواجهة مشكلة المداخل وكيفية كتابة الأسماء العربية القديمة، ولكنها تواجه بمفردها مشكلات أخرى أكثر تعقيدًا لأن بيانات الوصف الببليوجرافي للمخطوط أشد تفصيلاً وتنوعًا، فهي تغطي مجالات متعددة كالخطوط والأحبار والألوان وفنون الزخرفة والتذهيب والتجليد، وهذه المجالات لها مصطلحات متخصصة دقيقة، وهي تذكر بداية المخطوط وخاتمته وتعرِّف بمختلف صور التوثيق التي يحملها كالتملكات والسماعات والإجازات والمقابلات وغيرها من البيانات التي يلزم ذكرها للتفريق بين نسخة وأخرى، والتي يلزم أن تكون لها مصطلحات محددة وموحدة بين المفهرسين. يضاف إلى ذلك أن مفهرس المخطوط يصطدم بالضرورة بمجموعة من المصطلحات والرموز

المستخدمة في كتابة المخطوطات، وتصويب الأخطاء والتواريخ لابد أن يكون على دراية تامة بها.

ومما يؤسف له حقًا أن عناصر بطاقة فهرسة المخطوط مازالت موضع خلاف بين المفهرسين العرب، وأن مسميات هذه العناصر وترتيبها أيضًا ليس محل إجماع. وهذا يترك الباب مفتوحًا للاجتهادات الفردية، ولمزيد من الخلاف والتشتيت في المصطلحات المستخدمة ودلالاتها. فهل لي أن أقترح عقد ندوة تخصّص لهذا الموضوع، وتوضع أمامها كل المصطلحات التي أقرتها المجامع العربية، إضافة إلى مشروع معجم المعلوماتية الذي أعده مكتب تنسيق التعريب بالرباط؟ ولو لم تخرج هذه الندوة إلا بالتعريف بهذا المعجم ومناقشته وتقييمه وإثرائه بملاحظات المتخصصين من مختلف الدول العربية لكان ذلك كافيًا.

* * *

فهارس المخطوطات (*)

تراثنا المخطوط:

لم يحدث في التاريخ أن احتفظت لغة من اللغات بكل خصائصها ومقوماتها واستعصت على التحريف والتبديل كما حدث في اللغة العربية. ومرجع ذلك إلى أنها لغة القرآن الكريم ولغة العبادة بالنسبة للمسلمين على اختلاف أجناسهم وألوانهم وألسنتهم. وارتباط اللغة بالدين هو الذي كتب لها البقاء والخلود وجعلها تحتفظ بنقائها وأصالتها على مر الزمان حتى إننا نقرأ اليوم كلام الجاهليين وأدبهم فنفهمه ونستسيغه، لا نجد فيه من المشقة والعسر إلا ما يسببه تطور استعمالات الألفاظ ودلالتها اللغوية من عصر إلى عصر.

وهذه الميزة الفريدة التي امتازت بها اللغة العربية جعلت المخطوط العربي أطول مخطوطات العالم عمرًا وأكثرها عددًا، فمن ورائنا قرابة أربعة عشر قرنًا من التراث المخطوط، وهو تراث ضخم لا يتوافر لأي أمة من الأمم ولا في أي لغة من لغات البشر. ومع أن الطباعة قد دخلت الشرق مع الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن أحدًا لا يستطيع أن يزعم أن هذا التاريخ كان نهاية عصر المخطوط العربي. فقد ظلت للمخطوطات قيمتها واستعمالاتها حتى انتشرت الطباعة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي[٢].

---

(١) قدم إلى: الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة «الببليوغرافيا» والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية التي أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في دمشق من ٣-١١/ ١٠/ ١٩٧١م ونشر ضمن أعمال الحلقة. دمشق، وزارة التعليم العالي ١٩٧٢م، ص ٢٨٤-٣٠٠.

(٢) القرن العشرين.

الفهارس، ولماذا تعمل؟:

ويوم كانت المكتبات محدودة الحجم ومحدودة النمو كان يمكن للذاكرة أن تستوعب مقتنياتها، وكان يمكن للرفوف المفتوحة أن تتسع لهذه المقتنيات. ولكن تضخم أحجام المكتبات ونموها المطرد اضطرها إلى استعمال الطريقة المخزنية كحل لمشكلة المكان، وفرض عليها أنماطًا من النظم والإجراءات الفنية كتسجيل مجموعاتها وفهرستها وتنظيمها لتيسير سبل الحصول عليها. والطريقة المخزنية بطبيعتها تحول بين القارئ والوصول إلى الكتاب في مكانه، وتلقي على الفهرس مسؤولية تعريف القارئ بما وراء الجدران من المطبوعات والمخطوطات وغيرها من المواد التي تقتنيها المكتبات.

وليست أزمة المكان وحدها هي التي تجعل من الفهرس أداة الباحث للوصول إلى ما يريد من مقتنيات المكتبة، وإنما يضاف إليها عنصر آخر أشد ما يكون خطورة بالنسبة للمخطوطات، ونعني به عنصر الأمن والصيانة الذي يفرض على المكتبة مهما بلغت من الرحابة والسعة أن تحتفظ بالمخطوطات في مكان أمين بعيد عن الجمهور، وأن تجعل الفهرس حلقة الاتصال بين القارئ والكتاب المخطوط.

وإذن فالفهرس بالنسبة للمكتبة هو مفتاح كنوزها، والقنطرة التي يعبرها الباحث وصولاً إلى مقتنياتها، لأنه ثبت شامل بكل ما تحتويه من مواد مقروءة وغير مقروءة، منظمة ومرتبة بحيث يسهل على موظفيها وروادها أن يعرفوا في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد ممكن إن كان كتاب معين أو مجلة معينة أو غير الكتاب والمجلة من صور النشر الحديث موجودًا ضمن مقتنيات المكتبة أو غير موجود، وأين مكانه إن وجد.

ولقد وجدت فهارس للمكتبات العربية قبل أن يبلغ القرن الثاني الهجري نهايته بدليل ما يروى من أن المأمون كان عنده فهرست بكتب خزانة الحكمة(١).

---

(١) أنشئت هذه الخزانة في عصر الرشيد ثم ازدهرت ازدهارًا رائعًا في عصر المأمون حتى نسبها بعض المؤرخين إليه.

ولايمضي طويل وقت حتى نرى الفهارس قد أصبحت ظاهرة عامة بالنسبة للمكتبات الخاصة والعامة على السواء. فياقوت الحموي يذكر ـ مثلاً ـ أن فهرست كتب الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) بلغ عشرة مجلدات(١). ويذكر ابن خلدون أن مكتبة الحكم المستنصر الأموي الذي ولي قرطبة من سنة ٣٥٠ إلى سنة ٣٦٦هـ كان عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعًا وأربعين فهرسة، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير(٢).

ولكن تلك الفهارس القديمة كانت مجرد قوائم للحصر وليست أدوات للبحث. ثم لم يلبث الفهرس أن أصبح ضرورة لا غنى عنها نتيجة لتضخم مجموعات المكتبات وتدفق سيل الكتب عليها بلا انقطاع.

فهرسة المخطوط وفهرسة المطبوع:

وإذا كانت وظيفة الفهرس أن يعطي المواصفات الدقيقة لكل كتاب، بل لكل طبعة من طبعاته بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الطبعات(٣)، فإن فهرس المخطوطات تقع عليه مسؤولية مضاعفة من هذه الناحية. ذلك أن لكل مخطوطة قيمتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من مخطوطات الكتاب الواحد، كنوع الورق وحجمه وعدده ونوع الخط والمداد واسم الناسخ وتاريخ النسخ وما قد يكون مثبتًا عليها من تملكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات أو نقول. يضاف إلى ذلك أن المخطوطات غالبًا ما تكون فى مكتبات بعيدة عن الباحث ليس من السهل عليه أن يبلغها ليفحصها بنفسه، ومن ثم لابد أن يقدم له الفهرس الذي بين يديه بيانات تفصيلية تساعده في التعرف على ما يحتاجه بكفاية ودقة.

لهذين السببين تتطلب فهرسة المخطوطات تفاصيل لا نحتاجها في فهرسة الكتاب المطبوع الذي تنتج منه آلاف النسخ المتشابهة والمتطابقة في وقت واحد.

---

(١) معجم الأدباء، الطبعة الثانية، ج٦، ص ٢٥٩.

(٢) العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة بولاق، ج٤، ص١٤٦.

(٣) وذلك بذكر رقم الطبعة وتاريخها وعدد صفحاتها وغير ذلك من الخصائص التي تنفرد بها.

فإلى جانب البيانات الأساسية التي يجب أن تشتمل عليها بطاقة فهرس الكتاب المطبوع، وهي اسم المؤلف وعنوان الكتاب واسم الناشر (الذي يقابله اسم الناسخ في المخطوط) ومكان النشر (أو النسخ) وتاريخه وعدد أوراقه، إلى جانب هذا القدر المعلوم من البيانات ينبغي أن تشتمل بطاقة فهرس الكتاب المخطوط على تفصيلات أكثر تتصل بالشكل والمضمون.

فينبغي أن يذكر في بطاقة المخطوط كل ما يشتمل عليه المجلد من مؤلفات قد تتعدد أسماؤها ويتباين مؤلفوها كما هو الحال في المجاميع.

كذلك ينبغي أن ينص في البطاقة على بداية المخطوط ونهايته. وقد يبدو ذلك نوعًا من الإسراف، ولكننا نجد له ما يبرره إذا عرفنا أن هذه البيانات تساعد على تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه (وخاصة إذا كان المخطوط ناقص الأول أو الآخر ولم يستدل على مؤلفه)، كما أنها تساعد على التعرف على أجزاء الكتاب المختلفة التي توزعتها على مر الزمن مكتبات متباعدة قد تكون في دولة واحدة أو عدة دول، وبذلك يمكن تجميع ما تفرق من أجزاء الكتاب الواحد. كما ينبغي أن يشار في بطاقة الفهرس إلى ما يتضمنه المخطوط من سماعات أو إجازات أو معارضات أو تملكات. فهذه البيانات لاتساعد على تحديد تاريخ المخطوط إن كان مجهولاً نحسب، وإنما تفيد في توثيقه وبيان قيمته ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره.

هذا عن المضمون، أما بالنسبة للشكل المادي للمخطوط فينبغي ألا يُكتفى بما يُكتفى به في فهرسة الكتاب المطبوع من تحديد عدد أوراق الكتاب وحجمه، وإنما لابد من ذكر نوع الورق ونوع الخط المستعمل في الكتابة، واسم الناسخ إن وجد وعدد السطور في الصفحة الواحدة، ولون المداد، ونوع التجليد، وما يكون قد أصاب المخطوط من تآكل أو تمزق أو ترميم أو فقدان لبعض أوراقه، وغير ذلك من الملامح المميزة للنسخة. ولهذه البيانات أهميتها في تحديد تاريخ نسخ المخطوطة إذا كانت غير مؤرخة أو إذا كانت الورقة الأخيرة التي يثبت فيها

التاريخ مفقودة. وبتأريخ المخطوطة نتبين مكانها بين غيرها من نسخ الكتاب، وإلى أي حدّ هي قديمة وموثقة، وتلك مسألة هامة وحيوية بالنسبة للمحقق الذي يريد أن يقترب من نسخة المؤلف وكلامه إلى أقصى حد ممكن.

تلك هي البيانات التفصيلية التي ينبغي أن يتضمنها فهرس المخطوطات ومبرراتها، وهي بيانات تتطلب نوعًا معينًا من المفهرسين الذين يجمعون بين العلم والدراية بطرق التأليف العربية الأولى، وبأنواع الخطوط والورق والمداد وغير ذلك من ألوان المعارف التي سنتناولها بالحديث فيما بعد، والذين تتوافر لهم كل أدوات البحث اللازم لعملهم، ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من معدلات الإنتاج، لأن العبرة هنا ليست بعدد المخطوطات التي تفهرس وإنما بنوعية الفهرسة ومدى دقتها وكفايتها.

ولقد أتى على المكتبات حين من الدهر كانت فيه فهرسة المخطوطات عملاً علميًا جليلاً ينهض به علماء فضلاء، وتنفق عليه الأموال بسخاء، فخرجت الفهارس على درجة من الدقة والتفصيل تجعلها اليوم قدوة ومثالاً لما ينبغي أن تكون عليه فهرسة المخطوطات. وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة المتحف البريطاني بلندن خير مثال على ما نقول.

ولكن مع مرور الزمن زادت تكاليف الطباعة وزادت الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق المكتبيين بحيث لم يعد يتاح لهم الوقت الذي يسمح لهم بالعكوف على مثل هذا العمل العلمي، فتوقفت الفهارس الدقيقة المفصلة عن الصدور وبدأ يستعاض عنها بقوائم مختصرة تكتفي بأقل القليل عن كل مخطوط(١).

عقبات على الطريق:

ولعل فيما سقناه من تفاصيل ينبغي أن تتضمنها فهارس المخطوطات ما يعكس

---

(١) مكتبة المتحف البريطاني نفسها لجأت لهذا الحل فأصدرت سنة ١٩١٢م A descriptive list of Arabic MSS acquired by the trustees of the B.M. Since 1894, Compiled by A.G. Ellis & E. Edwards.

مدى المشقة التي يتكبدها مفهرسو المخطوطات. وإلى جانب تلك المشقة هناك مشكلات أساسية تواجه من يتعرض لفهرسة المخطوط وتفرض عليه أن يجد لها حلاً حاسمًا منذ البداية.

وأولى تلك المشكلات هي: مشكلة مداخل المؤلفين القدماء

وهي مشكلة لا تنفرد بها المخطوطات وحدها، وإنما تنسحب على كتب التراث العربي المخطوط منها والمطبوع على السواء. فبينما اشتهر بعض المؤلفين العرب باسمه مثل الحسن البصري وجابر بن حيان وإسحق الموصلي، نجد أن بعضهم الآخر قد عرف بكنيته مثل أبي حنيفة وأبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء، والبعض الثالث عرف بلقبه كالجاحظ والطبري والرازي والفيروز آبادي والقلقشندي والكندي. ومع أن الشهرة باللقب هي الغالبة إلا أنه يصعب تقنين مداخل المؤلفين العرب على أساس أن تكون بالألقاب دائمًا، لأننا لا نستطيع تعميم تلك القاعدة على المؤلفين الذين لم يشتهروا بألقاب معينة مثل: مالك بن أنس وواصل بن عطاء وقدامة بن جعفر من القدماء، ولطفي السيد وطه حسين وأحمد أمين من المحدثين[1].

فإن قلنا بإدخال الكتب العربية بأسماء مؤلفيها دون تقديم اسم الشهرة لقبًا كان أو كنية، واستعنًا بالإحالات من أسماء الشهرة إلى الأسماء الحقيقية، أمكن للقاعدة أن تطرد بلا شذوذ، ولكنها ستفرض على الباحثين الذين يعرفون المؤلفين بأسماء شهرتهم (وهم الغالبية العظمى) أن يقضوا وقتًا أطول في استعمال الفهارس التي ستحيلهم من الاسم المشهور إلى الاسم الأصلي. وتحت الأسماء الأصلية لن يكون البحث هينًا سهلاً لأننا سنجد ألوفًا من المداخل بأسماء المحمدين مثل: محمد بن محمد بن محمد... أو محمد بن محمد بن أحمد ... وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل نستمر في ذكر أسماء

(١) اشتهر بعض المؤلفين المحدثين بأسماء مستعارة مثل بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) وأبو خلدون (ساطع الحصري) ولكن تلك الظاهرة لم توجد فى عصر المخطوطات.

المؤلفـين بلا حدود حتى لو استغرق الاسم عدة سطور؟ وهل نتصور بطاقة مدخلها:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن همام الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين أبو الفضل (٨٤٩-٩١١هـ).

وهل هذا التفصيل يخدم البحث والباحثين حقًا؟

هنا لابد من حسم وتقنين يضع حدًا أقصى لا تتجاوزه أسماء المؤلفين، كأن نكتفي بالاسم الثلاثي مضافًا إليه اللقب أو الشهرة مثل:

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين.

تلك أولى مشكلات فهرسة الكتاب العربي مخطوطًا كان أو مطبوعًا. وهي مشكلة لابد أن تحسم بطريقة قاطعة، فلا يجوز أن نقول إن الكتاب يدخل بما اشتهر به مؤلفه اسمًا كانت هذه الشهرة أو لقبًا أو كنية، لأن الشهرة في حد ذاتها نسبية، فأيهما هو اسم الشهرة: الطبري أم ابن جرير الطبري؟ الشافعي أم محمد ابن إدريس الشافعي؟ السيوطي أم جلال الدين السيوطي؟ الأصفهاني أم أبو الفرج الأصفهاني؟

كما لايصح أن نجعل سنة ١٨٠٠م حدًا فاصلاً بين فئتين من المؤلفين، فمن تقدم عليها دخل بشهرته ومن تأخر عنها دخل باسمه العادي كما هو متبع في أكثر المكتبات العربية، لأن ذلك معناه أننا نطالب الباحث بأن يعرف تاريخ وفاة المؤلف قبل أن يلجأ إلى الفهرس حيث إن هذا التاريخ هو الذي سيحدد ما إذا كان سيجده تحت اسم الشهرة أو تحت الاسم بكامل هيئته.

المشكلة الثانية: مشكلة العنوان

وهي مشكلة ذات ثلاثة وجوه:

الأول: أن يشتهر المخطوط بعنوان غير عنوانه الأصلي مثل:

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وشهرته: خطط المقريزي.

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ويعرف بتاريخ ابن خلدون.

- أم البراهين للسنوسي وشهرتها: السنوسية.

وتلك مشكلة يمكن التغلب عليها باستعمال العنوان الأصلي والإحالة إليه من العنوان المشهور.

الثاني: أن يكون للمخطوط أكثر من عنوان، بمعنى أن تحمل نسخ الكتاب الواحد عناوين مختلفة كما هو الحال في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي الطيب المتنبي. فبعض نسخ هذا الشرح تحمل عنوان: معجز أحمد، وبعضها الآخر يحمل عنوان: اللامع العزيزي. وهناك كتاب للقضاعي (المتوفى سنة ٤٥٤هـ) توزعت نسخه بين أربعة عناوين مختلفة هي: تاريخ القضاعي، قصص الأنبياء، نوادر الخلفاء، عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف.

وتلك مسألة تحتاج في كشفها إلى خبرة بالمخطوطات ومحتوياتها، وتحتاج بعد ذلك إلى تحديد العنوان الأصلي ليدخل الكتاب به، ويحال إليه من العناوين الأخرى غير المستعملة.

الثالث: أن تحمل النسخة الواحدة من المخطوط أكثر من عنوان، واحد على الغلاف وآخر في المقدمة وثالث في الخاتمة، وكل واحد من الثلاثة مغاير للعنوانين الآخرين. وفي هذه الحالة يسهل استبعاد العنوان الموجود على الغلاف على أساس احتمال أن يكون إضافة متأخرة أضافها أحد أصحاب النسخة أو أحد الوراقين فيما بعد. ويبقى بعد ذلك عنوانان للكتاب الواحد هما العنوان الوارد فى المقدمة وهو أساسي لايمكن الشك فيه، والعنوان الوارد في خاتمة المخطوط وهو أيضًا موضع ثقة، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى العنوان الأول، لأن هذا العنوان الأخير غالبًا ما يكون من وضع الناسخ بعد أن يفرغ من نسخ المخطوط، وهناك احتمال كبير بأن يختصره الناسخ فلا يورده كاملاً كما ورد في المقدمة، أو

قد ينسى فيذكره بصورة تختلف عن الصورة التي ورد بها فى أول الكتاب. ومن أجل هذا يبقى العنوان الوارد في المقدمة هو أكثر تلك العناوين أصالة وأحقها بالاستعمال كمدخل أساسي مع ضرورة الإحالة إليه من العنوانين الآخرين.

المشكلة الثالثة: مشكلة تاريخ المخطوط

فمع أن التاريخ مهم جدًا لتحديد مدى اقتراب النسخة التي بين أيدينا من نسخة المؤلف ومدى قربها من الأصل الذي أُخذت عنه، إلا أن كثيراً من المخطوطات لا يحمل تاريخ نسخه، ربما لعدم اهتمام الناسخ بذكر التاريخ، وربما لضياع الورقة الأخيرة من المخطوط وهي الموضع الذي يذكر فيه التاريخ عادة.

وليس فقدان تاريخ المخطوط هو المظهر الوحيد لهذه المشكلة، وإنما لها مظاهر أخرى كأن يسقط الناسخ رقم الألف من التاريخ فيقول ـ مثلاً ـ سنة ثلاثين ومائة وهو يعني سنة ألف وثلاثين ومائة، تمامًا كما نفعل نحن الآن حين نؤرخ بعض كتبنا وكتاباتنا بسنة ٩٧١م، ونهمل الألف على أساس أنها مفهومة ضمنًا. وذلك خطأ يقع فيه كثير من مفهرسي المخطوطات العربية، ونجد له نماذج كثيرة في فهارس مكتبات استانبول على وجه الخصوص. وهو خطأ يكشفه خط النسخة وورقها وبقية ملامحها التي تنبئ عن عمر لايمكن أن يصل خطأ الحساب فيه إلى ألف عام.

ومن الأشياء الغريبة والطريفة أن بعض المخطوطات يؤرخ بخلق آدم أو بسنة الطوفان، فيقول الناسخ إن الكتاب تم نسخه سنة كذا من بدء الخليقة أو من تاريخ الطوفان. ومثل هذه التواريخ لا دلالة لها بالنسبة لنا إلا إذا ترجمت إلى التاريخ الهجري أو الميلادي. وتلك قضية ينبغي أن نستقر فيها على قرار.

المشكلة الرابعة: مشكلة المجاميع

والمجموع عبارة عن عدة مباحث أو رسائل جُمع بعضها إلى بعض في كتاب واحد. وقد تكون هذه المباحث لمؤلف واحد أو لمؤلفين متعددين. وقد يحمل المخطوط عنوان المبحث الأول (وهو عنوان يضلل المفهرس إن لم يتنبه لمحتويات الكتاب). وقد يكتفى بكلمة «مجموع» للدلالة على أنه أشتات مجتمعات.

وفي هذه الحالة يجد المفهرس نفسه بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يعتبر كل مبحث كتابًا مستقلاً بنفسه فينشئ له البطاقات اللازمة له في الفهرس وينص على أنه ضمن مجموع من صفحة كذا إلى صفحة كذا، وإما أن يعتبر المجموع كتابًا واحدًا ويعمل له بطاقة رئيسية تتضمن محتوياته بالتفصيل، ثم يحيل من عناوين المباحث الأخرى الموجودة بداخله إلى عنوان المجموع. وتلك أيضًا مسألة نحتاج فيها إلى قرار من أجل توحيد قواعد الفهرسة العربية.

وللمجاميع مشكلة أخرى هي مشكلة التصنيف. فغالبًا ما يضم المجموع مباحث تتناول فنونًا من المعرفة مختلفة. ولا يستطيع المفهرس أن يعطي الكتاب أكثر من رقم تصنيف واحد، كما لا يستطيع أن يضع الكتاب الواحد إلا في موضع واحد تحت رأس موضوع واحد. فعلى أي أساس يختار المفهرس رقم تصنيف المجموع، وهو الرقم الذي سيحدد موضعه بين مقتنيات المكتبة؟ وهل يوضع كل مجموع تحت رأس الموضوع الغالب عليه؟ أم تجمع كتب المجاميع كلها في مكان واحد؟

تلك - هي الأخرى - مسألة خلافية بين المكتبات، فلماذا لا تكون موضع اتفاق؟

والمشاكل الأربع السابقة تصب في مجرى واحد وتثير مشكلة خامسة تتصل بنوعية من يقومون بفهرسة المخطوطات: هل تكفي الدراسات التي يتلقاها طلاب أقسام المكتبات بالجامعات للنهوض بهذا العمل؟ وإذا لم يكن دارسو المكتبات مؤهلين له فمن الذي يستطيع أن ينهض به؟

لقد أثبتت تجربة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة أن معظم المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من التعامل مع المخطوطات ويفضلون العمل في فهارس المطبوعات وفي أقسام الببليوغرافيا والخدمات المكتبية والتوثيق وغيرها من فروع العمل المكتبي. ربما لأنهم تعلموا هذه الأشياء وتدربوا عليها، وربما لأن هذه الأعمال أيسر وأهون من العمل في المخطوطات. ولكن السبب الأساسي - في

نظري ـ هو أنهم لم يُعدوا الإعداد الكافي لهذا العمل، وأن معلوماتهم وخبراتهم لاتمكنهم في أغلب الأحوال من التصدي له. فالتعامل مع المخطوط لا تكفي له دراسة الفهرسة والتصنيف والببليوغرافيا وغيرها من علوم المكتبات، وإنما لابد أن يكون هناك أساس ثقافي وحضاري أعم يرتكز على دعامات ثلاث من اللغة والدين والتاريخ، وهي الفروع الثلاثة التي تستوعب ما يقرب من تسعين في المائة من تراثنا المخطوط. فمفهرس المخطوطات يجب أن تكون لديه القدرة على التمييز بين الفقه وأصول الفقه، واللغة والنحو، والطبقات والتراجم، وغير ذلك من الأمور التي تلتبس على كثير من الناس.

ذلك هو الأساس العلمي الذي ينبغي أن يتوافر لدى مفهرس المخطوطات، وأن تقوم فوقه دراسات ومهارات مكتبية تتمثل في معرفة قواعد فهرسة المخطوط، والمراجع الأساسية التي يستعان بها في تحقيق اسم الكتاب واسم مؤلفه وتوثيق نصّه. وبعد ذلك تأتي معرفة أنواع الخطوط والورق والمداد والتجليد وطرق صيانة المخطوط والمحافظة عليه.

ولقد أثبتت التجربة أن أقدر الناس على فهرسة المخطوطات هم المتخصصون في الدراسات الإسلامية والعربية والتاريخية الذين أتيحت لهم بعد تخرجهم من الجامعة فرصة دراسة علوم المكتبات دراسة عالية، أو فرصة التدرب العملي المنظم على تطبيق قواعد الفهرسة وعلى استعمال مراجع التراث العربي.

ويوم تتوافر لدينا الطاقات البشرية الصالحة لهذا العمل والقادرة على الوفاء به، ويوم نستطيع تحقيق أكمل أنواع الفهرسة للمخطوطات وأدقها، يومها سوف تثار مشكلة أخرى ليست جديدة لأنها أثيرت وتثار دائمًا وهي:

مشكلة تكاليف فهرسة المخطوطات، وهل لها ما يبررها؟

إن اشتراط كفاءات ممتازة ومستويات عالية من الأداء وقدر أكبر من التفصيل والتحليل سوف ينتج عنه بالضرورة زيادة في تكاليف الفهرسة. فإلى أي حدّ تتقبل المكتبات تحمل تلك الأعباء المالية؟

إن مكتبات كبرى وقادرة كمكتبة المتحف البريطاني قد عجزت عن أن تستمر في فهرسة مخطوطاتها بالطريقة المثلى التي بدأت بها، وعجزت بالتالي عن أن تستمر في نشر فهارس مقتنياتها من المخطوطات العربية. وتلك مسألة ينبغي ألا تخيفنا لأننا يجب أن نضع في اعتبارنا حقيقتين هامتين هما:

١- كثرة ما عندنا من كفاءات في هذا المجال إذا قيست بالكفاءات المتوافرة لمكتبة المتحف البريطاني ومثيلاتها من مكتبات الغرب.

٢ـ قلة التكاليف عندنا إذا قيست بالتكاليف التي تتحملها المكتبات في الخارج. ويكفي أن نقارن بين ما يتقاضاه مستشرق يعمل بفهرسة المخطوطات العربية في مكتبة أوروبية أو أمريكية وما يتقاضاه مفهرس يعمل بقسم المخطوطات في أية مكتبة عربية لنرى الفارق شاسعًا ورهيبًا.

ثم تتبقى بعد ذلك كله وقبل ذلك كله حقيقة هامة، وهي أن المخطوطات مخطوطاتنا والتراث تراثنا، وذلك واجبنا قبل أن يكون واجب غيرنا من أمم الشرق أو الغرب.

فهارس المخطوطات العربية:

ونظرًا لأن مجموعات المخطوطات محدودة النمو من ناحية، ولاتوجد إلا في مكتبات معدودة من ناحية أخرى، فقد كانت الفهارس المطبوعة ـ ولاتزال ـ هي الشكل الأمثل لفهارس المخطوطات. فهذا النوع من الفهارس هو الذي يمكن أن تتبادله المكتبات ويطلع عليه الباحثون في شتى بقاع الأرض. فإذا ما ظفروا بما يحتاجونه أرسلوا في طلب نسخ مصورة منه دون أن يتكبدوا مشقة السعي إليه بأنفسهم. أما الفهارس البطاقية فمع أنها لايمكن لأي مكتبة أن تستغني عنها إلا أن قيمتها محلية لا تتجاوز جدران المكتبة التي تنشأ فيها.

ولقد بذلت عدة محاولات لعمل فهرس بما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم. فمنذ مايقرب من ربع قرن، وفي سنة ١٩٤٧م على وجه التحديد أصدر يوسف أسعد داغر في بيروت كتابه فهارس المكتبة العربية في الخافقين.

والكتاب ليس فهرسًا لفهارس المخطوطات العربية ولا هو قائمة ببليوغرافية بها كما قد يوحي بذلك عنوانه، وإنما هو كتاب عام يذكر الفهارس وسط حشد من المعلومات عن المكتبات وعن تزويق المخطوطات وصيانتها وعن الببليوغرافيا وغير ذلك من الموضوعات التي لا تتصل بالفهرسة والفهارس. وكان من نتيجة ذلك أن التغطية لم تكن كاملة، وأن المعلومات عن كل فهرس لم تكن مفصلة.

وفي سنة ١٩٤٩م صدر في باريس عمل آخر لجورج فاجدا George Vajda بعنوان:

Repértoire des catalogues et inventaires de manuscrits Arabes.

محاولاً تغطية فهارس المخطوطات العربية، وفهارس المخطوطات الشرقية التي تشتمل على مخطوطات عربية. ثم كانت آخر محاولة تلك التي قام بها فؤاد سيزجين Fuat Sizgin والتي نشرها سنة ١٩٦٧م في الجزء الأول من كتابه Geschichte des Arabischen Schrifttums. ومع أن سيزجين قد فاته ذكر بعض الفهارس إلا أن محاولته كانت ـ بلا شك ـ أنضج المحاولات وأقربها إلى الشمول.

ونظرة على ما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم تظهر لنا الحقائق الآتية:

أولاً: أن هناك أعدادًا هائلة من المخطوطات العربية لم تدرج في فهارس بعد. ففي تركيا واليمن ـ مثلاً ـ مخطوطات كثيرة لم تفهرس حتى الآن ولايعرف أحد عنها شيئًا. وهي تقدر بأضعاف ما تمت فهرسته فعلاً. وفي مصر نفسها لايوجد حتى الآن فهرس كامل مطبوع بمخطوطات مكتبتها القومية[1]. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

(١) هناك فترات زمنية لم تغطها الفهارس المطبوعة بدار الكتب كما هو الحال بالنسبة للمخطوطات التي اقتنتها الدار بعد سنة ١٩٥٥م، وهناك أيضًا مجموعات خاصة بأكملها لم تدخل فيما نشر من فهارس مثل: مكتبات حليم وخليل أغا وعمر مكرم، ومجموعات أخرى نشرت لها فهارس مستقلة مثل مكتبة قولة والمكتبة التيمورية التي لم تكتمل فهارسها المطبوعة. ولقد بدأت الدار في إعداد فهرس كامل بكل ما تقتنيه من المخطوطات، وهو الآن في مرحلته التجريبية (تحت الطبع).

ثانيًا: أن هناك مخطوطات مدرجة في تلك الفهارس، ولكنها غير موجودة بالفعل. ولا تفسير لهذه الظاهرة إلا أن تلك المخطوطات قد فقدت على مر الزمن نتيجة للإهمال حينًا ولضعف النفوس حينًا آخر. ومعنى ذلك أن ما نشر من فهارس للمخطوطات العربية لا يمثل الواقع تمثيلاً دقيقًا مائة في المائة، وأن على المكتبات أن تصدر ملاحق دورية لفهارسها تشتمل على كل ما يضاف إليها وما سقط منها.

ثالثًا: أن بعض الفهارس لا تستقل بالمخطوطات، وإنما تجمع كل ما تضمه المكتبة في الموضوع الواحد مخطوطًا كان أم مطبوعًا، كما هو الحال في فهرس المكتبة الأزهرية، والفهرس القديم الذي أصدرته دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٣٠١ إلى سنة ١٣٠٨هـ (١٨٨٤-١٨٩٠م)، والفهرس الجديد الذي صدر في الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٤٢م.

وهذا النوع من الفهارس يشكِّل عبئًا على الباحثين عن المخطوطات نظرًا لأنها تضيع وسط زحام المطبوعات.

وإلى جانب هذا النوع المختلط - إن صح هذا التعبير - نجد نوعًا آخر من الفهارس يقتصر على المخطوطات وحدها مثل: فهارس المخطوطات العربية بالمكتبات القومية في الغرب كمكتبة المتحف البريطاني British Museum بلندن والمكتبة الأهلية Bibliothéque Nationale بباريس ومكتبة برلين(١)، وفهارس المكتبات الخاصة التي عنيت بجمع المخطوطات العربية كمكتبة John Rylands بمانشستر.

ومن أمثلة هذا النوع في عالمنا العربي فهارس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وفهرست المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب بالقاهرة في الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥م.

---

(١) ويمثلها فهرس ألفرد Ahlwardt بمجلداته العشرة التي صدرت سنة ١٨٨٧-١٨٩٩م.

رابعًا: أن نظم الفهرسة غير موحدة فيما طبع من فهارس. فمع أنها جميعًا تدخل المخطوط بعنوانه، ربما لأن الكتب العربية تعرف بعناوينها أكثر مما تعرف بمؤلفيها، وربما لأن استعمال العنوان كمدخل أساسي للكتاب يعفي المفهرس من مشاكل الأسماء العربية بكل ما فيها من كنى وألقاب وأسماء شهرة. مع ذلك فإن التجميع في بعض هذه الفهارس تجميع موضوعي (وهو الغالب) كما في فهارس مكتبات استانبول والمكتبة الظاهرية بدمشق والخزانة العامة بالرباط ومكتبة Panki-pore بالهند، وفي بعضها الآخر تجميع هجائي بالعنوان بصرف النظر عن الموضوع كما هي الحال في فهرس المخطوطات التي اقتنتها دار الكتب القاهرية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٥م والذي سبقت الإشارة إليه.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك الفهارس تتفاوت فيما بينها تفاوتًا شديدًا في درجة التفصيل، فبعضها يقترب من الكمال فيما يتعلق بتوصيف النسخ[1]، والبعض الآخر لا يعدو أن يكون مجرد قوائم للحصر ليس غير[2]. وبين هذين الطرفين درجات من التفصيل متباينة.

ولابد من الإشارة هنا إلى ضرورة توحيد نظم الفهرسة حتى يمكن في المستقبل عمل فهارس موحدة Union Catalogues للمخطوطات العربية على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

خامسًا: أن هناك أخطاء كثيرة وقعت فيما نشر من فهارس. ومع أن هذه الأخطاء تتركز في أسماء المؤلفين وعناوين الكتب وتواريخها، إلا أنها تتفاوت في نسبتها من فهرس لآخر، وإن كانت تبلغ الـذروة في بعض فهارس مكتبات استانبول

---

(١) بعض الفهارس لايكتفي بتوصيف النسخة وإنما يذكر أيضًا المصادر البيليوغرافية التي أشارت إليها. ومن هذه الفهارس فهارس مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق وفهرس المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي الذي صدر في سنة ١٩٦٩م وفهرس المخطوطات العربية بمكتبة طوبقابو سراي باستنابول الذي صدر في ثلاثة مجلدات سنة ١٩٦٢-١٩٦٦م.

(٢) كما هو الحال في فهارس مخطوطات مكتبات السليمانية وراغب باشا وأسعد أفندي باستانبول والمسجد الأحمدي بطنطا ودير سانت كاترين بطور سيناء.

التي تعتبر مثلاً صارخًا على كثرة الأخطاء، وخاصة فيما يتصل بتواريخ المخطوطات.

سادسًا: أن كثيراً من تلك الفهارس ينقصها الكشافات التي تيسر سبل البحث فيها. ففهارس مكتبات استانبول وفهارس المكتبة الأزهرية لا تكشيف لها، ومن بين فهارس دار الكتب بالقاهرة لايوجد غير فهرس واحد له كشاف للمؤلفين وهو فرس المخطوطات التي أضيفت إلى رصيدها فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٥م[١]. وعلى الجانب الآخر نجد أن فهارس المكتبة الظاهرية لم تكتف بكشافات المؤلفين وإنما أضافت إليها كشافات للنُسَّاخ أيضًا، وأن فهرس المخطوطات العربية بمكتبة John Rylands مذيل بكشافين أحدهما للمؤلفين والنساخين والآخر للعناوين، وأن الجزء العاشر والأخير من فهرس ألفرد يضم كشافين للمؤلفين والعناوين.

وبعد:

فيوم تحصي كل دولة ما لديها من مخطوطات عربية في فهرس مطبوع، ويوم تخرج تلك الفهارس على نسق واحد وبدرجة من التفصيل واحدة، ويوم يتحقق في تلك الفهارس مستوى عالٍ من الدقة في بياناتها، وقدر كافٍ من التكشيف الذي يساعد الباحث على الوصول إلى ما يريد بأيسر الجهد..

يومئذٍ فقط يمكن تجميع تراثنا المخطوط المبعثر في شتى بقاع الأرض، ويمكن نشر كنوز هذا التراث الذي كان ـ ولايزال ـ دعامة أساسية من الدعامات التي قامت عليها حضارة الإنسان الحديث.

* * *

(١) صدر هذا الفهرس سنة ١٩٦١-١٩٦٣م، وقد سبقت الإشارة إلى أنه مرتب هجائيًا بالعنوان، وكان ينبغي أن يزود بكشاف للموضوعات إلى جانب كشاف المؤلفين.

نحو خطة عربية

لتجميع تراثنا المخطوط(*)

مقدمة:

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن اللغة العربية هي أغنى لغات العالم بتراثها المخطوط، فلم يقدر للغة من اللغات القديمة أو الحديثة أن تمتد بها الحياة كلغة للحديث والتعامل والثقافة.عند شعب من الشعوب كما امتدت باللغة العربية التي نيفت على خمسة عشر قرنًا من الزمان ابتداء من العصر الجاهلي وحتى هذا العصر الذي نعيش فيه. وطوال تلك القرون كانت اللغة العربية حية متجددة قابلة لاستيعاب كل جديد دون أن تفقد صلتها بمنابعها الأولى أو تتنكر في يوم من الأيام لتلك المنابع. وللقرآن الكريم يرجع الفضل في هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ البشر، فهو الذي حفظ تلك اللغة ومنحها سر الحياة حين جعل منها قرآنـًا يتلى في الصلاة، تلهج به ألسنة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وإن تناءت ديارهم ومنازلهم واختلفت ألوانهم وألسنتهم.

ولقد تكفل رب العزة بالحفاظ على كتابه العزيز إلى أن تبدل الأرض غير الأرض والسموات، فخاطب رسوله صلوات الله وسلامه عليه بقوله: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[1]. وعاد يؤكد هذه الحقيقة

(*) قدم إلى حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها، التي عقدت في بغداد في الفترة من ٨-١٧/ ١١/ ١٩٧٥م. ونشر في مجلة «المورد»، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ص١٣٣-١٣٩م.

(١) سورة القيامة، آية ١٦-١٧.

في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

ومعنى ذلك أن لغة القرآن باقية ما بقي إنسان على ظهر الأرض يصلي لله ويسجد له، وما بقي له لسان يوحد الله ويشهد بنبوة محمد ﷺ.

وهذه اللغة المقدسة التي اختارها الله لكتابه الكريم، والتي بلغت من العمر أكثر من ألف وخمسمائة عام هي التي استوعبت حضارتنا وقيمنا وثقافتنا، وهي التي كتب بها تراثنا المخطوط.

ولعل ذلك يثير سؤالا عن هذا التراث وهل هو عربي أم إسلامي؟. وغني عن القول إن التراث العربي كله تراث إسلامي، لا يستثنى من ذلك إلا نزر يسير لايكاد يذكر. ولقد فطن كارل بروكلمان إلى هذه الحقيقة حين تصدى لعمل ثبت بمخطوطات التراث العربي وأماكن وجودها[2]، فاستبعد بعض المؤلفات العربية المسيحية على أساس أنها لا تمثل روح الأمة العربية وضميرها.

والعرب قبل الإسلام لم يكونوا أمة ولم تكن لهم حضارة ولا ثقافة تستحق التسجيل، ولم يكن لهم تراث فكري أو عقائدي يحرصون على تدوينه أو اقتنائه. كانت الوثنية عقيدتهم، وكان الشعر تراثهم، وكانت الكتابة قليلة الانتشار ونادرة الاستعمال بينهم لأن حياتهم التي كانوا يحيونها في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء يستدعي التسجيل، ولم تكن مواد الكتابة وأدواتها هي الأخرى متاحة لهم. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن العصر الجاهلي لم يخلف لنا تراثًا مكتوبًا، فليس في العالم كله كتاب واحد مخطوط يرجع إلى هذا العصر.

ومعنى ذلك أن التراث العربي المخطوط كله تراث إسلامي[3] والعكس غير صحيح، فليس كل التراث الإسلامي عربيًا. ذلك أن شعوبًا إسلامية كثيرة احتفظت بلغاتها الأصلية أو ارتدت إلى تلك اللغات بعد فترة من استعمال اللغة

---

(١) سورة الحجر، آية ٩.

(٢) في كتابه تاريخ الأدب العربي.

(٣) باستثناء ما أنتجه العرب غير المسلمين، وهو لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدًا من هذا التراث.

العربية كلغة للثقافة والتعامل اليومي، ومع مرور السنين تجمع لدى تلك الشعوب تراث إسلامي مكتوب بلغاتها المحلية كالتركية والفارسية والأوردية وغيرها من اللغات الشرقية، وكالإنجليزية[1] وغيرها من اللغات الأوروبية الحديثة.

وإذن فدائرة التراث الإسلامي أوسع وأعم من دائرة التراث العربي وإن كان هذا التراث العربي يمثل الغالبية العظمى من تراث الإسلام. وهذا ما يدفعنا إلى أن ننادي بادئ ذي بدء بأن تعنى الدول العربية بتجميع تراثها المكتوب بلغة القرآن الكريم، وأن تدعى الدول الإسلامية التي لاتتكلم العربية في المشرق والمغرب لتولي الشق الآخر من المهمة وهو تجميع التراث الإسلامي المخطوط بغير اللغة العربية وصيانته والتعريف به. وتلك رسالة يمكن أن تنهض بها إحدى الدول الإسلامية الكبرى كتركيا وإيران.

وتوزيع المسؤولية بهذا الشكل تعبير عن جسامتها، وإدراك لثقل التبعة وعظمها. ولسوف تتضح أبعاد هذه المسؤولية وجسامتها من خلال عرض أوضاع المخطوطات عندنا، وما نطمح إليه بالنسبة لهذا التراث العزيز علينا جميعًا.

وللذين يدفعهم حماسهم للإسلام وتراثه إلى الدعوة لتبني مشروعات طموحة كمشروع تجميع التراث الإسلامي بمختلف لغات البشر، أقول إن آمالنا ينبغي ألا تكون فوق طاقتنا، وإن حماسنا للإسلام يصبح في غير موضعه إن هو دفعنا إلى اتخاذ قرارات وتوصيات تظل حبرًا على ورق لأنها تستعصي على التنفيذ.

الأوضاع الراهنة للمخطوطات العربية:

وليس يخفى على أحد أن أوضاع المخطوطات في مختلف الدول العربية والإسلامية متردية إلى حد يصبح معه العلاج مضنيًا وطويلاً. فهي أولاً مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والأهلية والأفراد. فالمكتبات الوطنية أو القومية في معظم تلك الدول تقتني مجموعات كبيرة منها على اعتبار أن مسؤوليتها الأولى هي تجميع تراث الأمة وصيانته والحفاظ عليه وتسليمه للأجيال القادمة. وبعض

(١) كما هو الحال بالنسبة لكثير من الكتابات الإسلامية التي تصدر عن مفكري باكستان.

المكتبات الجامعية[1] عزّ عليها ألا تظفر من هذا التراث بنصيب، فاقتنت كميات منه تتفاوت من جامعة لأخرى، يحكمها في ذلك تاريخ الجامعة ووضع المخطوطات في الدولة التي تتبعها[2]. وقبل أن تخرج المكتبات الوطنية إلى حيز الوجود كانت المساجد هي الأمين على تراث الأمة، ويوم ظهرت المكتبات الوطنية أبت مكتبات المساجد أن تنزل لها عن أعز ما تملكه وهو التراث الإسلامي المخطوط. ومازالت مكتبات المساجد الكبرى في معظم الدول الإسلامية تضم كنوزاً من هذا التراث المخطوط، وتعتبرها إرثًا لها لا ينبغي التفريط فيه. وفي الجامع الأزهر وجامع الزيتونة والجامع الكبير بصنعاء ألوف من المخطوطات التي لم يتم حصرها حصراً دقيقًا حتى الآن.

ولم يكن اهتمام الأفراد بتجميع نفائس المخطوطات بأقل من اهتمام الدول والحكومات، فظهرت مكتبات خاصة تضم من بين مقتنياتها أعداداً ضخمة من المخطوطات لعل من أشهرها وأهمها مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، ومكتبة أحمد تيمور التي ضمت إلى مجموعة دار الكتب بالقاهرة، ومكتبات استانبول التي مازالت تحمل أسماء أصحابها وما أكثرهم.

وليس تشتت المخطوطات بين مختلف أنواع المكتبات في الدولة الواحدة هو المظهر الوحيد لسوء حالها؛ فالذي يدخل مخازن أي مكتبة عربية يشعر بأسى عميق لما تلقاه المخطوطات من إهمال بعد أن تحولت في نظر الكثيرين من المسؤولين عنها ـ سواء كانوا أصحابها أو القائمين عليها من موظفي الدولة ـ إلى مواد متحفية تعرض منها النسخ التي تتحلى بألوان من الفن في كتابتها أو زخرفتها أو تجليدها، ويكدس الباقي أكوامًا في المستودعات ليكون طعمًا للآفات والحشرات دون أن يحظى بأي نوع من الصيانة، بل حتى دون أن يراعى في

---

(١) مثل مكتبة جامعة الرياض ومكتبة جامعة القاهرة.

(٢) فمثلاً جامعة الرياض اهتمت بتجميع المخطوطات لعدم قيام دار الكتب الوطنية بهذه المهمة. فهي أقرب إلى المكتبة العامة منها إلى مكتبة الدولة. ولعل في تبعيتها لإدارة المكتبات العامة بوزارة المعارف ما يشير إلى طبيعة دورها في المجتمع (كان هذا قبل إنشاء مكتبة الملك فهد الوطنية).

وضعه أبسط الأسس العلمية لصفّ الكتب على الأرفف. فبعض الأرفف يزدحم ازدحامًا شديدًا حتى لتحشر عليه المخطوطات حشرًا يفسد أوراقها وتجليدها، وبعضها الآخر تلقى عليه المخطوطات مضطجعة أو قائمة في وضع مائل يتلفها. وبلادنا بطبيعتها يغلب عليها الحرارة والجفاف اللذان يساعدان على إتلاف الأوراق والجلود، ومخازن المخطوطات عندنا لا تعرف أجهزة تثبيت درجتي الحرارة والرطوبة وأجهزة سحب الغبار والأتربة، بل قلما تسلم من الشمس أو الرطوبة أو الأتربة أو سوء التهوية أو معظم هذه الأخطار مجتمعة.

وفي أحسن الحالات تقاوَم الحشرات التي تكثر في مثل هذا الجو لمنعها من الاقتراب من الكتب. أما تلك التي استقرت داخل المخطوطات فهي تتمتع بالأمن والاستقرار حتى تنخل أوراقها نخلاً، وأما تعقيم المخطوطات وترميمها فمازالت أساليبه المستعملة عندنا قاصرة عاجزة عن أن تصون لنا ما سلم من تلك الآفات رغم ما أحرزه العلم من تقدم في هذا المجال، ورغم أن حاجتنا إلى الاستفادة من هذه المكتشفات أكثر من حاجة أي دولة في الشرق أو في الغرب، لأنه ما من دولة من تلك الدول تملك تراثًا مخطوطًا يتجاوز عمره أكثر من ألف عام كالذي نملك.

فإذا تركنا مخازن المخطوطات وبحثنا عن فهارسها طالعنا جانب آخر من جوانب المأساة. فلا توجد دولة عربية لديها فهرس كامل بما عندها من مخطوطات. بل إن معظم المكتبات الكبرى التي تقتني أعدادًا كبيرة من المخطوطات ليس لديها فهارس مستوفاة بما لديها من تراث مخطوط. نعم، هناك فهارس كثيرة نشرتها بعض المكتبات ولكنها ناقصة وغير دقيقة في معلوماتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يكمل بعضها بعضًا بحيث تعطينا صورة متكاملة عما لدى المكتبة من مخطوطات. وفهارس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية وفهارس دار الكتب بالقاهرة خير دليل على ما نقول. فكثير من المخطوطات التي صورها المعهد لم تدخل فيما نشر من فهارسه، وكثير من مخطوطات دار الكتب

ومخطوطات المكتبات الخاصة التي أضيفت إلى رصيدها كمكتبة تيمور وحليم وطلعت وخليل أغا لم يدخل في فهارس مطبوعة حتى الآن.

وعلى مستوى التخصص الأكاديمي لا تكاد توجد عندنا دراسات عن المخطوط العربي، لا في أقسام المكتبات ولا في أقسام العلوم الإسلامية واللغة العربية والتاريخ وغيرها من الأقسام المتصلة بالتراث اتصالاً وثيقًا. ومازالت موضوعات الخطاطة (الباليوجرافي) وتاريخ المخطوط وصناعة الورق والمداد والأطوار التي مرت بها كل منها[١]، مازالت تلك المجالات أرضًا بكرًا تحتاج إلى حرث كثير وجهود خاصة تكشف عن مخبوئها وتخرج منها ثمارها المرجوة. ومع أنه توجد في الشرق والغرب[٢] معاهد متخصصة في صيانة المخطوطات وترميمها، إلا أننا لم ندخل هذا المجال بعد.

وجوهر المشكلة عندنا أن المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من المخطوطات بينما تتجاذبهم أعمال التزويد والفهرسة والتصنيف والببليوجرافيا والإرشاد[٣]. ومع أن عمليات الصيانة والترميم لا تحتاج إلى متخصص في علوم المكتبات بقدر حاجتها إلى متخصص في علم الحشرات، إلا أن ذلك لا يحل المشكلة أو جانبًا منها. فإذا كان المكتبيون يزهدون في التعامل مع المخطوط، فطبيعي أن يكون زهد العلميين فيه أشد. فمن يوفَد إذن لهذه المعاهد الأجنبية لدراسة وسائل الصيانة وطرق الترميم؟ وما الدرجة العلمية التي سيحصل عليها؟ وكيف يعامل وظيفيًا بعد انتهائه من تلك الدراسة؟ وما طبيعة العمل الذي سيقوم

(١) هذه الدراسات مهمة جدًا في تحديد تواريخ المخطوطات غير المؤرخة، وحتى الآن يتم هذا التحديد اجتهاديًا وبالتقريب، كالذي فعله صلاح الدين المنجد وMoritz في تحديد تواريخ المخطوطات التي رجعا إليها ونقلا صفحات منها في كتابيهما: **الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري** و **Arabic Palaeography**.

(٢) في الاتحاد السوفييتي وإيطاليا على سبيل المثال.

(٣) ومن أوضح الأمثلة على ذلك دار الكتب بالقاهرة، فقسم المخطوطات بها لم يدخله لسنوات طويلة موظف واحد متخصص في علوم المكتبات.

به؟ وهل سيغريه بالبقاء فيه أم سينفّره ويدفعه إلى الفرار منه؟ وما الفرص الوظيفية التي ستفتحها أمامه مثل تلك الدراسة؟

هنا نلمس عصب المشكلة الحقيقية في العمل المكتبي وفي التعامل مع المخطوطات بصفة خاصة. فطبيعة العمل غير مغرية، والجزاء المادي لايتناسب مع الخبرات والمهارات اللازمة للنهوض به، فلماذا نلوم الناس إذن إن هم انصرفوا عنه إلى ما هو أجدى عليهم وأنفع لهم؟

تلك مشكلة نطرحها للبحث لأنها جديرة بأن يعنى بها المهتمون بإعداد المكتبيين، وأن ينفذوا إلى أعماقها ويلتمسوا لها الحلول.

سبيل الإصلاح:

وإذا كانت هذه هي الأوضاع الراهنة لتراثنا المخطوط فالسؤال الآن هو: ما الذي يجب علينا تجاه هذا التراث؟ .

لاشك أن أوجب الواجبات وأولى المسؤوليات التي ينبغي أن نتصدى لها هي جمع ما تفرق من مخطوطات هذا التراث وبذل كل جهد ممكن للحفاظ عليها حتى تحملها أمواج الزمن إلى أجيالنا اللاحقة في أحسن صورة وأنضرها. وهنا يبرز سؤالان على جانب كبير من الأهمية، أولهما: من الذي يجمعها؟ والثاني: كيف يتم التجميع؟

وأول خطوة على طريق التجميع ينبغي أن تتم على مستوى الدولة، ونقصد بذلك أن توكل هذه المهمة في كل دولة إلى جهة واحدة تتولى تجميع المخطوطات الموجودة في مختلف أرجائها وإعداد ما يلزم لها من الفهارس والقوائم الببليوجرافية. وأقرب الجهات إلى طبيعة هذه المهمة هي المكتبات الوطنية، فإن لم يتيسر ذلك لسبب أو لآخر[1] فأضعف الإيمان أن يكون لدى المكتبة الوطنية في كل دولة فهرس كامل بكل ما يوجد على أرضها من مخطوطات سواء كانت لدى جهات حكومية أو أفراد. وسوف يتطلب ذلك إنشاء جهاز خاص في كل مكتبة

(١) كأن يمتنع بعض الأفراد أو الهيئات عن أن يودع ما لديه من مخطوطات في المكتبة الوطنية.

وطنية تكون مهمته البحث عن المخطوطات المبعثرة في شتى أنحاء الدولة وفهرستها فهرسة وصفية دقيقة تعين على التعرف الكامل عليها.

وإذا استطاعت كل دولة أن تقوم بواجبها في هذا السبيل، فإن الخطوة التالية تتمثل في إنشاء مركز تجميع للمخطوطات على مستوى الدول العربية مجتمعة يصب فيه كل ما تجمع لدى تلك الدول من فهارس وقوائم حصر بالمخطوطات التي عندها، وتكون مهمته تفريغ تلك الفهارس والقوائم على بطاقات(١) وترتيبها هجائيًا بعناوين المخطوطات بحيث تتتابع بطاقات كل كتاب في ترتيب تنازلي تتقدم فيه الأصول على الفروع. وبذلك يمكن التعرف بسهولة على أهم مخطوطة من المخطوطات المتعددة للكتاب الواحد وأين توجد، ويتيسر للمحقق الذي يريد أن ينشر نصًا من النصوص أن يتعرف على أصوله المخطوطة وأماكن وجودها في البلاد العربية.

ويمكن لهذا المركز أن يساعد المكتبات الوطنية في الدول العربية على أداء مهمتها بإيفاد خبراء منه إلى تلك المكتبات لوضع أسس فهرسة المخطوطات والمساهمة العملية في فهرسة المجموعات المتفرقة في المساجد أو عند الأفراد.

ويتبقى بعد ذلك المخطوطات العربية في الدول الأجنبية. وليس ثمة مشكلة بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الغرب، فكله مسجل في فهارس مطبوعة، وهذه الفهارس يمكن اقتناء نسخ منها وتفريغها على بطاقات بنفس الطريقة التي اتبعت في فهارس المكتبات العربية. أما بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الشرق فإن الموقف يختلف لأن كثيراً من المخطوطات العربية ـ في تركيا مثلاً ـ مكدس في مكتبات وخزائن كتب خاصة لايعرف أحد عنها شيئًا. ومن ثم لابد أن ينشئ المركز فرعا له في استانبول تكون مهمته فهرسة المخطوطات العربية التي لم تفهرس، على أن يُعمل من كل بطاقة نسختان إحداهما للمركز والأخرى تترك للمكتبة صاحبة المخطوط. ويكون من مهام هذا الفرع أيضًا إرسال بعثات إلى

(١) وطبيعي أن الفهارس لا تخلو من الأخطاء سواء في الأسماء أو التواريخ، ولكن نسبة هذه الأخطاء ليست من الضخامة ولا من الخطورة بحيث تبرر إعادة فهرسة كل ما تضمه الفهارس المطبوعة من مخطوطات.

الدول الشرقية الأخرى لفهرسة ما لديها من مخطوطات عربية بنفس الطريقة السابقة. واختيار استانبول بالذات له ما يبرره، ففيها أكبر تجمع من المخطوطات العربية التي لم تفهرس بعد، ولم تعد عملية فهرسة تلك المخطوطات أو التعريف بها أمرًا هينًا بعد أن بَعُد العهد بين الترك ولغة القرآن الكريم.

ولا ينبغي لأحد أن يتصور أن ذلك تكرار لعمل بروكلمان. فالرجل لم يحص في كتابه إلا ما ذكر في الفهارس المطبوعة في الشرق والغرب[1]. أما ما ندعو إليه فسيكون حصرًا عمليًا لما هو موجود بالفعل وأكثره بالطبع لم يدخل في أي فهرس مطبوع.

وهذا المركز الذي ندعو إلى إنشائه يمكن أن يكون تابعًا للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، فإذا عجزت إمكاناتها عن تبني مثل هذه الفكرة فيمكن أن تساهم في تنفيذها دول البترول، أو تتبناها دولة كالمملكة العربية السعودية باعتبارها معقل الإسلام وموطن مقدساته، وباعتبار أن إمكاناتها المادية تؤهلها لتحقيق هذا الهدف النبيل.

والشيء نفسه يمكن أن تطبقه تركيا وإيران بالنسبة للمخطوطات الإسلامية المكتوبة باللغات غير العربية، وبذلك يمكن أن يأتي يوم يوجد فيه مركزان أحدهما لحصر التراث العربي المخطوط والآخر لحصر المخطوطات الإسلامية المكتوبة بغير اللغة العربية.

وباكتمال حصر المخطوطات المفرقة في مختلف أنحاء العالم وتسجيلها، نأتي إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التجميع. وغني عن القول إن فرص الحصول على المخطوطات نفسها تتضاءل يومًا بعد يوم. فلا مفر إذن من التصوير على الميكروفيلم.

وأمام الأعداد الهائلة من المخطوطات العربية والإسلامية يصبح تصوير

(١) ومع أن سيزجين لم يقتصر في كتابه تاريخ التراث العربي على ما أحصته الفهارس المنشورة، إلا أنه توقف عند سنة ٤٣٠هـ.

الأصول هو نقطة البدء الطبيعية، على أن تحمل بطاقة كل مخطوط يقع عليه الاختيار للتصوير علامة مميزة حتى لا يعاد تصويره مرة أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتم التصوير؟ هل ترسل بعثات تضم فنيين في التصوير وآخرين في الفهرسة إلى مواطن المخطوطات لتصوير ما يقع عليه الاختيار منها أم يُكتفى بالكتابة إلى تلك الجهات طلبًا للتصوير؟ والطريقة الأخيرة أقل تكلفة بالطبع. ولهذا نوصي بألا ترسل بعثات تصوير إلا في حالة عجز المكتبات الوطنية عن القيام بهذه المهمة، فترسل وحدات تصوير متنقلة لتصوير ما لدى الأفراد من مخطوطات قد لا يتيسر للمكتبة الوطنية في الدولة تصويرها لسبب أو لآخر. وبعثات التصوير هذه يمكن أن تساهم فيها منظمة اليونسكو مساهمة فعالة خصوصًا في مجال الأجهزة والأفلام الخام.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن تجربة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية. فقد دأب المعهد منذ إنشائه على تصوير مختارات من المخطوطات العربية المبعثرة في مختلف أنحاء العالم. وهذا يجعلنا نتساءل: ما أسس هذا الاختيار؟ وما أدواته المتاحة؟ وما معاييره؟ وهل يوجد لدينا شيء من ذلك كله؟ للأسف لا. والنتيجة الطبيعية لذلك تحوُّل عملية الاختيار إلى نوع من الاجتهاد يخطئ مرة ويصيب مرة، واعتمادها في جميع الحالات على خبرة الشخص الذي يختار، وعلى مدى استيعابه لما هو موجود بالفعل في معهد المخطوطات.

فلكي أحسن اختيار مخطوط من المخطوطات لابد أن أكون على علم بمحتواه، وعلى علم بالموضوع الذي يعالجه وبمكانة مؤلفه بين علماء هذا التخصص، ومكانة الكتاب بين المؤلفات في موضوعه. وهذا كله يتطلب تخصصًا موضوعيًّا لتحديد ما إذا كان الكتاب جديرًا بالاقتناء أو التصوير. فإذا كانت الإجابة بالإيجاب واجهتنا مشكلة النسخ المتعددة، فمخطوطات الكتاب الواحد ليست متساوية في قيمتها كما هو الحال بالنسبة للمطبوعات، وإنما لكل منها قدره ومنزلته. فهناك الأصول والفروع وفروع الفروع.

ولن أستطيع أن أختار من بين نسخ الكتاب الواحد إلا إذا كان أمامي بيان كامل بالنسخ المتاحة التي أختار منها. وحتى الآن لا يوجد مثل هذا البيان. ومعنى ذلك أن المركز المقترح لتجميع المخطوطات خطوة كان ينبغي أن تسبق معهد المخطوطات بصورته الحالية حتى إذا خرجت بعثة من البعثات للتصوير تحركت وهي تعرف ما تريده بالضبط وما سوف تصوره من كل بلد تزوره.

ومع أن التصوير أمر لا مفر منه بالنسبة للمخطوطات لعدم إمكان الحصول على الأصول في أكثر الأحوال، ومع أنه يحل مشكلة المكان التي تعاني منها المكتبات بصفة عامة، إلا أنه يخلق مشكلة للباحثين الذين يضطرون إما إلى طلب التكبير أو استعمال أجهزة قراءة الميكروفيلم. والأجهزة قد لا تتوافر بالعدد الكافي فضلاً عن أنها ليست عملية ولا مريحة في الاستعمال، وتكاليف التكبير من الناحية الأخرى باهظة. وهذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل يجب على معهد المخطوطات أن يكبر ما عنده من مصورات؟ وهل يكبر كل ما عنده أم يختار؟ وإذا اختار فما هي أسس الاختيار؟ وإذا تجنب مشكلة الاختيار فكيف يواجه مشكلة المكان؟

إن تجربة معهد المخطوطات تحتاج إلى تقييم ينصفها ويضع يده على سلبياتها في محاولة لالتماس العلاج لها. ولست هنا بصدد تقييم التجربة ولكني أطرح تساؤلين أولهما: على أي أساس يتم اختيار ما يصوره؟ والثاني: لماذا لا تمثل الفهارس التي يصدرها المعهد إلا قدراً ضئيلاً من مقتنياته مما يجعلها تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجات الباحثين؟ والتساؤلان يلتقيان عند نقطة قد تثير شيئًا من الحساسية وهي الاعتماد على الفرد دائمًا. الاعتماد عليه في عملية الاختيار، والاعتماد عليه في التعرف على ما هو موجود بالفعل نظرًا لغياب الفهارس رغم مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء المعهد. ومهما أوتي الفرد من كفاءة ومقدرة فإن أحدًا لايستطيع أن يضمن له الاستمرار والبقاء، لأن طبيعة السلّم الوظيفي تقضي بالتدرج في مختلف الوظائف، وطبيعة الحياة تقضي بالموت على كل حي دون سابق إنذار. فالأفراد زائلون سواء كان زوالهم مؤقتًا بمعنى الانتقال من

وظيفة إلى أخرى، أو دائمًا بالانتقال من هذه الحياة إلى الحياة الأخرى. ومن ثم يصبح من الخطورة بمكان أن يظل معهد المخطوطات بعد هذا العمر الطويل مكبلاً بأغلال الفردية، أسيراً لخبرات فئة محدودة من العاملين فيه بحيث لا يستقيم أمره في غيابهم.

وإذا كانت الوظيفة الأولى والأساسية لمركز المخطوطات المقترح هي تجميع الفهارس وتفريغها على بطاقات وفهرسة ما لم يفهرس من ناحية، ثم تصوير الأصول من ناحية أخرى، فإنه يمكن أن يضم إلى هاتين الوحدتين وحدة ثالثة للتحقيق والنشر تكون أولى مهامها إعداد فهرس بطاقي بجميع ما حقق ويحقق من كتب التراث[1] حتى يتسنى وضع خطة للتحقيق تعطى الأولوية فيها لما لم يحقق من قبل.

فإذا استقر الرأي على تحقيق كتاب معين شرع في تصوير جميع نسخه وختمت بطاقاته بخاتم معين للدلالة على أن تلك النسخ قد صورت.

ومسألة التحقيق والنشر من المسائل التي ينبغي أن تعنى بها الدول والحكومات العربية والإسلامية، لأن كثيراً من الكتب الأساسية من الضخامة بحيث يتكلف نشرها مبالغ طائلة، في حين أن جمهورها محدود مما يجعل الناشرين التجاريين يحجمون عن نشرها. وهنا لابد أن تقوم الدولة بواجبها فتتولى بنفسها عملية النشر.

ولا يصح أن يكون النشر مجرد طباعة كما كان الحال في أول العهد بنشر كتب التراث، وإنما ينبغي أن يكون نشراً علميّاً تحقَّق فيه النصوص وتحقَّق فيه عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها ونسبة الكتب إلى هؤلاء المؤلفين. ولعل من المؤسف أن التحقيق عندنا أصبح كلأً مستباحًا لا حرمة له ولا ضوابط لمن يحترفه أو يتصدى له، فكل عمل له مؤهلات لابد من توافرها فيمن يقوم به إلا هذا العمل، فبابه مفتوح لا يرد أحدًا.

(١) المقصود هنا التحقيق الجيد لأن الذي حقق تحقيقًا رديئًا في حكم ما لم يحقق.

ولمصر تجربة في هذا المجال جديرة بأن يشار إليها، وهي إنشاء مركز للتحقيق يتبع دار الكتب بالقاهرة حيث توجد المخطوطات. وقد مر هذا المركز بمرحلتين متميزتين كان في أولاهما مركز تعليم نظري تلقى فيه المحاضرات في قواعد التحقيق والعلوم المساعدة كاللغة والخط العربي وعلم المخطوطات، ثم تحول في المرحلة الثانية إلى مركز تدريب عملي لجيل من الشباب على أعمال التحقيق على أيدي نخبة من العلماء والمحققين. وكان طبيعيًا أن يكون للتجربة الرائدة سلبياتها وأخطاؤها. فحتى الآن لم تخرج محققًا واحدًا وإن أخرجت عددًا من الكتب المحققة، بعضها حققه الأساتذة بمعاونة الدارسين، وبعضها الآخر حققه من لا صلة له بالمركز على الإطلاق.

وإذا كان هناك درس نتعلمه من تلك التجربة فهو أن عملية التحقيق استعداد وتدريب معًا، لأنها لا تُكتسب إلا بالممارسة والمران الطويل بشرط أن يوجد الأساس العلمي الذي يقوم عليه هذا المران.

وتبعية المركز لدار الكتب واتخاذه منها مقرًا له أمر طبيعي بشرط واحد هو أن تكون لدى الدار القدرة على تقديم منح دراسية لنفر من الممتازين من خريجي الجامعات الذين يرغبون في الاشتغال بعملية التحقيق. أما أن يقوم المركز على قلة من موظفي المكتبة الذين قد يفتقدون الرغبة في هذا العمل أو القدرة عليه، فهذا ما لا يصح أن يكون.

ويوم تتحقق فكرة مركز المخطوطات المقترح إنشاؤها على مستوى الدول العربية، فإن مركز تحقيق التراث ينبغي أن تنتقل تبعيته إلى المركز الجديد بحيث يكون قسمًا من أقسامه، وبذلك تنتفي عنه صفة المحلية ويصبح مركزًا عربيًا إسلاميًا على مستوى إقليمي.

ولكي ينجح مركز التحقيق هذا لابد من وضع مواصفات دقيقة لمن يحق لهم الالتحاق به، بحيث يكون الحصول على الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس) هو الحد الأدنى للقبول به. ولابد من أن يجمع بين الجانب

العلمي النظري، والجانب العملي التطبيقي، ولابد في النهاية أن يكون للعمل به مقابل أدبي كأن يمنح درجة زمالة تعادل الماجستير وتتيح لصاحبها التحضير لدرجة الدكتوراه بالجامعات العربية. فإن لم يتيسر ذلك فلا أقل من أن تعفي درجة الزمالة صاحبها من شرط دراسة السنة التمهيدية للماجستير بالجامعات، وتتيح له تسجيل الرسالة مباشرة في مجال تخصصه دون تقيد بتقدير النجاح الذي حصل عليه في الدرجة الجامعية الأولى. ويمكن أن يتحقق ذلك بشيء يسير من التنسيق بين المركز واتحاد الجامعات العربية.

ولكي تكتمل صورة مركز المخطوطات المقترح بشعبه الثلاث: التجميع والتصوير والتحقيق، ولكي تتضح تلك الصورة في أذهان المهتمين بالمخطوطات والمشتغلين بها في أنحاء العالم، لابد له من إصدار نشرة دورية، ربع سنوية أو نصف سنوية، تعرّف بأخباره وبما جمعه من فهارس أو مصورات، وبما تقوم شعبة التحقيق بتحقيقه من المخطوطات.

ولا بأس من أن تضم تلك النشرة بحوثًا ومقالات عن المخطوطات أو تعريفات بكتب معينة. أما أن تحوّل بعض أعدادها إلى نشر نصوص محققة كما حدث لمجلة معهد المخطوطات، فهذا ما لا نريده لها بحال من الأحوال.

ولعل في إنشاء مثل هذا المركز على هذا المستوى الإقليمي ما يرد للمخطوطات اعتبارها وينبه إلى ضرورة توحيد جهات الإشراف عليها في الدولة الواحدة بدلا من أن تتعدد الهيئات التي تتخذ منها مادة لعملها، سواء كان ذلك جمعًا وتصويراً أو تحقيقًا ونشرًا. ففي مصر - على سبيل المثال - لا تنفرد دار الكتب وحدها بالمخطوطات، وإنما توجد منها أعداد كبيرة في مكتبة بلدية الإسكندرية ومكتبة الجامع الأزهر ومكتبات الأوقاف والمكتبات الجامعية والخاصة، ولايقتصر تحقيق المخطوطات ونشرها على مركز تحقيق التراث الذي سبق أن أشرنا إليه، وإنما تتعدد لجان التراث في المجالس المتخصصة كالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب. هذا بالإضافة إلى الأفراد الذين يقومون

بالتحقيق، والمكتبات التجارية التي تقوم بالنشر، والمجلات العلمية التي تساهم هي الأخرى في نشر المخطوطات كمجلات كليات الآداب ومجلة معهد المخطوطات.

ولعل في إنشاء هذا المركز أيضًا ما يقنع أقسام المكتبات بأن تجعل من المخطوطات تاريخًا وفهرسةً وتصنيفًا وصيانةً وتشريعًا مجالاً متميزًا من مجالات الدراسة والتخصص(١)، وما يفتح الطريق أمام دراسة المخطوطات لتدخل ضمن برامج الدراسات العليا في الأقسام التي يتصل عملها بتراثنا المخطوط من قريب كأقسام اللغة العربية والتاريخ وعلوم الدين الإسلامي، وخاصة بعد أن أصبح تحقيق النصوص عملاً علميًا تمنح عليه الجامعات درجة الماجستير والدكتوراه.

إن الحديث عن تراثنا ومخطوطاتنا كثير، والأمة العربية والإسلامية لا ينقصها الحماس لهذا التراث، ولكن الذي ينقصها هو خطة محددة المعالم واضحة الأهداف تنقذه من هذه الفوضى التي يعاني منها، وتضعه على أول الطريق إلى جمعه وتسجيله تمهيدًا لنشره والتعريف به. وقد حاولت في الصفحات السابقة أن أضع تصوري لما يمكن أن يكون، وهو تصور أملته سنوات طويلة من معايشة المخطوطات عملاً ودراسةً وتدريسًا، وأرجو أن أكون قد أصبت القصد ووفقت فيه إلى سواء السبيل.

* * *

(١) بعد نشر هذا البحث، استحدثت شعبة للمخطوطات بقسم المكتبات بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

مسؤولية جامعاتنا

تجاه تراثنا المخطوط(*)

التراث لغة هو ما ورث أو ما يخلفه الرجل لورثته.

والتراث اصطلاحًا هو ما خلفته لنا الأجيال السابقة من آثار فكرية مسجلة على الألواح أو أوراق البردي، أو مدونة في بطون الكتب التي خطتها أيديهم قبل أن تعرف الطباعة.

والإنسان بطبعه يحرص على كل ما تركه له آباؤه وأجداده من آثار مادية ومعنوية، بل إن هذه الآثار لتتزايد قيمتها وتتضاعف بمرور السنين والأيام، لأنها تكتسب قيمة تاريخية تضاف إلى قيمتها المادية.

والأمم والشعوب كالأفراد سواء بسواء، تحرص بفطرتها على ما تحدر إليها من آثار أسلافها عبر القرون، وتحافظ عليه وتصونه وتعتبره وديعة غالية تؤديها لأجيالها اللاحقة جيلاً بعد جيل تأكيدًا لشخصيتها، وتدعيمًا لمقومات بقائها واستمرارها، يستوي في ذلك الأفكار والآراء والمعتقدات والتقاليد والعادات وأنماط السلوك.

وحينما ظهرت الجامعات الحديثة في أوروبا منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، احتضنت تراث أممها فأقامت مكتبات ضخمة ضمت في أحشائها كل ما خلفته الأجيال السابقة من آثار مخطوطة، وظلت مكتبات الجامعات الأوروبية

(*) بحث قدم إلى مؤتمر «رسالة الجامعة» الذي انعقد بالرياض من ٢-٥/١١/١٣٩٤هـ (١٦-١٩/١١/١٩٧٤م) ونشر في مجلة «الفيصل»، العدد ٣١ (محرم ١٤٠٠هـ/ ديسمبر ١٩٧٩م)، ص ٦٧-٧٠.

تؤدي هذه الرسالة حتى ظهرت المكتبات الوطنية، فانتقلت مسؤولية الحفاظ على تراث الأمة من المكتبات الجامعية إلى مكتبة واحدة تعتبر أم المكتبات في أي دولة من الدول وهي المكتبة الوطنية.

وإذن فالمكتبات الوطنية الآن هي المسؤولة عن تجميع تراث الأمم وحفظه وتيسيره للباحثين والدارسين، بل إن بعضها لم يقنع بمجرد التجميع والحفظ والصيانة، وإنما أضاف إلى ذلك مهمة نشر أمهات كتب هذا التراث نشراً علمياً دقيقاً. وذلك هو ما كان يقوم به القسم الأدبي بدار الكتب في القاهرة حتى أوائل الستينيات، ثم ناءت المكتبة بهذا العبء فتخلت عنه لهيئات أخرى مسؤولة عن النشر واكتفت بأن تقوم بدور الحارس الأمين على تراث الأمة، وأن تضيف إلى هذا التراث أهم ما أنتجه الفكر الأجنبي في مختلف مجالات المعرفة، وبمختلف لغات الأمم والشعوب، خصوصاً باللغتين الإنجليزية والفرنسية باعتبارهما أكثر اللغات الأوروبية انتشاراً في العالم، وأعظمها تداولاً بين المثقفين عندنا.

وإذا كانت المكتبات الوطنية هي المنوطة بالتراث. فما أبعاد مسؤوليتها نحو هذا التراث؟ وإلى أي حد تفي مكتباتنا الوطنية بهذه المسؤولية؟ وما دور الجامعات إذن؟

وظيفة المكتبة الوطنية:

إن الوظيفة الأولى للمكتبة الوطنية في أي دولة من الدول هي تجميع إنتاجها الفكري قديمه وحديثه، ووضعه تحت تصرف الأجيال المتعاقبة من أبنائها، ينتفعون به ويستفيدون منه ويستمدون منه مقوماتهم الثقافية.

فهل تقوم مكتباتنا الوطنية بهذا الدور؟

إنه لمما يؤسف له أن بعض الدول العربية لم تعرف المكتبات الوطنية حتى اليوم. ووضع كتب التراث في تلك البلاد لا يحتاج إلى تعليق. وحتى البلاد التي وجد بها هذا النوع من المكتبات منذ سنين طويلة نبحث فيها عن كتب التراث

فنجدها مبعثرة بين أنواع متباينة من المكتبات فلا هي جمعت في المكتبات الوطنية، ولا حتى في مكتبات الجامعات، وإنما هي كلأ مستباح تتقاسمه المكتبات الوطنية والجامعية ومكتبات المساجد والأوقاف والمكتبات الخاصة.

نجد هذا في مصر، ونجده في سورية، وفي المملكة العربية السعودية، وفي اليمن، وفي تونس، وفي غيرها من بلدان الوطن العربي مشرقه ومغربه.

والشيء الغريب حقًا أن أموالاً طائلة أنفقت ومازالت تنفق باسم التراث، وأن لجانًا كثيرة شكلت وتشكل وتنعقد وتنفض ولا عمل لها غير البحث في شئون التراث، وأن هيئات متعددة أنشئت لتصون هذا الكنز، والكنز كل يوم ينقص ولا يزيد.

وتلك قضية كبرى ينبغي أن تثار على مستوى دول العالم العربي كله، وعلى مستوى جامعة الدول العربية ومعهد مخطوطاتها. وليس هنا مجال مناقشتها أو حتى عرض أبعادها، لأن موضوع هذا البحث هو مسؤولية الجامعات إزاء هذا التراث المفترى عليه.

دور الجامعات:

وعندما نتحدث عن دور الجامعات في خدمة تراثنا لابد لنا أن نتناول هذا الدور من ثلاثة أبعاد أو ثلاثة جوانب لايمكن إغفال أي منها في التعامل مع التراث، وهي: جانب التجميع والحفظ، وجانب التعريف والإعلام، وجانب التحقيق والنشر.

فبالنسبة للجانب الأول نلاحظ أن كل الجامعات العربية تقريبًا تحاول أن تنشئ لنفسها مكتبات للمخطوطات تجمع فيها الأصول والمصورات، وتجمع فيها إلى جانب تلك الأصول والمصورات كل ما يخدمها من فهارس ومراجع. وتتسابق الجامعات في هذا السبيل، تحاول كل منها أن تظفر بأوفى نصيب من ذلك التراث المبعثر.

ولقد سبق أن ذكرنا أن تجميع التراث المخطوط والحفاظ عليه ليس مسؤولية الجامعات ومكتباتها أصلاً، وإنما هو مسؤولية المكتبات الوطنية أو مكتبة الدولة.

ولكن هذه الحقيقة تصطدم بحقيقة أخرى تفجؤنا في وطننا العربي، وهي أن بعض الدول لم تقم فيها مكتبات وطنية بعد، وبعضها الآخر أنشئت بها تلك المكتبات منذ عهد قريب ومازالت تحبو، في حين استطاعت المكتبات الجامعية في تلك البلاد أن تقف على قدميها. وذلك ما نشاهده بوضوح في المملكة العربية السعودية، وما تؤكده أي مقارنة بين مكتبة جامعة الرياض ـ مثلاً ـ ودار الكتب الوطنية[1]، سواء من حيث ميزانيتها، أو من حيث مجموعة كتبها ودورياتها، أو من حيث عدد العاملين بها وخاصة من ذوي التخصص في علوم المكتبات.

وفي مثل تلك الحالات يصبح لزامًا على مكتبة الجامعة أن تنهض بما كان ينبغي على المكتبة الوطنية أن تقوم به إزاء تراث الأمة، فتتولى جمعه والحفاظ عليه حتى تكتمل للمكتبة الوطنية أجهزتها وإدارتها وإمكاناتها المادية والبشرية، فتتسلم الوديعة من مكتبة الجامعة، وتتفرغ هذه المكتبة لما أنشئت له أصلاً من خدمة برامج التعليم الجامعي في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس أو الشهادة العالية) وخدمة البحث العلمي الذي يجري على مستوى الدراسات العليا (الدبلومات والماجستير والدكتوراه).

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الجامعة لا شأن لها بكتب التراث، أو أنه ليس من حقها أن تقتني شيئًا منها في مكتبتها إلا على سبيل الأمانة التي ترد لأصحابها حين يطلبونها، ذلك أن الدراسة الجامعية في بعض التخصصات كاللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم الدين لا تستغني عن كتب التراث المخطوطة والمطبوعة، يرجع إليها الأساتذة والطلاب في كثير من موضوعات تلك العلوم.

ولكي نوفق بين رسالة مكتبة الجامعة ورسالة المكتبة الوطنية، وحتى لايحدث

(١) وهي مكتبة أقامتها وزارة المعارف بالرياض، حيث لم تكن مكتبة الملك فهد الوطنية قد أنشئت بعد.

أي نوع من التداخل أو التضارب في المسؤوليات، يمكن أن تتولى مكتبة الدولة تجميع الأصول وحفظها، ويكون لمكتبة الجامعة اقتناء نسخ مصورة لما تشاء من كتب التراث المودعة في المكتبة الوطنية.

وعلى الجامعة في هذه الحال أن تبذل كل جهدها في توعية الهيئات والأفراد لكي يسلموا ما لديهم من كتب مخطوطة إلى المكتبة الوطنية بطريق الإهداء أو البيع، على أساس أن ذلك واجب وطني، وأن المخطوطات تراث أمة قبل أن تكون ميراثًا لفرد أو هيئة، وكونها في مكتبة الدولة أصْوَن لها وأدعى لأن ينتفع بها أكبر عدد من الناس.

وعلى الجامعة بعد ذلك أن تقيم علاقات تبادل مع غيرها من الجامعات في الشرق والغرب. ومن خلال هذه العلاقات تستجلب مصورات لما هو موجود في مكتبات تلك الجامعات من كنوز تراثنا المخطوط.

ولا يفوتنا أن نذكِّر هنا بضرورة أن يكون بكل جامعة قسم كامل للتصوير يخدم البحث في التراث وغيره. فكثير من جامعاتنا ـ بكل أسف ـ لا تملك من إمكانات التصوير إلا بعض الأجهزة العتيقة التي لا تساير تطورات العصر ولا تقوى على الوفاء باحتياجات الطلاب والباحثين. ولقد آن الأوان لتدرك جامعاتنا أن التصوير العلمي ليسْ نوعًا من الترف أو الرفاهية، وإنما هو ضرورة من ألزم الضرورات للجامعات ومراكز البحث.

• • •

وإذا كان دور الجامعة بالنسبة لتجميع المخطوطات وحفظها محدودًا، فإن دورها في التعريف بها وتحقيقها لا حد له.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يتسنى للجامعة أن تعرِّف بتراث الأمة؟ وما سبيلها إلى ذلك؟ وما الأدوات التي تستعين بها لتحقيق تلك الغاية؟

هنا تتعدد السبل والوسائل، وفي مقدمتها إتاحة الفرصة للطلاب في كل كليات الجامعة ليتعرفوا على المصادر العربية الأصيلة في مجالات تخصصاتهم، وذلك بإدخال مادة «المصادر العربية» ضمن برامج الدراسة الجامعية. فمن خلال هذه المادة تقام الجسور بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتتكامل صورة المعرفة في أذهان الطلاب، ولا يمزقهم الشعور بالانفصال بين ماضي أسلافهم وحاضر عصرهم.

على أنه ينبغي ألا تُصَب تلك المادة في قوالب جامدة، وإنما لابد أن تكون مادة خصبة نامية متطورة. ولن يتحقق ذلك إلا إذا قام على تدريسها أساتذة يجمعون بين التخصص الدقيق، والإلمام بما خلفه أسلافنا من تراث في مجال هذا التخصص، والإيمان بقيمة هذا التراث ودوره الحضاري.

ويوم تتقرر دراسة المصادر الإسلامية التاريخية في أقسام التاريخ، والجغرافية في أقسام الجغرافيا، والرياضية والكيميائية والفيزيائية في أقسام الرياضيات والكيمياء والفيزياء، ويوم يدرس تراث المسلمين الطبي في كليات الطب[1]، يوم تدرس تلك المواد لمدة ساعتين أسبوعيًا على مدى عام دراسي واحد، فلن تكون نتيجتها مجرد إضافة إلى معارف الطلاب، وإنما الأهم من ذلك أنها ستعزز انتماءهم لأمتهم ولوطنهم.

وينبغي ألا تتداخل مادة «المصادر» هذه مع مادة «المكتبة والبحث»، لأن لكل منهما إطارًا متميزًا عن الأخرى وإن تماست الدائرتان. وإذا كانت مادة «المكتبة والبحث» ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لطلاب السنة الأولى من التعليم الجامعي، فإن مادة «المصادر» يصح أن تأتي في السنة التالية من تلك المرحلة.

وإلى جانب تبصرة الطلاب بكنوز تراثهم، يجب على الجامعات ألا تغفل جانب التراث فيما تصدره من مجلات، وخاصة تلك التي تصدر عن الكليات

(١) الغريب حقًا أن تاريخ الطب عند العرب في العصور الإسلامية الأولى يدرس في الجامعات الأوروبية، في حين تضيق به برامج كليات الطب عندنا.

المعنية بالعلوم العربية والإسلامية، كما يجب أن تتوثق الصلات بين الأساتذة الذين تتصل دراساتهم بالتراث ومجلة معهد المخطوطات التي تصدر عن جامعة الدول العربية، حتى تكون تلك المجلة منارة حقيقية لتراثنا العربي والإسلامي، وحتى لا تصاب بالعقم والجمود.

وليست مجلة معهد المخطوطات هي المجلة الوحيدة التي أطالب جامعاتنا بأن تنفتح عليها، وإنما أطالبها بأن تنفتح أيضًا على مجلات الاستشراق المهتمة بتراثنا بحيث يتابع الأساتذة ما ينشر فيها، ويسهمون في تصحيح ما قد تقع فيه من تجنٍ مقصود أو غير مقصود على هذا التراث.

إن مشكلتنا الحقيقية أننا نغلق على أنفسنا أبواب المعرفة الوافدة من الخارج، ونقنع بأن نقرأ لأنفسنا ولا نقرأ لغيرنا، ونعرِّف العارفين ونهمل من هم أحوج إلى المعرفة الصحيحة. نتحدث عن الإسلام إلى المسلمين، وغير المسلمين أولى بهذا الحديث، ونكشف عن جوانب فكرنا الإسلامي للمسلمين من العرب، وأهل الغرب في أمسّ الحاجة إلى من يكشف لهم عن هذه الجوانب ويصوغها في لغاتهم حتى يقربها إلى عقولهم وأفهامهم. وهناك في أوروبا وأمريكا تصدر مجلات علمية كثيرة تعنى بنا وبتراثنا، ولكن مَنْ منّا يشارك بقلمه في تحريرها؟ بل من منا يطلع عليها أو يتصل بها؟

وإذا كان على الأساتذة أن يقرأوا ويبحثوا، فإن على الجامعة أن توفر لهم أدوات البحث ووسائله. وليس خافيًا أن الاشتراك في الدوريات الأكاديمية التي تصدر في الخارج تقع مسؤوليته على الجامعة، وأن التقصير فيه يعتبر خطأ في حق البحث العلمي لا يغتفر.

وليست هذه هي كل صور التعريف بتراثنا والإعلام عنه. فثمة مظهر آخر من مظاهر هذا التعريف يمكن أن تنهض به الجامعة، وهو تشجيع الأعمال البيبليوجرافية التي تحصي كتب التراث في مختلف المجالات والأقاليم. فكثير من الباحثين في

اللغة العربية تتبدد جهودهم لأنهم لايجدون تحت أيديهم الأدوات الببليوجرافية التي تدلهم على ما كتب في موضوعات بحوثهم، وتكون النتيجة أن كل باحث يجتهد بنفسه في البحث عن تلك المصادر، فتتكرر جهود الباحثين وتضيع أوقاتهم هباءً منثوراً. وإنه لما يدعو للأسف أن يكون كارل بروكلمان وفؤاد سيزجين وهما أعظم الببليوجرافيين الذين خدموا تراثنا العربي والإسلامي في العصر الحديث من أصول غير عربية، وأحدهما لا يدين بالإسلام.

ولسنا نطالب الجامعة بأن تتبنى مشروعات ببليوجرافية ضخمة تتصل بالتراث كمشروع عمل فهرس موحد لمخطوطات تراثنا المبعثر في مكتبات العالم، فذلك عبء فوق طاقة أي جامعة بمفردها، وإنما نطالب الجامعات بأن تفرض على طلاب الدراسات العليا أن يرفقوا ببحوثهم قوائم حصر ببليوجرافية مستوفاة بكل ما خلفه لنا الأقدمون من كتابات في موضوعات تلك البحوث.

وهذه القوائم شيء، ومراجع البحث شيء آخر، لأن الباحث مطالب في قائمة المراجع بألا يذكر إلا ما اطلع عليه واستفاد منه ونقل عنه. أما تلك القوائم المقترحة فإنها تضم ما اطلع عليه الباحث وما لم يطلع عليه، وما رآه بنفسه وما قرأ عنه في فهارس المكتبات الأجنبية.

ويمكن أن تخطو جامعاتنا خطوة أخرى أكثر تقدمًا فتجعل من تلك القوائم الببليوجرافية مؤهلاً للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى (الماجستير والدكتوراه)، وبذلك يقبل الكثيرون من خريجي الجامعات على تراثنا يفتشون فيه وينقبون ويقدمون لنا أدلة للبحث في هذا التراث لا تقل قيمة في ميزان العلم عن البحث المبتكر الأصيل.

التحقيق والنشر:

ولعل المسؤولية الأساسية للجامعة بالنسبة للتراث لا تتمثل في جمعه والتعريف به بقدر ما تتمثل في تحقيقه ونشره. فعلى أكتاف الجامعة أساتذةً

وباحثين يقعْ العبء الأكبر في تحقيق كتب التراث ونشرها. ويوم تتخلى الجامعة عن مسؤوليتها هذه، فإن عملية التحقيق والنشر تتحول إلى تجارة يحترفها من لا صلة لهم بالبحث العلمي، فتشوهٌ النصوص وتفسد، وتضيع المعالم الأصيلة لتراثنا المجيد.

إن الجامعات هي مراكز العلم الحقيقية، وخريجوها هم الذين يديرون عجلة الحياة الثقافية والفكرية في أممهم. وعلى الجامعة وحدها تقع مسؤولية إعداد من يخدمون تراث الأمة ويقدمونه لأجيالها اللاحقة في أنقى صوره. ولقد كان تقليدًا طيبًا ذلك الذي سارت عليه بعض أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة فترة من الزمن، حين كان يطلب إلى كل صاحب رسالة أن يحقق نصًا قديمًا يتصل بموضوع بحثه، وكان هذا النص المحقق يعتبر جزءًا مكملاً لأي رسالة تقدم للدراسات العليا.

ومع أن هذا التقليد قد عدل عنه الآن، إلا أن تحقيق النصوص أصبح عملاً أكاديميًا يؤهل صاحبه لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وهذا الاتجاه ينبغي أن يشجع بشرط أن يصحب تحقيق النص دراسة جادة عنه أو عن صاحبه.

ولكي يستطيع الباحثون في مرحلة الدراسات العليا أن ينهضوا بتحقيق كتب التراث على الوجه الأمثل، ينبغي أن تعمل الجامعات على إدخال مادة «توثيق النصوص ونشر الكتب» ضمن المواد الدراسية في الأقسام التي تتصل الدراسة فيها بتراثنا المخطوط كأقسام اللغة العربية والتاريخ في كليات الآداب والتربية والبنات، وذلك حتى يتاح للخريجين حد أدنى من المعرفة الضرورية التي يحتاجون إليها عندما يبدأون بحوثهم العالية، بدلاً من أن يتركوا للاجتهاد والمحاولة والخطأ، فتتكرر جهود، وتتبدد طاقات نحن أحوج ما نكون إلى الحرص عليها وإنفاقها في وجهها السليم.

وتدريس مادة كهذه يعتبر عملاً أكاديميًا بحتًا من صميم أعمال الجامعة، وهو

في الوقت نفسه يؤدي للتراث خدمة جليلة لأنه سيفتح آفاقًا جديدة أمام الدارسين وسيضع المفاتيح في أيد أمينة وقادرة على البحث والتنقيب. وعندما يتاح للتراث عدد كاف من هذه الأيدي النظيفة فلن تجد الأيدي غير المؤهلة لنفسها مكانًا في ميدان تحقيق التراث.

ولايكفي أن نقنع الجامعة بأن تسمح لطلاب الدراسات العليا بها بأن يشتغلوا بتحقيق النصوص ليحصلوا على درجات علمية أعلى، وإنما لابد أن يتبع ذلك قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة التي تجيزها. فلا قيمة لجهد علمي لايراه إلا صاحبه، وثلاثة آخرون هم أعضاء لجنة المناقشة. فما بالنا إذا كان هذا الجهد نشراً علميّا دقيقًا لنص من نصوص التراث؟

إننا نسمع كثيراً عن توصيات بنشر رسائل جامعية. وليس هذا هو ما نطالب به الآن، لأن تلك التوصيات كثيراً ما تظل حبراً على ورق. فالجامعة ـ من ناحية ـ لا تعتبر نفسها داراً للنشر، وهي في أغلب الأحوال ليست معدة ولا مهيأة لعملية النشر، ولهذا نطالب بأن ينشأ في كل جامعة دار للنشر، لا تقتصر وظيفتها على إصدار اللوائح والنشرات الإدارية، وإنما تتعدى ذلك إلى إخراج كل ما يحقَّق داخل الجامعة من نصوص التراث، بالإضافة إلى ما يستحق النشر من رسائل وبحوث قيمة.

ولاشك أن قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة سيرفع من قدر تلك النصوص ومن قدر عملية التحقيق ذاتها في نظر جمهور المثقفين والقراء، وسيجعل إقبالهم عليها أشد من إقبالهم على ما تنشره أي هيئة تجارية تقوم خارج أسوار الجامعات.

• • •

من كل ما تقدم يتبين لنا أن مسؤولية الجامعة تجاه تراثنا مسؤولية جسيمة لا يستهان بها، وهي ـ كما أسلفنا ـ ذات أبعاد ثلاثة هي: التجميع والحفظ،

والتعريف والإعلام، والتحقيق والنشر. ومن هذه المنطلقات الثلاثة تستطيع جامعاتنا أن ترعى للتراث حقوقه وأن تفي بالتزاماتها نحوه، متعاونة في ذلك مع كل الأجهزة التي تتصل أعمالها بهذا التراث من قريب أو بعيد.

* * *

تحقيق المخطوط الفلسفي

في مصر(*)

أرجو أن تأذنوا لي أولاً وقبل كل شيء في أن أصارحكم بأنني ضيف على موائد الفلسفة، وتلميذ يقف بين يدي شيوخها وأساتذتها وأعلامها الشامخين. ولا أظنكم تنتظرون مني أن أتحدث إليكم في الفلسفة أو أن أخوض معكم في غمارها، وإلا كنت كمن يحمل التمر إلى هجَر.

ورغم أنني عشقت التراث العربي أكثر من أربعة عقود من الزمان، إلا أنني أعترف بأن القائمين على هذه الندوة قد أضفوا عليَّ شرفا كبيرا، وأعطوني أكثر مما أستحق، حينما اختاروني للحديث عن تحقيق التراث الفلسفي. فلهم مني أصدق الشكر وأعمق التقدير. وأملي كبير في أن أرتفع إلى مستوى طموحهم، وأن أكون عند حسن ظنهم.

وبادئ ذي بدء دعونا نتفق على عدة أمور عامة أوجزها فيما يلي:

أولاً: أن تراثنا العربي المخطوط لبنة أساسية في بناء الحضارة الحديثة، وحلقة ذهبية في سلسلة الإبداعات الإنسانية، وأن هذا التراث غني بنفائسه. وهذه النفاسة تستمد مقوماتها إما من مضمون المخطوط ومحتواه العلمي، وإما بسبب قدَمه وندرته، وإما لأنه مكتوب بخط مؤلفه أو أحد مشاهير العلماء أو الخطاطين. ومع ذلك يخطئ من يظن أن هذا التراث كله صالح للنشر. ففيه الغث والثمين، ومهمة العلماء وأهل الاختصاص أن ينقبوا فيه وأن يستخرجوا

(*) ألقي في «ندوة الفكر الفلسفي في مصر في مائة عام» التي عقدت بكلية الآداب جامعة القاهرة في أبريل ٢٠٠٠م.

منه كنوزه فينشروها على الناس لينتفعوا بها، وليعمق انتماؤهم لهذا التراث الذي يجمع الأمة ويشكّل ضميرها ووجدانها.

ثانيًا: أن العرب لم يتحرجوا من نقل التراث الفلسفي لليونان قبل أن يبلغ القرن الثاني الهجري نهايته، وأنهم استوعبوا هذا التراث وتمثلوه، ولكنهم لم يذوبوا فيه ولم يقلدوه، وإنما صاغوا لأنفسهم فكرًا فلسفيًا مستوحى من عقيدتهم الإسلامية، وكانت الفلسفة الإسلامية مجالاً متميزًا من مجالات إبداع العقلية العربية، واستطاع الفلاسفة المسلمون من أمثال ابن سينا وابن رشد أن يفرضوا أنفسهم على الدنيا وعلى الزمان، وأن يحتلوا أماكن بارزة في الموسوعات العالمية المتخصصة والعامة كالموسوعة البريطانية والموسوعة الأمريكية التي أفردت لهم الصفحات الطوال.

ثالثًا: أن تحقيق النصوص المخطوطة ضرورة يفرضها فقدان النُسَخ الأصلية التي كتبها المؤلفون، وتعدُّد نُسَخ الكتاب الواحد وتفاوتها الشديد في درجة الدقة والاكتمال والتوثيق وتواريخ النسخ والملامح المادية (كالخط والورق والزخرفة والتجليد). وحين توجد نسخة المؤلف أو نسخة قرئت عليه، فلا مجال للتحقيق، وكل ما يمكن عمله هو شرح النص أو التعليق أو التحشية عليه.

رابعًا: أن التحقيق عملية مرهقة ومكلفة بالقياس إلى التأليف. فهو يستغرق وقتًا أطول، ويتطلب جهدًا أكبر وثقافة أوسع وتكاليف أكثر، بدءًا من اختيار النص المحقق والبحث عن نُسَخه المخطوطة في مظانها المختلفة، ومحاولة الحصول عليها بأي شكل من الأشكال، ومرورًا بدراسة تلك النُسَخ دراسة كوديكولوجية للتثبت من صحتها وتحديد مراتبها وتمييز الأصول من الفروع، وتوثيق النصوص التي نقل عنها المؤلف أو نُقلت عنه، وانتهاء بإقامة النص ودراسته وتوضيح مشكله والكشف عما أضافه إلى ما سبقه في مجاله. وذلك يتطلب ثقافة واسعة لتتبع الأفكار وتفسير الأقوال، كما يتطلب قدرًا كبيرًا من الدقة والأمانة العلمية التي أصبحت عملة نادرة في هذه الأيام بكل أسف. فنحن

في عصر يتسم بالسرعة والعجلة التي انعكست على كل مظاهر حياتنا، ولم تسلم منها البحوث العلمية التي تتم في الجامعات. عصر يؤثر فيه الناس السهولة واليسر، ولا يطيقون الدقة والأناة، وإنما يبحثون عن أكبر قدر من الكسب بأقل قدر من الجهد. ولهذا لم يكن غريبًا ما نراه من نفور الباحثين من التحقيق، وانصرافهم إلى التأليف إيثاراً للعافية.

خامسًا: أن مهنة التحقيق أصبحت كلأً مستباحًا للمتخصصين وغير المتخصصين ممن لا علم لهم بأصول الصنعة، وأن جيل المحققين المحترفين أوشك على الانقراض. ولعل هذا هو ما دعا دار الكتب المصرية لإنشاء مركز لتحقيق التراث منذ أكثر من ثلاثين عامًا، ودعا جامعة المنيا إلى إنشاء برنامج دراسي للتحقيق على مستوى الدراسات العليا، ودعا كلية دار العلوم لإنشاء مركز للتحقيق. ونظرة على تلك المؤسسات وأمثالها تكشف عن الاضطراب في أسلوب العمل وفي طريقة إعداد المحققين وفي وضع هذه الدراسة على خريطة التعليم الجامعي. وما لم نتدارك هذه المهنة، فستجرفها الأمواج المتلاطمة على الساحة الثقافية.

سادسًا: أن تحقيق نصوص التراث ونشرها يمكن أن يكشف عن مظاهر السطو على أفكار السابقين، وأن يفضح أدعياء الابتكار والتجديد، ويسقط مؤلفين اعتدنا أن نعظمهم وأن ننظر إلى ما كتبوه بانبهار شديد. فنحن في زمن كثرت فيه السرقات العلمية. ولا شك أن سرقة الأموات أيسر من سرقة الأحياء، وأن النقل من الكتب المخطوطة التي لم يقدَّر لها أن ترى النور وأن تجد طريقها إلى سوق النشر، يكون أكثر خفاء من النقل عن كتب نُشرت منها آلاف من النُسَخ يتداولها الناس.

سابعًا: أن عملية النشر يحكمها ثلاثة أطراف: أولها مسؤول عن المضمون الفكري وهو المؤلف والمحقق والمترجم، وثانيها مسؤول عن صناعة الكتاب وهو الناشر، وثالثها المتلقي أو القارئ. وبين الطرفين الثاني والثالث يأتي الموزع،

وغالبًا ما يكون هو الناشر. وقد يتولى المؤلف مهمة النشر، وأحيانًا يضيف إليها مسؤولية التوزيع أيضًا، وهنا يقع فى المحظور.

ثامنًا: أن عملية التسويق عنصر أساسي في صناعة النشر التجاري. فلا يكفي أن يكون العمل متميزًا ليُقبل عليه الناشر، وإنما لابد أن تكون له سوق تضمن له أن يسترد ما أنفقه في عملية النشر أو أضعاف ما أنفقه. ولعل هذا هو السبب في ظهور الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تنهض بنشر الأعمال العلمية القيِّمة والضخمة التي لا يتحمس لها الناشرون التجاريون. ويأتي على رأس هذه الهيئات: الجامعات والمجالس القومية المتخصصة كالمجالس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وهيئة الكتاب في مصر.

تاسعًا: أن تكاليف الطباعة في تزايد مستمر، وأنها تنعكس على أسعار الكتب. وارتفاع الأسعار مع الظروف الاقتصادية الضاغطة على الناس يحدّ من التوزيع، ويمثل أزمة حقيقية في سوق النشر.

عاشرًا: أن التصوير الآن أصبح يمثل خطرًا حقيقيًا على الناشر والمؤلف معًا. وهو خطر يتزايد لسببين: أولهما: ارتفاع أسعار الكتب وانخفاض تكلفة التصوير، وثانيهما: ضعف رقابة الضمير أو انعدامها عند محترفي تزوير الكتب.

وعلى ضوء ما سبق تبرز إشكالية تحقيق التراث الفلسفي المخطوط. فالفلسفة أم العلوم كما تعلمنا، وهي تخاطب العقل في أعلى مستوياته، وتستخدم ألفاظ اللغة بأدقّ دلالاتها. ومن أجل هذا فهي علم الأرستقراطية الثقافية وليست علما من العلوم الجماهيرية إن صح هذا التعبير. فالقارئ العادي لا يستطيع أن يستوعب هذا التراث بسهولة. ومن ثم فإن جمهور قراء الفلسفة محدود. وهذا يجعل الناشر يتردد ألف مرة قبل أن يقدم على نشر كتاب فلسفي، ما لم يكن مقررًا دراسيًا على الطلاب. ولعلكم تتفقون معي على أن الكتب المحققة لا تصلح أن تكون كتبا دراسية. وهذا أول بُعد من أبعاد المشكلة.

أما البعد الثاني فهو أن تحقيق النص الفلسفي يتطلب المزيد من الوقت والجهد

والمال، ومع ذلك لا يعتبر - في كثير من الأحيان - عملا إبداعيًا أصيلاً يُحسب لصاحبه. فنحن نجد تحفُّظًا في تسجيل رسائل جامعية في تحقيق النصوص، وتحفظا أشد في احتساب الأعمال المحققة ضمن النتاج العلمي المقبول لترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وهذا أحد المبررات التي تصرف المتخصصين في الفلسفة وغيرها عن الاشتغال بالتحقيق. وإذا كان من الظلم ألا يعتبر التحقيق عملاً علميًا جديرًا بالتقدير، فإن من الظلم أيضًا أن يعتبر مجرد نشر إحدى نُسخ المخطوط نوعًا من التحقيق لمجرد إخراجه في فقرات منسقة، وتزويده بمجموعة من الفهارس والكشافات التي تيسِّر التعامل معه. فلابد فى التحقيق من تخريج النصوص وتجلية الغوامض وتعريف بالمؤلف ودراسة للنص تضعه في مكانه من الفكر الفلسفي.

ولقد أتى على كلية الآداب حين من الدهر كانت تشترط على من يتقدم للحصول على الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات المختلفة أن يحقق نصًا متصلا بموضوع الرسالة. وهذا النص لا يعتبر عملاً إضافيًا أو مكملاً، ولكنه جزء أصيل من الرسالة. والعودة إلى هذا الأسلوب تعتبر إحدى وسائل التشجيع على تحقيق النصوص الفلسفية.

ونحن نعيش في عصر يوصف بأنه عصر تفجر المعلومات. عصر شهد طفرة في تقنيات المعلومات وفي وسائل الاتصال لم تعرفها البشرية عبر تاريخها كله. وهذا يفرض علينا أن نستفيد من التقدم العلمي الهائل والمتسارع في حصر تراثنا الفلسفي المخطوط، وتحديد ما تم تحقيقه منه وما لم يحقق بعد، ورسم خريطة لما نشر منه نشرًا علميًا وما لم ينشر، أو ما يحتاج إلى إعادة تحقيق ونشر. خريطة تكشف لنا عن مواضع القصور لعلاجها، وأوجه الخلل لتلافيها. بل إنني لأمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فأطالب بضرورة حصر الجهود الجارية في تحقيق النصوص الفلسفية داخل الجامعات وخارجها، تجنُّبًا للوقوع في أي نوع من التكرار لجهود علمية بذلت من قبل أو تبذل في الوقت الراهن.

وأنا أعرف أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يصدر نشرة دورية بعنوان: «**أخبار التراث**» هدفها الأساسي هو الإعلام عما حقق وما يجري تحقيقه حاليًا. ولكن هذه النشرة إمكاناتها متواضعة وتوزيعها أشد تواضعا، ولا تغني عن إنشاء قاعدة بيانات ببليوجرافية محسَّبة لتراثنا المخطوط، ترصد هذا التراث وتسجل ما يحقَّق منه يوما بيوم. ولا شك أن حصر هذا التراث وتحقيقه ونشره على الناس سيصحح كثيراً من الأفكار الخاطئة، وسيبرز جوانب عظمة هذه الأمة، وسيكشف عن إسهاماتها في إثراء الحضارة الإنسانية، كما سيحدّ من عمليات السطو على كتابات السابقين وثمرات عقولهم.

وإذا كنا نجد إحجامًا من المتخصصين عن تحقيق هذا التراث، ومن الناشرين عن نشره، فلنعالج أسباب هذا الإحجام، وقد سبق ذكر كثير منها. وأتصور أننا يمكن أن نُدخل تحقيق النصوص في برامج الدراسات العليا وفي الرسائل العلمية التي تقدم للجامعات. كما يمكن أن نجمع كل المؤسسات المعنية بهذه الحرفة في هيئة واحدة داخل الجامعات أو خارجها، تكون مهمتها إعداد أجيال متلاحقة من المتخصصين في التحقيق. أما الهيئات الحكومية والمجالس التي تتولى نشر الأعمال المتميزة، فما أظن أنها تحتاج إلى تذكرة بأن تهتم بتحقيق التراث ونشره، وأن تجعله ضمن أولوياتها. ولن يتعارض ذلك مع جهودها في عملية التنوير، بل لعله يدعم تلك الجهود ويؤصلها، لأن التنوير الذي ينبع من وجدان الأمة وتراثها أفضل ألف مرة من أي تنوير يفد عليها من الخارج شرقًا كان أو غربًا.

* * *

تجربة مؤسسة الفرقان

في حصر المخطوطات الإسلامية في العالم[1]

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي فرع من شجرة مؤسسة يماني الثقافية، غُرس في لندن سنة ١٩٨٨م انطلاقًا من إدراك المؤسسة الأم لقيمة التراث الإسلامي المخطوط وما يمثله من علم وفكر، ووعيها بما يواجهه هذا التراث من خطر الدمار والضياع. وتتلخص أهداف هذه المؤسسة الوليدة فيما يلي:

١ـ تشجيع البحث في مجال المخطوطات الإسلامية.

٢ـ المساهمة في مجهودات حفظ المخطوطات الإسلامية وترميمها.

٣ـ المساهمة في مجهودات فهرسة المخطوطات التي لم تفهرس بعد.

٤ـ العمل على تسجيل المخطوطات الإسلامية باستعمال أحدث النظم التقنية وتكوين مكتبة من هذه التسجيلات.

٥ـ تحقيق ونشر المخطوطات الإسلامية ذات الأهمية العلمية والتاريخية الخاصة.

٦ـ عقد المؤتمرات وتنظيم المحاضرات والندوات الدراسية بغرض تشجيع الحوار والعمل في مجال المخطوطات.

وقد عقدت المؤسسة حتى الآن أربعة مؤتمرات كان أولها عن أهمية المخطوطات

---

(١) نشر في كتاب: **التجارب العربية في فهرسة المخطوطات**، تنسيق وتحرير فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٨م، ص ٣٢١-٣٣٢.

الإسلامية، ونشرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٢م، وبالعربية سنة ١٩٩٦م، والثاني عن المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والنشر، ونشرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٥م، وبالعربية سنة ١٩٩٧م، والثالث عن حفظ المخطوطات الإسلامية وصيانتها، وصدرت أعماله بالإنجليزية سنة ١٩٩٦م ومازال النص العربي تحت الطبع. أما المؤتمر الرابع فقد عقد في آخر نوفمبر ١٩٩٧م وكان موضوعه تحقيق المخطوطات الإسلامية المتخصصة في العلوم.

وفي مجال النشر أصدرت المؤسسة مرجعًا مهمًا عن الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجريين، تحقيق رشدي راشد، صدر منه المجلدان الأول والثاني باللغتين العربية والفرنسية في عامي ١٩٩٣م، ١٩٩٦م، والمجلد الثالث تحت الطبع.

كذلك نشرت المؤسسة في عام ١٩٩٥م مسودة كتاب **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار** للمقريزي، تحقيق أيمن فؤاد سيد.

ولكن النشاط الذي يتصدر اهتمامات المؤسسة بلا منازع هو فهرسة مجموعات المخطوطات التي لم تسبق فهرستها، وخاصة تلك التي يتهددها التلف والضياع في مناطق متفرقة من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، إما بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية، أو بسبب العوامل الطبيعية، أو حتى بسبب عدم توافر سبل العناية المناسبة لها في مواطنها.

وقد أصدرت المؤسسة حتى الآن أكثر من خمسة عشر فهرسًا لمجموعات من المخطوطات كانت مجهولة كمخطوطات مكتبة المسجد الأقصى (جـ٣، ١٩٩٦م)، ومخطوطات دار الوثائق القومية النيجيرية في كادونا (مجلدان سنة ١٩٩٥م، ١٩٩٧م)، ومخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث بتنبكتو (صدر في خمسة أجزاء فيما بين ١٩٩٥-١٩٩٨م)، ومخطوطات مكتبات الشيخ مورمباي سيسي والحاج مالك سه والشيخ إبراهيم بِنَاس في السنغال، ومخطوطات مكتبة كيريل وميثودياس بصوفيا (سنة ١٩٩٥م)، ومخطوطات شنقيط ووادان (١٩٩٦م)، ومخطوطات المكتبة الوطنية الألبانية في تيرانا (١٩٩٧م).

ولكن أهم الأعمال التي قامت بها المؤسسة في مجال رصد المخطوطات الإسلامية وأضخمها هو مشروعها الطموح الذي بدأ في سنة ١٩٨٩م لحصر المخطوطات الإسلامية في العالم أجمع، والذي استعانت فيه بباحثين متخصصين في أكثر من مائة دولة، كلفتهم بإجراء هذا الحصر، كلٌّ في موقعه. ولم يقتصر العمل على البيانات البيليوجرافية التقليدية، وإنما تجاوز ذلك إلى تقديم معلومات مفصلة عن مجموعات المخطوطات سواء ما تم فهرسته منها وما لم يفهرس بعد.

ولعل أهم ما يميز هذا العمل عن كل ما سبقه من أعمال بيليوجرافية مماثلة مثل كتابي **تاريخ الأدب العربي** لبروكلمان و**تاريخ التراث العربي** لسيزجين:

١ـ أنه لايرمي إلى تغطية دول العالم فحسب، وإنما يرمي أيضًا إلى تغطية مختلف اللغات الإسلامية.

٢ـ أنه يعرِّف بالمخطوطات الإسلامية في دول تكاد تكون مجموعاتها مجهولة لنا تمامًا مثل: إستونيا وبنين وبروناي وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وتايلاند وتوجو وجزر القمر وجورجيا وروسيا البيضاء وسلوفينيا وسيراليون وقرغستان وكرواتيا ولتوانيا ومالاوي ومدغشقر.

٣ـ أنه يغطي أكبر عدد ممكن من المكتبات الخاصة وينبِّه على ما فيها من نوادر.

٤ـ أنه يعرِّف بمجموعات المخطوطات غير المفهرسة.

٥ـ أنه يقدم وصفًا تفصيليًا لما نشر من فهارس تلك المجموعات، كما يعرف بالفهارس غير المنشورة.

وقد صدر هذا العمل[١] باللغة الإنجليزية بتحرير Geoffrey Roper من وحدة الببليوجرافيا الإسلامية بمكتبة جامعة كمبردج، في أربعة مجلدات ضخمة تجاوزت صفحاتها ٢٥٠٠ صفحة، وتضمنت ١٠٧ دولة رتبت ترتيبًا هجائيًا، فالمجلد

---

(١) World Survey of Islamic Manuscripts.

الأول صدر سنة ١٩٩٢م ويبدأ بـ أفغانستان وينتهى بإيران، والمجلد الثاني صدر سنة ١٩٩٣م ويبدأ بالعراق وينتهي بروسيا الاتحادية، والمجلد الثالث صدر سنة ١٩٩٤م ويبدأ بالسعودية وينتهي بيوغوسلافيا. وكل مجلد من هذه المجلدات يختم بكشافين أحدهما للغات والآخر للأعلام. أما المجلد الرابع فهو ملحق صدر سنة ١٩٩٤م وتضمن الدول التي لم تذكر في المجلدات الثلاثة الأولى لتأخر وصول المادة العلمية الخاصة بها وعددها ١٤ دولة تبدأ بالجزائر وتنتهي بالفلبين، كما تضمن إضافات وتصويبات للعروض الخاصة بسبع من الدول التي تضمنتها المجلدات الثلاثة الأولى، وخُتم بثلاثة كشافات تجميعية للمجلدات الأربعة، أحدها للغات والآخر للأعلام والثالث لأسماء المجموعات.

وكل دولة كتب عنها أحد المتخصصين عرضًا مفصلاً لمجموعات المخطوطات الإسلامية بها، مع ذكر تاريخ هذا العرض حتى نقف على مدى حداثة المعلومات التي يقدمها. وتحت كل دولة رتبت المدن هجائيًا، وتحت كل مدينة رتبت المكتبات هجائيًا أيضًا. أما فهارس المجموعات فرتبت ترتيبًا زمنيًا. وختمت كل دولة بملحق ببليوجرافي ذكرت فيه المصادر التي استعان بها الكاتب في جمع مادته.

وطبيعي ألا يخلو عمل ضخم كهذا من بعض أوجه القصور، وقديمًا قال العرب إن من ألّفَ فقد استُهدف. فكل من يكتب يتوقع نقدًا لكتابته يأتيه من هنا أو هناك. وأي جهد بشري لايمكن أن يرقى إلى درجة الكمال. والنقد النزيه يثري العمل ويصحح مساره ويصلح خلله ويجبر نقصه. وقد أحسنت مؤسسة الفرقان صنعًا حين عملت بالقول المشهور: إن ما لا يُدرَك كله لا يُترك جُلُّه، فاقتحمت أرضًا بكرًا لم يسبقها إليها أحد، ومضت تبحث فيها عن كنوز المخطوطات الإسلامية وتقدم عنها صورة إن لم تكن الأوفى والأكمل فيكفي أنها الوحيدة حتى يومنا هذا.

وحتى لايتعطل العمل، صدرت المجلدات الثلاثة الأولى، وخصص المجلد الرابع للدول التي سقطت من تلك المجلدات، لأن البيانات عنها لم تصل في حينها.

والحق أقول إن المؤسسة رسمت سياسة محددة ألزمت بها المحرر العام وكتّاب العروض الخاصة بالدول، ولكن بعض هؤلاء الكتاب لم يلتزم بها التزامًا كاملاً، ربما لنقص المعلومات، وربما لتعذر الوصول إليها، وربما لأنهم كتبوا بلغات محلية غير مشهورة وترجمت كتابتهم إلى الإنجليزية، وفي ذلك ما فيه من الصعوبة ومزالق الخطأ. فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن بعض الأسماء الأفريقية تكتب بعدة أشكال، وأن العمل يضم عددًا هائلاً من أسماء الأشخاص وعناوين الفهارس الشرقية (عربية وفارسية وتركية قديمة وتركية حديثة وغيرها) المنقولة إلى اللغة الإنجليزية بطريقة الرومنة Romanization بكل ما تنطوي عليه هذه الطريقة من صعوبات وما يمكن أن ينتج عنها من أخطاء، إذا أضفنا ذلك إلى ما سبق، أدركنا مدى المعاناة التي يتعرض لها من يتصدى لتحرير عمل كبير كهذا العمل.

ولقد كتب الدكتور قاسم السامرائي خبير المخطوطات، والباحث المتفرغ في ليدن بهولندا، والأستاذ السابق بقسم المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كتب دراسة قيِّمة عن المجلدين الأولين اللذين صدرا في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣م، نشرتها مجلة **عالم الكتب**، مج ١٥، ع٣ (مايو/يونيو ١٩٩٤م)، ص ٢٣٥-٢٦٥ بعنوان: المسح الدولي للمخطوطات الإسلامية، وختمها بأن للحديث بقية، وإن لم تنشر تلك البقية حتى اليوم.

وفي هذه الدراسة أوضح الكاتب أهمية هذا العمل الكبير، وتناول ما تضمنه عن مجموعات المخطوطات في مصر والهند وإيران والعراق وأيرلنده وإيطاليا وساحل العاج واليابان والأردن وكينيا والكويت وليتوانيا ومدغشقر ومقدونيا وملاوي ومالي والمغرب، وصحح بعض الأوهام التي وقع فيها محررو النص الأصلي. ولست أريد أن أكرر شيئًا مما ذكرته تلك الدراسة، فهي منشورة في مجلة متخصصة معتبرة، ويمكن الرجوع إليها بسهولة.

ولعل سائلاً يسأل: لماذا صدر هذا العمل باللغة الإنجليزية؟ هل لأن مؤسسة

الفرقان اتخذت من لندن مقرًا لها؟ أم لأن الإنجليزية هي أكثر لغات العالم انتشارًا؟ أم لأن معظم الدول التي يغطيها العمل دول غير عربية؟ أم لأنه يخدم المشتغلين والمهتمين بالتراث الإسلامي في مختلف بلاد العالم بصرف النظر عن لغاتهم؟

ومع أن لكل واحد من تلك الاعتبارات وجاهته، إلا أنه تبقى حقيقة لا جدال فيها، وهي أن أغلب التراث الإسلامي المخطوط مكتوب باللغة العربية، وأن المنطقة العربية أكثر من غيرها تعلقًا بهذا التراث وفهمًا له ووعيًا به وتقديرًا لقيمته.

ولهذا قررت مؤسسة الفرقان نقل هذا العمل الضخم إلى اللغة العربية ليكون الانتفاع به أعم، وليتحقق الهدف المرجو من إصداره.

وقد صدر المجلد الأول من هذه الطبعة العربية[١] سنة ١٩٩٧م في ٧٥٧ صفحة، وتضمن الدول التي تبدأ بحرف الهمزة وعددها ١٧ دولة، وثلاث دول تبدأ بحرف الباء هي باكستان والبحرين والبرازيل. وكان مخططًا أن يتضمن هذا الجزء حرفي الهمزة والباء كاملين، ولكن وُجِد أن حرف الباء يضم اثنتي عشرة دولة لو نشرت بكاملها في هذا المجلد لتضخم تضخمًا غير عادي.

أما المجلد الثاني الذي أوشك على الصدور[٢] فيستكمل حرف الباء (٩ دول)، ويضم أيضًا الدول التي تبدأ أسماؤها بحروف التاء والجيم والدال والراء والسين وعددها ٢٨ دولة. وهكذا يبلغ مجموع الدول التي يغطيها ٣٧ دولة تبدأ بالبرتغال وتنتهي بسيراليون[٣].

ولم تكن عملية النقل هذه هينة ولا يسيرة، لأن المسألة ليست مجرد ترجمة لنص عادي، وإنما هي تعريب لعمل ببليوجرافي له طبيعته الخاصة التي لا يكفي فيها الإلمام الواسع باللغة المنقول عنها واللغة المنقول إليها، وإنما يلزم لها معرفة دقيقة بعلوم الفهرسة والببليوجرافيا، ولا أقول مصطلحاتها، فمن البديهي أن من

(١) وعنوانها: المخطوطات الإسلامية في العالم.
(٢) صدر هذا المجلد سنة ٢٠٠٠م.
(٣) وصدر المجلد الثالث سنة ٢٠٠١م، ويضم ٣٣ دولة تبدأ بالصومال وتنتهي بمدغشقر. وينتظر أن يصدر المجلد الرابع والأخير في مستهل عام ٢٠٠٢م.

لا يعرف المصطلح لا يصلح للترجمة ولا يقوى عليها. والبيانات الببليوجرافية بطبيعتها جافة، ومن ثم كان لابد من محاولة التغلب على هذا الجفاف وتقليصه إلى أقصى درجة ممكنة، ليكون النص مقروءًا ومتقَبَّلاً من القراء.

ودعوني أصارحكم بأنني أتصور أن الإنسان حينما يتحدث إلى علماء متخصصين تكون مهمته شديدة الصعوبة في جانب، وشديدة اليسر في جانب آخر. شديدة الصعوبة لأنه ينبغي أن يتحسس كل كلمة ينطق بها، وأن يطمئن إلى صحة كل معلومة يعرضها، وشديدة اليسر لأنه لا يحتاج إلى كثير من الجهد والمشقة فى إقناع السامعين بما يقول، مادام حقًا وصدقًا.

ولعلكم تتفقون معي على أن ترجمة الأعمال الببليوجرافية تختلف عن ترجمة المؤلفات العلمية والأدبية اختلافًا كبيرًا، فليس فيها هذه المتعة التي يجدها من يتصدى لنص علمي أو أدبي، وليس فيها هذا القدر من الحرية الذي يمكن أن يمارسه المترجم في أي تخصص من التخصصات. ذلك أننا في الأعمال الببليوجرافية نجد أنفسنا أمام حشد هائل من المؤلفين وعناوين المؤلفات وتواريخ النسخ أو النشر وأعداد المجلدات. ومهمة المترجم الأولى هي التزام الدقة الكاملة تحقيقًا لمبدأ أمانة الأداء. ولكن أمانة الأداء لاتكفي حينما تضطرب الأسماء وتختلط التواريخ والأرقام. وهنا يلزم تحرير النص وتصحيح أي خطأ فى المعلومات، سواء وقع هذا الخطأ في الأصل أو في الطباعة. وأراني مضطرًا لتوضيح هذه النقطة ببعض الأمثلة من الطبعة الإنجليزية لهذا العمل الضخم الذي أتحدث عنه:

* فبعض الأسماء تكتب بأكثر من شكل مثل:

خالدة صديق (vol.2, p.505,514)، وخالدة صديقي (p.516,518)، مولوي ظفر حسن (vol.2,p.498,499)، ومولوي ظفر حسين (p.500)، دركه Dargah (vol.2, p.466,557) (vol.2p، ودركَاه Dargãh (p.538)، راسخ عزت (vol.3, p 372)، وعزت راسخ (p. 373)، محمد بللو Muham-mad Bello (vol. 4,p.47)، ومحمدوبللو Muhammadu Bello (p.48).

* وبعض أسماء جامعي الفهارس تكتب غير كاملة، كأن يكتب أن الفهرس

إعداد عبد الرحمن (vol. 4,p. 202) أو عبد الرحيم (vol. 4,p. 199,207) وكفى، وكأنه لايوجد في هذا العالم غير عبد الرحمن واحد وعبد الرحيم واحد.

* وبعض البيانات الخاصة بالمجموعات تتضارب كما هو الحال في:

- أعداد مخطوطات مديرية الوثائق والمكتبات في الأردن (vol.2,p.144) التي ذكر أنها ١٥ مخطوطًا، مع أن التوزيع الموضوعي يجعلها ١٧.

- أعداد مخطوطات المكتبة الوطنية في أبو ظبي بدولة الإمارات، هل هي ١١٩٠ كما في vol. 3.p 421؟ أم ٤٧٨ كما في p. 422؟ أم ٤٧٤ وهو الصواب؟

- أعداد المخطوطات في متحف التاريخ في راكاتالي بأذربيجان، هل هي ٦٥٠ كما ورد في النص الأصلي أم ٣٥٠ كما ورد في الملحق؟

* وبعض تواريخ المخطوطات تذكر دون توضيح ما إذا كانت تواريخ تأليف أم تواريخ نسخ كما في vol. 1,p. 15,16 (ألبانيا).

وقد يتصور البعض أن وجود الأصل المكتوب باللغة العربية عن بعض الدول العربية يمكن أن ييسِّر الأمور كثيرًا. ولكن للأسف كان الوضع بالنسبة لهذه الدول أكثر مشقة وتعقيدًا. ولعل مقارنة النص الإنجليزي الخاص بالجزائر بالأصل العربي الذي أرسل للمؤسسة توضح صدق ما أقول. فأول ما يلقانا من خلاف بين النصين الخلاف في اسم كاتب الدراسة، ففي النص الإنجليزي ذكر على أنه مختار حساني، وفى النص العربي ذكر كاتب الدراسة اسمه هكذا: د. حساني مختار.

فإذا تقدمنا في النص طالعتنا اختلافات كثيرة، فهناك مكتبات ومجموعات ذكرت في الأصل العربي ولم يرد لها ذكر في النص الإنجليزي، وهناك بيانات تفصيلية عن بعض المجموعات أهملها محرر الطبعة الإنجليزية، وهناك خلافات في أسماء المكتبات والمجموعات مثل:

ثانوية ابن زرجب في تلمسان (vol. 4,p.30) التي وردت في النص العربي (ص ٢٨) على أنها ثانوية ابن زجرب.

وهناك تناقض في البيانات المذكورة عن بعض المكتبات، فخزانة زاوية كنته بها ٦٤ مخطوطًا في النص الإنجليزي (p.20) و٧٠ مخطوطًا في الأصل العربي (ص١٦)، وخزانة محمد وقاد في أولاد جلال مخطوطاتها مجلدة وحالتها لا بأس بها كما يقول النص الإنجليزي (p.26)، ولكنها في حالة يرثى لها على حد تعبير النص العربي (ص٢٢).

وأسماء جامعي الفهارس أيضًا لا تخلو من تناقض، فقد ذُكر Edmond Fag-nan عدة مرات في الأصل الإنجليزي (p. 5,7)، وورد في النص العربي أيضًا عدة مرات (ص٦، ٥٥) بصورة أخرى هي: فانيان Vanian.

ولقد كان لزامًا على من يتصدى لتعريب هذا العمل أن يصحح الأخطاء، وأن يجمِّع البيانات المتصلة بالموضوع الواحد في مكان واحد، وأن يردّ الأسماء والعناوين الشرقية إلى أصلها ويكتبها بلغاتها الأصلية، وأن يوحِّد صيغ أسماء الأشخاص والهيئات والمكتبات والمدن، وهي مهمة ثقيلة يكفي للتدليل على حجمها أن توحيد الأسماء وهو أيسرها يصطدم بأمرين:

أولهما: أن محرر النص الإنجليزي ذكر في آخر مقدمته أنه سيهمل ألقاب الأشخاص أصحاب المجموعات، ومع ذلك نجد في دولة مثل إيران بعض أصحاب المكتبات ذكروا ورتبوا بألقابهم مثل:

ميرزا (Vol. 1, p. 463, 499. 540)، والحاج (p.467.489)، والشيخ (p.464)، والعلاّمة (p.502)، وحضرة (p.504).

وثانيهما: أننا لا نجد اتفاقًا بين الأطالس العربية على مسميات المدن الرئيسية. فما بالنا إذا بحثنا عن المدن الصغيرة التي توجد بها المجموعات، والتي غالبًا ما تهملها الأطالس العربية، وإن ذكرت بعضها لم تتفق على مسماه. وارجع - إن شئت - إلى **أطلس تاريخ الإسلام** لحسين مؤنس **والأطلس العربي** الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم في مصر، وتخير أي دولة من الدول الأجنبية وقارن بين أسماء المدن لترى عجبًا[1].

وفي مواجهة هذه التحديات حرص المترجم على توحيد شكل الاسم الأجنبي

(١) انظر: روتسواف Wroclaw في بولندا في الأطلس العربي على سبيل المثال.

في جميع المواضع التي يرد فيها معربًا، وعلى اختيار الصيغة الأكثر شيوعًا على ألسنة العرب بالنسبة لأسماء البلدان والأماكن.

وكان طبيعيًا أن يتطلب التعريب إعادة ترتيب الدول والمدن والمكتبات وفقًا للهجائية العربية، وإجراء بعض التقديم والتأخير في النص كي تستقيم العبارة وتتجمع خيوط الفكرة الواحدة في موضع واحد.

وكان طبيعيًا أيضًا أن تدمج الملاحق والاستدراكات والتصويبات التي تضمنها المجلد الرابع عن بعض الدول مثل: ألمانيا وأيرلندا وفرنسا والهند مع الفصول الخاصة بتلك الدول، كما كان من الطبيعي أن تتضمن الإصدارة العربية ما نشر من فهارس بعد صدور الطبعة الإنجليزية، وما جدّ من معلومات عن مجموعات المخطوطات التي تقتنيها بعض الدول. وقد تكفلت مؤسسة الفرقان ـ مشكورة ـ بتجميع تلك الإضافات والتصويبات، ووضعتها تحت يد محرر الطبعة العربية التي تضمنت ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ إيضاحات يسيرة يمكن أن تفيد القارئ العربي دون أن تمس جوهر العمل.

وقد سلكت الترجمة العربية طريقًا وعرًا، فالتزمت بترجمة عناوين الفهارس إلى العربية مهما كانت لغاتها، شرقية كانت أو غربية، وهو ما لم يحدث مثله في الأصل الإنجليزي إلا نادرًا. ولقد كان هذا الالتزام مرهقًا ومعطلاً في آن واحد بسبب ندرة المتخصصين في بعض اللغات المحدودة الانتشار.

وقد ختم المجلد الأول بثلاثة كشافات، أولها للغات، والثاني للأعلام، والثالث لأسماء المجموعات والمكتبات والمؤسسات، وأضيف للمجلدات التالية كشافان آخران أحدهما للأماكن (المدن) والآخر لعناوين المخطوطات.

وعندما يكتمل صدور هذا العمل في طبعته العربية تكون مؤسسة الفرقان قد وقفت على ساقين قويتين، وتكون قد مدّت للأجيال المتتابعة من الباحثين العرب والأجانب يدين كريمتين في إحداهما الطبعة الأجنبية وفي الأخرى الطبعة العربية من هذا العمل العملاق، وتكون قد قدمت للتراث الإسلامي المخطوط خدمة لا يعرف قدرها إلا المتعاملون مع هذا التراث فهرسةً ودراسةً وتحقيقًا ونشرًا، وأسدت للمعرفة البشرية كلها معروفًا لا يخلق على مرور الأيام.

* * *

إسهامات صلاح الدين المنجد

في تأصيل علوم المخطوط العربي (*)

الكتابة عن صلاح الدين المنجد كالخوض في أعالي البحار، لا يجرؤ عليه إلا من يجيد السباحة حتى لا يجرفه التيار ويبتلعه الماء. فهو رجل متنوع الثقافة غزير الإنتاج. يجيد الغوص في الأعماق، ويعرف كيف يستخرج منها اللآلئ دون الأصداف. بلغ نتاجه العلمي أكثر من مائتي كتاب[1] في فنون متنوعة، ثلثها ـ تقريبًا ـ نصوص محققه. استمع إليه يقول عن نفسه: «أما ثقافتي فهي ثقافة متنوعة. كان الأقدمون يصفون الذي يحيط بجميع العلوم ويأخذ بطرف من كلٍّ منها بأنه عالم «مشارك». وكان يعجبني هذا الاسم، فبدأت حياتي أديبا.. ثم حدث حادث جعلني أهتم إلى جانب الأدب بالتراث والتاريخ»[2]. «إن مؤلفاتي هي انعكاس لثقافتي. نَشَّأْتُ نفسي أن أكون عالمًا مشاركًا في جميع نواحي الثقافة العربية الإسلامية، لذلك تجدون في مؤلفاتي ألوانًا من هذه الثقافة»[3]. وهو يفسر لنا سرّ غزارة إنتاجه بقوله: «كان الكثيرون يُعجبون من كثرة تأليفي فكنت

(*) بحث يتضمنه الكتاب التذكاري الذي تصدره مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن تكريمًا للدكتور صلاح الدين المنجد.

(1) هذا فضلاً عن مئات المقالات التي نشرت له بالعربية والفرنسية في المجلات والصحف العربية والأوروبية في دمشق والقاهرة وبيروت وتونس والرياض وبغداد وغيرها، وفي مجلات الاستشراق (حفل تكريم الدكتور صلاح الدين المنجد في إثنينية عبد المقصود خوجة في جدة مساء يوم الاثنين الواقع في ٤/٧/١٤٠٥هـ الموافق ٢٥/٣/١٩٨٥م، ص ٥).

(2) المصدر السابق، ص ٩-١٠.

(3) المصدر السابق، ص ٣٦.

أضحك. لقد كان لديّ مفتاح التأليف الأول وهو الثقافة المشاركة في كل علم عرفه العرب، ومكتبتي التي كانت تمدني بكل مصدر أريده في أي موضوع فلا أحتاج إلى الذهاب إلى مكتبة ولا استعارة كتاب. كان في مكتبتي ثلاثون ألف كتاب»[1].

فنحن إذن بصدد رجل موسوعي في عصر انعدمت فيه الصفة الموسوعية أو كادت تنعدم نتيجة لتضخم حجم المعرفة وتنوعها وتشابكها. رجل كتب في الأدب والتاريخ والآثار والسياسة، وألّف في التراجم والسِّيَر والموضوعات الإسلامية، وأصدر دراسات عن الاستشراق والمستشرقين، ونشر أعمالا ببليوجرافية ضخمة وفهارس للمخطوطات الموجودة في عدة مكتبات.

فمن تصانيفه الأدبية: **رثاء المدن في الشعر العربي ـ أمثال المرأة عند العرب ـ مؤلفات الحب عند العرب.**

ومن مؤلفاته التاريخية: **الحوادث الكبرى في عصر بني أمية ـ دراسات عن الخلفاء الأمويين ـ ولاة دمشق في العهد العثماني.**

ومن كتبه في التراجم: **أعلام التاريخ والجغرافيا عند العرب ـ معجم الخطاطين والنساخين والمصورين والمزوقين في الإسلام ـ ابن مقلة ـ أشهر الخطاطين في الإسلام؛ ياقوت المستعصمي ـ فيصل بن عبد العزيز.**

ومن مؤلفاته في السياسة: **أعمدة النكبة؛ أسباب هزيمة حزيران ١٩٦٧م ـ بلشفة الإسلام ـ التضليل الاشتراكي ـ خصومات دبلوماسية ـ سورية ومصر بين الوحدة والانفصال.**

ومن دراساته الأثرية: **دمشق القديمة؛ أسوارها، أبراجها، أبوابها ـ مساجد دمشق؛ نصوص ودراسات.**

ومن كتاباته الإسلامية: **الإسلام والعقل ـ المجتمع الإسلامي في ظل العدالة ـ التاريخ الدبلوماسي في الإسلام.**

---

(١) حفل تكريم الدكتور صلاح الدين المنجد في إثنينية عبد المقصود خوجة في جدة، ص ٢٢.

ومن دراساته عن الاستشراق والمستشرقين: **المستشرقون الألمان؛ تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية**.

وإلى جانب مؤلفاته التي تجاوزت المائة كتاب، حقق صلاح الدين المنجد أكثر من سبعين من المخطوطات العربية في التاريخ والجغرافيا والأدب، واهتم بصفة خاصة بكل ما يتصل بدمشق. ففي التاريخ والتراجم حقق كتبًا منها: **أنساب الأشراف وفتوح البلدان**، وكلاهما للبلاذري، كما حقق الجزء الأول من **سِيَر أعلام النبلاء** للذهبي، **وفضائل الشام ودمشق** للربعي، والمجلدة الأولى والقسم الأول من المجلدة الثانية من **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر، **وأمراء دمشق في الإسلام** للصفدي.

وفي الأدب واللغة حقق: **ديوان أبي محجن الثقفي**، وكتاب **أدب الغرباء** لأبي الفرج الأصفهاني، **ونزهة الجلساء في أشعار النساء** للسيوطي، **والألفاظ المهموزة** لابن جني، وغيرها.

وفي الدين حقق بعض فتاوى ابن تيمية مثل فتواه في معاوية بن أبي سفيان وفي يزيد بن معاوية، كما حقق المجلدين الأولين من شرح أبي بكر محمد بن سهل السرخسي لكتاب **السِّيَر الكبير** لمحمد بن الحسن الشيباني، وهو أول كتاب يتكلم عن القانون الدولي العام.

وفي الدبلوماسية حقق **رسُل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة** لابن الفراء، ونال عنه جائزة المجمع العلمي العربي بدمشق لأحسن نص قديم محقق.

وإلى جانب التأليف والتحقيق، نشرت له أعمال ببليوجرافية هامة منها: **معجم المخطوطات المطبوعة** وهو كتاب في خمسة أجزاء يغطي «ما ظهر في البلاد العربية والإسلامية والغربية من النصوص القديمة»[1] فى الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٨٠م[2]، ويعدّ أداة ببليوجرافية أساسية يسترشد بها من يتصدى لتحقيق أي

---

(١) معجم المخطوطات المطبوعة، جـ ٤. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٨م، ص ٥.

(٢) جـ ١ : ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، جـ ٢ : ١٩٦١ - ١٩٦٥م،
جـ ٣ : ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، جـ ٤ : ١٩٧١ - ١٩٧٥م، =

مخطوط أو نشره. ومنها أيضا معجم ما أُلّف عن رسول الله ﷺ من المطبوعات والمخطوطات وأماكن وجودها. كما نُشرت له عدة فهارس للمخطوطات مثل: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الكونغرس، وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأمبروزيانا.

وفوق هذا كله ترجم شذرات من الطبعة الأولى من كتاب Introduction to the History of The Muslim East: a bibliographical Guide الذي ألفه جين سوفاجيه Jean Sauvaget للتعريف بمصادر التراث الإسلامي(١) ونشرت الترجمة عن دار العلم للملايين ببيروت سنة ١٩٤٧م في ١٨٣ صفحة باسم رائد التراث العربي.

ومعنى هذا أننا أمام نهر زاخر بالعطاء المتجدد، وأننا نتعامل مع مؤلف ومحقق وببليوجرافي ومفهرس يتميز إنتاجه بالخصوبة والتنوع والثراء، ولا يستطيع باحث أن يكتب عن المخطوط العربي دون أن يرجع إليه، فلا يخلو جانب من الجوانب الأساسية في دراسة المخطوط من رأي له أو إضافة جديرة بالتنويه والاعتبار. ولولا أن له جناحين قويين ما استطاع أن يحلق في تلك الآفاق الرحبة من سماء الفكر والإبداع.

ولكن الذي يعنينا من هذا الفيض الغزير من الإنتاج هو جهوده البارزة في حقل التراث بصفة عامة، وفي تأصيل علوم المخطوط العربي على وجه الخصوص. وقد تمثلت هذه الجهود في عدة مظاهر:

أولها: إصدار مجلة معهد المخطوطات العربية إثر تعيينه مديراً للمعهد في سنة ١٩٥٥م «وكان من أبرز وأنشط رؤساء المعهد»، كما شهد بذلك المرحوم الدكتور

= جـ ٥ : ١٩٧٦ - ١٩٨٠م.

وقد أغفل الطبعات التجارية التي لا يُطمأن إليها، والتي لم يرجع طبعها إلى أصول جديدة، ونص على ذلك في المقدمة، جـ ١ ص ١٤.

(١) ترجم الطبعة الثانية من الكتاب بإضافات كلود كاهين Claude Cahen: عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب، ونشره المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة سنة ١٩٩٨م بعنوان: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي.

محمود الطناحي[1] الذي يقول عنه: «لم أعرف هذا الرجل ولم ألتقِ به.. لكني في خلال عملي بالمعهد ـ الذي استمر خمسة عشر عامًا ـ كنت أحسّ بصماته ولمساته في جميع أرجاء المعهد. فهذه شهادة أؤديها على وجهها»[2].

ومجلة معهد المخطوطات هي أول مجلة علمية عربية تعنى بشئون المخطوطات والتعريف بها وبأماكن وجودها ورصد ما نشر منها. «وقد أصابت هذه المجلة نجاحًا كبيرًا ـ وبخاصة في أعدادها العشرة الأولى ـ وكتب فيها كبار العلماء في الشرقِ والغرب»[3]، وأثراها المنجِّد بكتاباته المتميزة خلال السنوات الست التي تولى فيها إدارة المعهد (من ١٩٥٥ حتى ١٩٦١م) فلم يَخْلُ عدد من الأعداد التي صدرت في تلك الفترة من إسهاماته، تعريفًا بمخطوطات تم تحقيقها ونشرها مثل: **خريدة القصر للعماد الأصفهاني**، تحقيق شكري فيصل[4] **ومشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي**، تحقيق فلايشهمر[5]، أو بفهارس وببليوجرافيات لمخطوطات مثل **فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية، المجلد الأول: مصطلح الحديث**، وضع فؤاد سيد[6]، **والمخطوطات التاريخية في خزانة كتب المتحف العراقي ببغداد**، وضع كوركيس عواد[7]، أو تعريفًا بنوادر المخطوطات العربية في العالم شرقه وغربه مثل: **نوادر المخطوطات في المغرب**[8] **ونوادر المخطوطات في مكتبة ملك بطهران**[9]، **وتقرير عن نوادر المخطوطات في ليننغراد وطشقند**[10].

(١) محمود محمد الطناحي: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٤م، ص ١٣٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.
(٣) المصدر السابق، ص ١٣٧.
(٤) مج ٢، جـ ١ (مايو ١٩٥٦م)، ص ١٩٣-١٩٥.
(٥) مج ٦، جـ ١، ٢ (مايو ـ نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٢٩٦ - ٢٩٨.
(٦) مج ٢، جـ ٢ (نوفمبر ١٩٥٦م)، ص ٣٧٣-٣٧٤.
(٧) مج ٣، جـ ٢ (نوفمبر ١٩٥٧م)، ص ٣٣٦-٣٣٧.
(٨) مج ٥، جـ ١ (مايو ١٩٥٩م)، ص ١٦١-١٩٤.
(٩) مج ٦، جـ ١، ٢ (مايو ـ نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٦٧-٧٦.
(١٠) مج ٦، جـ ١، ٢ (مايو - نوفمبر ١٩٦٠م)، ص ٣١٩-٣٢٤.

وثانيها: اهتمامه بإيفاد بعثات من معهد المخطوطات لتصوير أهم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، فقد طوّف بالآفاق خلال فترة إدارته للمعهد، واكتسب خبرة هائلة بمظان المخطوطات العربية والإسلامية، وساعده حسّ مرهف دقيق، وثقافة واسعة على اكتشاف نوادر المخطوطات والتنويه بها. وفي ذلك يقول: «قمنا أنا وبعض موظفي المعهد برحلات في بلاد العالم لتصوير المخطوطات فيها، فأتيح لي أن أبلغ لينتغراد وموسكو وطشقند وبخارى وسمرقند، وأن أزور مكتبات طهران ومشهد، ومكتبات باكستان والهند، وأن أنعم بمخطوطات تونس والمغرب، وأن أدخل مكتبات الفاتيكان والأمبروزيانا في ميلانو، وأن أفيد من مكتبات توبنجن وغيرها في ألمانيا. وتعداد ما زرته من المكتبات في العالم يطول، ولا أبالغ إذا قلت إني رأيت بعيني من المخطوطات ما لم يره غيري. وقد صورنا الكثير من المخطوطات النادرة أو ذات الشأن للمعهد، وبلغت ألوفا كثيرة»[١].

وثالثها: دراساته عن الخط العربي، ومنها: **الخط العربي من الناحية الحضارية، ودراسات في تاريخ الخط العربي، والكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري** الذي صدر منه الجزء الأول متضمنًا نماذج مصورة من المخطوطات العربية في ترتيب تاريخي، وكان المأمول أن يظهر جزء ثان يتضمن دراسة تلك النماذج[٢]. ومنها أيضًا دراسته عن إسهامات المرأة في مجال الخط العربي وعنوانها: Women's roles in the art of Arabic Calligraphy وقد نشرت في كتاب:

The Book in the Islamic World, ed. by George N. Atiyeh. N. Y.: State University of New York Press, Albany, 1955[٣].

(١) حفل تكريم الدكتور صلاح الدين المنجد. . .، ص ١٥.

(٢) لم يظهر هذا الجزء بكل أسف، والغريب أن ما فعله صلاح الدين المنجد فعله من قبله موريتز Moritz مدير دار الكتب المصرية حين أصدر كتابه Arabic Palaeography سنة ١٩٠٥م، وهو كتاب ضخم كله لوحات من المخطوطات العربية في مختلف القرون. أما الدراسة فلم تنشر.

(٣) p. 141-148.

ورابعها: ما حققه من رسائل ونصوص تراثية عن الخط العربي مثل: **جامع محاسن كتابة الكتّاب للطيبي، وعدة الكتّاب في البري والكتاب لابن مقلة.**

وخامسها: ما كتبه من دراسات عن التراث العربي المخطوط ونشره، مثل: **ماذا ننشر من المخطوطات القديمة وكيف ننشر**[1]، **ومن مشكلات التراث العربي**[2]، **وجهود المستشرقين في تحقيق التراث العربي**[3]، **ومنهج نشر التراث في أوائل القرن الرابع عشر الهجري**[4].

أما سادسها وأهمها: فهو إرساء القواعد والأسس لعلوم المخطوط العربي. فقد استرعى انتباهه ما تتسم به كتب التراث المحققة من تفاوت واضطراب في المنهج. فأقدم على وضع قواعد للتحقيق نشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية في عام ١٩٥٥م[5]، وقدمت إلى مؤتمر المجامع العلمية الذي انعقد بدمشق سنة ١٩٥٦م، وشارك فيه أعضاء مجامع القاهرة ودمشق وبغداد، فأحالها المؤتمر إلى لجنة التراث العربي لدراستها، وقد أقرتها تلك اللجنة مع بعض التعديلات «رغبة في توحيد قواعد نشر المخطوطات في البلاد العربية»[6]، و «لتكون دليلاً للمحققين عندما ينشرون النصوص القديمة»[7]. وقد أعيد طبع هذه القواعد أكثر من خمس مرات، وترجمت إلى ست لغات هي الفرنسية والإسبانية والإنجليزية والإيطالية والفارسية والتركية[8].

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٢ جـ ٢ (نوفمبر ١٩٥٦م)، ص ٣٩٥-٣٩٨.

(٢) عالم الكتب، مج ١، ع٢ (أغسطس ١٩٨٠م)، ص ١٤٢-١٤٧.

(٣) المنهل، ص ٥٥، ع ٤٧١ (ابريل/ مايو ١٩٨٩م)، ص ٢١٠-٢١٧.

(٤) ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٦م، ص ٣٣٧-٣٥٢.

(٥) قواعد تحقيق النصوص. مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، جـ ٢ (نوفمبر ١٩٥٥م)، ص ٣١٧-٣٣٧.

(٦) محضر لجنة التراث في مؤتمر المجامع العلمية، ص ٥ من كتاب: قواعد تحقيق المخطوطات، ط ٥.

(٧) قواعد تحقيق المخطوطات. ط ٥، ص ٣.

(٨) قواعد تحقيق المخطوطات. ط ٥، ص ٣.

وفي صيف عام ١٩٧٢م دعي المنجِّد لإلقاء مجموعة من المحاضرات عن فهرسة المخطوطات العربية في دورة نظمتها جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقد جمع تلك المحاضرات ونشرها بعد ذلك في كتاب صدر عن دار الكتاب الجديد في بيروت سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م بعنوان: **قواعد فهرسة المخطوطات العربية.**

وهذان الكتابان رغم صغر حجمهما، كانا ـ وما زالا ـ دعامتين أساسيتين من دعامات علوم المخطوط العربي، وهما يدلان على براعة صاحبهما في ارتياد الآفاق الجديدة، واقتناص الموضوعات الجيدة، واكتشاف الأرض البكر وزراعتها بمحاصيل غير تقليدية ـ إن جاز لنا أن نستعمل مصطلحات الزراعيين ـ . وهو لا يزرع نباتات قصيرة القامة، وإنما هو مغرم بغرس الأشجار الطوال التي سرعان ما تنمو وتكبر وتتوالد حولها شجيرات كثيرة وكثيفة. وسيظل هذان العملان الرائدان من الأعمال البذرية أو الجنينية ـ إن صحّ التعبير ـ لأنهما يضمان أبكار الأفكار، ويعدَّان نموذجًا للتأصيل والإبداع في زمن كثُر فيه التقليد والاجترار، بل والسطو على أفكار الآخرين وكتاباتهم بغير حياء.

ويتفق هذان الكتابان في أنهما رائدان في مجاليهما. فكل منهما يشق طريقًا جديدًا، ويضع علامات إرشادية بارزة تهدي السائرين فيه.

ولابد من وقفة متأنية أمام هذين العملين، نستجلي ملامحهما، ونبين قيمة كل منهما.

أولاً: قواعد تحقيق المخطوطات

لكي تتضح أهمية تلك القواعد التي وضعها صلاح الدين المنجد ونشرها منذ أكثر من خمسة وأربعين عامًا، ينبغي أن نتتبع الخيط من أوله حتى نتبين موقع المنجد على هذا الطريق، وتأثره بمن قبله وتأثيره فيمن أتى بعده.

ترجع نشأة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة إلى أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأ الأوروبيون يضعون أصولاً علمية لنشر التراث الكلاسيكي، اليوناني واللاتيني. «وقد استعمل المستشرقون تلك القواعد والأصول في نقد

الكتب العربية والشرقية، ولكنهم لم يؤلفوا في ذلك تأليفًا خاصًا»[1]، وكان أول كتاب صدر في هذا المجال دراسة مختصرة أعدها بلاشير R. Blachère وسوفاجيه J. Sauvaget، ونشرت في باريس سنة ١٩٤٥م بعنوان: قواعد تحقيق وترجمة النصوص العربية القديمة Règles Pour edition et traductions des textes Arabes وصُرِف معظمها للحديث عن ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية.

وبعد أكثر من عشرين عامًا، نشرت دار الكتب بالقاهرة في عام ١٩٦٩م محاضرات كان المستشرق الألماني برجستراسر Bergstrasser قد ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة في العام الدراسي ١٩٣١/ ١٩٣٢م، وقد أعدها وقدم لها الدكتور محمد حمدي البكري، وصدرت بعنوان: **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**. وهي من أفضل ما كتب في الموضوع، وأغناها بالنماذج والأمثلة التوضيحية الشارحة. ولذا أعادت دار المريخ بالرياض نشرها في عام ١٩٨٢م.

أما في العالم العربي فقد بدأ نشر كتب التراث القديم على أيدي بعض الناشرين التجاريين الذين لهم إلمام بالتراث ومعرفة بأمهات كتبه مثل الخانجي والحلبي (في مصر)، فكانوا يتخيرون الكتب المهمة التي يتوقعون لها رواجًا عند القراء، وينشرون إحدى نسخها المخطوطة كما هي دون تحقيق أو تدقيق أو دراسة أو تعليق. وكانت الغاية الوحيدة من هذا النشر هي إتاحة عدد كبير من نُسخ الكتاب لجمهور القراء. وعندما أقدم المجمع العلمي العربي بدمشق على نشر **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر، قامت اللجنة التي ألفها المجمع العلمي لتولي هذه المهمة بوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق كتب التاريخ، وهي لاتشغل أكثر من نصف صفحة من صفحات المقدمة[2].

---

(١) محمد حمدي البكري: مقدمة كتاب: **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، لبرجستراسر، ط ٢. ص ١٢.

(٢) ابن عساكر: **تاريخ مدينة دمشق**، المجلدة الأولى. تحقيق صلاح الدين المنجد. دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥١م، ص ٤٨.

وعندما شرع مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا، وضعت اللجنة المشكلة لهذا الغرض قواعد ومبادئ عامة للتحقيق ذكرها الدكتور إبراهيم بيومي مدكور في مقدمة الكتاب[1].

ولكن أول عمل علمي نشر في شكل كتاب كامل ومستقل هو كتاب **تحقيق النصوص ونشرها** للأستاذ عبد السلام هارون، الذي صدرت طبعته الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٥٤م، وحملت صفحة عنوانه عبارة: «أول كتاب عربي في هذا الفن، يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته»، ونصّ مؤلفه في مقدمته على أنه «أول كتاب عربي يظهر في عالم الطباعة معالجًا هذا الفن العزيز: فن تحقيق النصوص ونشرها»[2]، وذكر أنه علم بالمحاضرات التي ألقاها برجستراسر في كلية الآداب، وحاول جاهدًا أن يطلع على شيء منها فلم يوفق[3].

وهو يبدأ بالحديث عن كيفية وصول الثقافة العربية إلينا، ثم يتحدث عن الورق والوراقين، وعن الخطوط، وعن أصول النصوص، ثم ينتقل إلى الحديث عن تحقيق عنوان المخطوط واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه، ثم تحقيق متن الكتاب، ومقدمات التحقيق. ثم يعرج إلى التصحيف والتحريف، وينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن «معالجة النصوص» (ترجيح الروايات، وتصحيح الأخطاء، والزيادة والحذف، وما شابه ذلك). ويختم الكتاب باستعراض المكملات الحديثة عني بها التقديم للنص، والإخراج الطباعي، وصنع الفهارس (الكشافات)، ذلك عرض لنماذج من التصحيف والتحريف، ونماذج مصورة لصفحات من بعض المخطوطات.

وفي عام ١٩٥٥م ينشر الدكتور صلاح الدين المنجد في مجلة **معهد المخطوطات العربية** دراسة بعنوان: **قواعد تحقيق النصوص**[4]، ويعيد نشرها فى

---

(١) ابن سينا : **كتاب الشفاء (المنطق)**. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٥٣م. المدخل ص ٣٨-٤٢.
(٢) عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها**. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م، ص ٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٧.
(٤) **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج ١، جـ ٢ (نوفمبر ١٩٥٥م)، ص ٣١٧-٣٣٧.

القاهرة كعمل مستقل في العام نفسه، وتتتابع طبعاتها فى بيروت في الأعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٦م.

وهي دراسة في عشرين صفحة غير المقدمات[1]، ولكنها كانت أساسًا اعتمد عليه كل من تصدى لتحقيق نصّ من نصوص التراث أيًا كان موضوعه، وكانت نواة لكل المؤلفات التي صدرت بعد ذلك عن تحقيق التراث، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* **تحقيق التراث**. لعبد الهادي الفضلي. جدة : مكتبة العلم، ١٩٨٢م.
* **تحقيق التراث العربي؛ منهجه وتطوره**. لعبد المجيد دياب. القاهرة: المركز العربي للصحافة، ١٩٨٣م.
* **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**. لرمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
* **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**. لعبد الله بن عبد الرحيم عسيلان. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤م.

ومع أن كل واحد من هذه الكتب يبلغ مئات من الصفحات قد تتجاوز الأربع ككتاب رمضان عبد التواب، إلا أنها جميعا اعتمدت على كتاب المنجِّد وذكرته في قائمة مراجعها، باستثناء كتاب واحد لا أسميه، ولا يضير المنجد أن كتابه لم يُذكر فيه، لأنه لم يغفل كتاب المنجِّد وحده وإنما تعمد إغفال الكتب الأساسية التي نقل عنها، وحشا قائمة مراجعه في مقابل ذلك بكتب وقوائم ببليوجرافية لا صلة لها بفنّ التحقيق، فأساء بذلك إلى نفسه قبل أن يسيء إلى المؤلفين الأعلام الذين لا تخطئهم أى عين بصيرة في المجال.

ورغم كثرة ما ألف في الموضوع وضخامة بعض المؤلفات، إلا أن كتابي

---

(١) صلاح الدين المنجد : قواعد تحقيق المخطوطات . ط٥. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٦م، ص ١٢-٣٠.

عبد السلام هارون وصلاح المنجِّد ظلاً دستور المحققين، والمصدرين الأساسين لكل من يحاول تحقيق أي نص من نصوص التراث العربي، بغضّ النظر عما ثار بين الرجلين من خلاف وصل إلى حدّ الصدام. فقد انتقد المنجِّد صاحبه بأنه تطرق إلى موضوعات خارجة عن الموضوع مثل: «كيف وصلت إلينا الثقافة العربية»، و «الورق والوراقين»، و «الخطوط»، فضلاً عن أنه لم يستوعب البحوث الجيدة التي نشرت في تلك المجالات. وعاب عليه أنه «لم يطلع قط على ما كتب في هذا الموضوع باللغات الأجنبية.. وأنه خلط بين قواعد تحقيق النصوص والعلوم المساعدة على التحقيق»[1].

ويبدو أن عبد السلام هارون قد استفزّه الاتهام بعدم الرجوع إلى المصادر الأجنبية، وإلى كتابات المستشرقين على وجه الخصوص، فردّ عليه في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه[2] ردّاً فيه حدة لا تليق بالعلماء حين يتحاورون. ولم يسكت صلاح المنجد وإنما ردّ الصاع صاعين في مقدمة الطبعة الرابعة من كتابه[3]. وأنا أعفّ عن ذكر الألفاظ التي تهجم بها كل من الشيخين الجليلين على صاحبه، فلكل منهما قدره ووزنه العلمي، وكلاهما بالنسبة لي أستاذ ومدرسة تعلمت منها الكثير.

ولست هنا في معرض المقارنة بين الكتابين أو الفصل بين الخصمين، ولكنني في معرض الحديث عن صلاح المنجِّد وكتابه عن قواعد التحقيق. وهو كتاب صغير ولكنه كتاب جليل في الوقت نفسه. ويلفت الانتباه فيه أمور أهمها:

(١) الإيجاز الشديد، والاقتصاد في العبارات دون إخلال بالمعنى المراد، وتركيز الأفكار في عناصر محددة يعرضها صاحبها في تسلسل بديع ودقيق[4]. فهو يكتب بلغة البرقيات التي تصب أكبر قدر من المعاني في أقل قدر من

(١) صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات. ط٥، ص١١.
(٢) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها. ط٤، ص ٨.
(٣) قواعد تحقيق المخطوطات. ط٥، ص ٤.
(٤) راجع على سبيل المثال حديثه عن ترتيب النسخ، ص ١٢-١٣.

الألفاظ. ولهذا لم يتجاوز حجم الكتاب ملزمتين. وهو أقرب إلى «روشتة» الطبيب التي لا يذكر فيها غير اسم الدواء ومقادير تعاطيه.

(٢) وضوح الرؤية لدى المؤلف. فهو قد سماه **قواعد تحقيق المخطوطات،** ولذا نراه يقتصر على «القواعد» ولا يخرج عن هذا الإطار الذي حدده لنفسه في قليل أو كثير. فهو يستعرض في صفحتين ونصف صفحة المحاولات السابقة لوضع قواعد نشر النصوص، ثم يدخل في الموضوع مباشرة، ويسلك طريقًا مستقيمًا فلا يجنح يمينًا أو يساراً.

(٣) المنطقية في استعراض قواعد التحقيق. فهو يبدأ بالحديث عن جمع النُسخ وأدواته وترتيب النُسخ، ثم ينتقل إلى صُلب الموضوع وهو تحقيق النص، ويبدؤه بالحديث عن غاية التحقيق ومنهجه، وعن الحدود التي يتحرك فيها المحقق ولا ينبغي له أن يتجاوزها. ثم ينتقل إلى الحديث عن (الرسم) ويعني به القواعد الإملائية، ثم المختصرات والشكل، وتقسيم النص وعلامات الترقيم، والحواشي، والإجازات والسماعات وكيفية ذكرها. يلي ذلك الفهارس (أو الكشافات) وأنواعها. ثم يتحدث عن المقدمة وعناصرها، وعن مسرد المراجع والبيانات البيليوجرافية التي ينبغي ذكرها عن كل مرجع.

(٤) الاستيعاب، ونعني به شمول الكتاب لكل الأساسيات التي يهم المحقق معرفتها مثل: أهم المختصرات الموجودة في المخطوطات (ص ص ١٧، ٢٠)، والأقواس والخطوط والرموز التي يجب عليه استخدامها عند نشر النص (ص٢٣)، والعناصر التي ينبغي أن تتضمنها المقدمة (ص ٢٨).

(٥) المقارنة بين المدارس المختلفة في التحقيق، والترجيح بينها، كما في حديثه عن طرق إثبات الحواشي (ص٢٤).

(٦) إيراد الأمثلة في أضيق الحدود، وفي حالات الضرورة فقط، مثل: كتابة أسماء الأعلام كما تُكتب اليوم (ص ١٩)، وضبط المبني للمجهول (ص ٢١). وليته توسع في ذكر الأمثلة التوضيحية لفائدة المحققين المبتدئين.

وليست هذه هي الملاحظة الوحيدة على الكتاب، فثمة ملاحظة أخرى أهم، وهي أنه لم يذكر كتاب **تاريخ التراث العربي** لفؤاد سيزجين كمصدر أساسي من مصادر التعرف على أماكن وجود نُسَخ المخطوطات العربية في مرحلة جمع النسخ وترتيبها (ص١٢). صحيح أن كتاب سيزجين صدر بعد صدور طبعتين أو ثلاث من كتاب المنجد، ولكن الجزء الأول منه كان قد ظهر بالقطع قبل صدور الطبعة الرابعة في سنة ١٩٧٠م[1]. وإلا فما معنى كلمة «طبعة جديدة» إن لم تتضمن ما جدّ من معلومات في المجال؟ وأيهما أولى بالذكر في الطبعة الرابعة: كتاب سيزجين أم الرد على عبد السلام هارون؟

ولكن يبدو أن كلمة «طبعة» edition قد فقدت معناها في لغتنا المعاصرة فأصبحت تعني إعادة إصدار كتاب نفد، فإذا أصدر المؤلف طبعة جديدة بالفعل من كتابه، حرص على أن يردف كلمة «طبعة» بعبارة «مزيدة ومنقحة» لينبِّه إلى أنها edition وليست reprint.

وبرغم كل شيء، فالكتاب دليل إرشادي ممتاز، يبصِّر الباحثين بطريقة نشر نصوص التراث. وهو أشبه بالقانون أو الدستور في مواده المحددة، المصاغة بلغة دقيقة لا تحتمل اللبس ولا تثير الجدل.

ثانياً: قواعد فهرسة المخطوطات

وعلى خلاف الكتاب السابق، يقع هذا الكتاب في خمسة ملازم (٨٠ صفحة) لا تشغل قواعد الفهرسة فيه إلا الخُمس تقريبًا. فهو يبدأ بعد المقدمة بلمحة عن المكتبات في الإسلام، يليها عرض لتاريخ الفهارس عند المسلمين، ثم استعراض سريع لفهارس المخطوطات في أوروبا، وللفهارس في العصر الحديث، ثم تعريف بالشروط الثقافية لفهرسة المخطوط، ينتقل المؤلف بعده إلي بيت القصيد وهو: كيف نفهرس المخطوطات (ص ٥٩-٧٨).

ويتضح من هذا العرض أن المؤلف لم يقتصر في كتابه على قواعد الفهرسة،

(١) صدر جـ١ من كتاب سيزجين سنة ١٩٦٧م، وجـ٣ سنة ١٩٧٠م.

وإنما طوّف بنا في مجالات أخرى وإن كانت قريبة منها، إلا أنها تجعل عنوان الكتاب غير دقيق في الدلالة على محتواه. صحيح أن الفهرسة مرتبطة بالمكتبات، ولكن عرض تاريخ المكتبات في الإسلام في كتاب عن قواعد الفهرسة مهما يكن مختصراً، لا محلّ له من الإعراب كما يقول النحاة.

ثم إن الفهرسة شيء وتاريخها شيء آخر. فلماذا يستعرض المؤلف تاريخ الفهارس عند المسلمين في كتاب عن قواعد فهرسة المخطوطات العربية؟ ولماذا يستعرض فهارس المخطوطات الأوروبية وفهارس الكتب العربية المخطوطة والمطبوعة التي صدرت في البلاد العربية، وهو استعراض غير كامل من ناحية، ولا يضيف جديداً إلى الموضوع من ناحية أخرى، لأن الحصر الببليوجرافي شيء، والفهرسة شيء آخر؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أن استخدام عبارة «فهارس مؤلفات العلماء» استخدام لا يقرّه المكتبيون، لأن الفهارس لا تكون إلا مرتبطة بمقتنيات مكتبة من المكتبات أيّا كان نوعها. أما حصر المؤلفات في موضوع معين، أو لمؤلف معين فيطلق عليه: الضبط الببليوجرافي Bibliographic Control ويقال له اختصاراً: ببليوجرافيا (للعلم)، وببليوجرافية (لقائمة الحصر المفردة). وأنا أعرف أن (ببليوجرافيا) كلمة غير عربية، ولكنني أعرف أيضًا أن كلمة (فهرس) هي الأخرى غير عربية، وأنها حلت محل (ببليوجرافية) تجاوزاً في بعض الأحيان كما هو الحال في فهرست ابن النديم وفهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الإشبيلي. بل إن اللفظ ليطلق تجاوزاً أيضًا على الكشافات التي تُعدّ لتيسير الوصول إلى محتويات ما ينشر من كتب التراث، فيقال - مثلاً -: فهرست (أو فهرس) الأعلام، وفهرست (أو فهرس) القوافي، ويقصد بذلك كشاف الأعلام وكشاف القوافي.

وهكذا نرى أن الدكتور صلاح الدين المنجد قد ألزم نفسه في هذا الكتاب بما لا يلزم، ففتح على نفسه جبهات للنقد ما كان أغناه عنها.

وأترك الجزء الأكبر من الكتاب، وهو الجزء الذي أراه خارجًا عن الموضوع كما حدده العنوان الذي اختاره المؤلف لكتابه وهو «قواعد الفهرسة»، وأنتقل إلى مربط الفرس ـ كما يقولون ـ وهو ما أسماه المؤلف: كيف نفهرس المخطوطات؟

وأبادر فأقول إن الاجتهاد في مجال الفهرسة محدود، فنحن لا نفهرس لأنفسنا وإنما نفهرس لرواد المكتبات. ويفضَّل دائمًا أن تكون تقنينات الفهرسة واحدة في أكبر عدد ممكن من المكتبات التي يتعامل معها المستفيدون. ولهذا استقرت قواعد الفهرسة فيما يسمى **القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة** (AACR) في طبعتها الأولى ثم الثانية. وليس من مصلحة أي مكتبة أو أي متخصص أن يضع قواعد للفهرسة تخالف ما تعارف عليه الناس وألفوه وتداولوه وأصبح لغة مشتركة بينهم. وتلك مسألة لا أظن أنها تحتاج إلى جدال.

ولكنني في الوقت نفسه أعترف بأن للمخطوط العربي طبيعة خاصة وسمات معينة تميزه عن المخطوطات في اللغات الأخرى. وهذه السمات ينبغي أن تنعكس على بطاقة الفهرسة وما تتضمنه من بيانات.

ومن ينظر فيما نشر من فهارس للمخطوطات العربية بمكتبات الشرق والغرب يجد تفاوتًا كبيرًا في حجم البيانات التي تقدَّم عن كل مخطوط، وفي ترتيبها وطريقة عرضها. ولعل هذا ما دعا البعض إلى محاولة استنباط قواعد لفهرسة المخطوط العربي، ووضع بطاقة للفهرسة يلتزم بها المفهرسون وتكون أداة من أدوات التوحيد في ممارسة عملية الفهرسة.

ومن قبل صلاح المنجد، وضع توفيق إسكندر بصفته خبيرًا لليونسكو في تونس تصورًا لبطاقة فهرسة المخطوط العربي سنة ١٩٦٥م، ثم جاء المنجِّد فوضع هو الآخر بطاقة فهرسة. ومن بعده وُضعت عدة بطاقات يمثل كل منها اجتهادًا لصاحبه. وتعدد الاجتهادات ليس في صالح عملية الفهرسة، لأنه مظهر للفرقة وعدم التوحيد، وعدم المرونة في تقبُّل آراء الآخرين.

ولكن صلاح المنجد كان أول من حاول تقنين فهرسة المخطوط وصياغة هذه

القوانين في شكل قواعد يطبقها المفهرسون. ويبدو أن هذه القواعد كانت حصيلة تجربته في فهرسة مخطوطات مكتبة الكونجرس ومكتبة فروج سلاطيان ومكتبة الأمبروزيانا[1].

وقد اقتصر المنجِّد في هذه القواعد على ما يطلق عليه المكتبيون اسم (الفهرسة الوصفية) أو: (الوصف البيبليوجرافي). يقول: «فالفهرسة هدفها، بمعناها الذي نقصده، هو وصف المخطوط وتقديم كل ما يقدم لنا صورة دقيقة عنه، لا دراسة موضوعه وتبيان أبوابه وفصوله»[2].

ومعنى هذا أنه يستبعد الفهرسة الموضوعية، وهي توأم الفهرسة الوصفية، فأي بطاقة فهرسة لابد أن يحدَّد فيها الموضوع أو الموضوعات التي يتناولها الكتاب مطبوعًا كان أم مخطوطًا.

ولكن من حق الدكتور المنجِّد أن يحدد مجال كتابه كما يشاء، شريطة أن يلتزم بما وضعه من حدود. وفي هذا الإطار سيكون حديثنا عن قواعد الفهرسة التي وضعها وصنَّفها في أحد عشر عنصراً (ص ٦١-٧٢) يلاحظ عليها ما يلي:

١- بالنسبة لعنوان المخطوط، يذكر المنجِّد (ص ٦١) أن العنوان يرد في أكثر من موضع، ولكنه لا يبين لنا ماذا نفعل إذا اختلف العنوان المذكور في مقدمة المخطوط عن العنوان المذكور في خاتمته عن العنوان المذكور على صفحة العنوان. وأي العناوين يُعتمد. وبدلاً من حسم هذه المسألة حسمًا واضحًا وصريحًا، نراه يحوم حول الحمى، ويكتفي بالقول بأننا «قد نجد أحيانًا اختلافًا في العنوان بزيادة لفظة أو نقصانها فنشير إلى ذلك في الملاحظات». .

٢- بالنسبة لمؤلف المخطوط، يطالب المنجد بذكر تاريخ وفاته بالسنة الهجرية وبالتاريخ الميلادي الذي يقابله، ويوضح ذلك بقوله (ص ٦٣): «أما ما يقابل التاريخ الهجري بالتاريخ الميلادي فنأخذه من الكتب المخصصة لذلك، وأحسنها

(١) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٠.

(٢) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٠.

W. Haig: Comparative tables of Muhammadan and Christian dates. كتاب
London, 1932.

وهذا عبء إضافي على المفهرس، وتزيُّد لا لزوم له.

٣- بالنسبة لخاتمة المخطوط، يقول (ص ٦٣): «تذكر آخر جملة في المخطوط، التي تسبق تاريخ النسخ واسم الناسخ». ولكنه يضيف (ص ٦٤): «أننا نجد أحيانًا في آخر المخطوط معلومات هامة تفيد في معرفة تاريخ الكتاب أو المؤلِّف المخطوط»، ويسوق ثلاثة أمثلة لخاتمة المخطوط فيها معلومات تاريخية، وفيها أيضًا تاريخ النسخ واسم الناسخ ومكان النسخ، وأحدها تجاوز نصف صفحة[١]، ثم يعقب عليها بقوله (ص ٦٥): «فهذه الخاتمة ذات شأن كبير لأنها تصف لنا حصار دمشق وصفًا مؤثرًا عندما هاجمها السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ مما لا نجده في كتب التواريخ». ويردف قائلاً (ص ٦٦): «فمثل هذه المعلومات التي قد نصادفها في خواتيم المخطوطات يجب أن تثبت».

والسؤال هو: هل تتحمل بطاقة الفهرسة كل هذا؟ وإذا كان المنجِّد قد استبعد الفهرسة الموضوعية، فبأي حقّ يطالب بذكر بيانات بهذا الطول هي من صميم موضوع الكتاب. ثم كيف يتفق هذا مع اكتفائه بتسجيل آخر جملة في المخطوط تسبق تاريخ النسخ واسم الناسخ؟ والأمثلة التي ذكرها (ص ٦٤-٦٥) يدخل فيها تاريخ النسخ واسم الناسخ.

٤- في معرض الحديث عن عدد الورقات ونوع ورق المخطوط يقول (ص ٦٦): «وتذكر مسطرته أي عدد الأسطر في كل ورقة». والسؤال هو: وإذا اختلف عدد السطور من صفحة لأخرى ـ وهذا هو الغالب في المخطوطات ـ فأي عدد نكتب؟ سؤال كان ينتظر إجابة محددة، وكان يمكن تجنبُّه لو أضاف كلمة واحدة هي: (متوسط) عدد الأسطر.

---

(١) خاتمة كتاب الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: نسخة المرحوم حسن حسني عبد الوهاب بتونس.

٥- عند الحديث عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ يقول المنجِّد (ص ٦٧): «يذكر النص الذي يشير إلى تاريخ النسخ واسم الناسخ تمامًا»، ثم يضيف: «ونُلحق بتاريخ النسخ الهجري السنة الميلادية توضع بين قوسين».

وإذا كان تاريخ النسخ مطلوبا، فليس مفروضا أن يُذكر نصّا، ولا أن يقابل المفهرس السنة الهجرية بسنة ميلادية، فذلك عبء ثقيل، والعائد منه لايساوي الجهد المبذول فيه.

٦- في ص ٦٨ يتحدث المنجِّد عن كيفية تحديد تاريخ المخطوط غير المؤرخ استنادًا إلى خطه، ويحيل القارئ إلى ثلاثة كتب تعرض نماذج من الخط العربي في مختلف العصور، منها كتابان له وكتاب ثالث لفاجدا، ويغفل أهم الكتب في هذا المجال وهو كتاب مورتز: Arabic Palaeography الذي نشرته دار الكتب بالقاهرة في عام ١٩٠٥م قبل كتابي المنجد بأكثر من خمسين عامًا.

٧- وتحت عنوان: «التجليد» يتحدث المؤلف عن اهتمام العرب والمسلمين بتجليد المخطوطات، ويشير إلى زخارف الجلود، ثم يردف قائلاً (ص ٦٩): «ويمكن الرجوع إلى الدراسات الخاصة بالتجليد في الإسلام لمعرفة ذلك» دون أن يشير إلى أيٍّ من تلك الدراسات.

٨- وفي الفقرة الخاصة بالملاحظات العامة يذكر المنجِّد تسعة عناصر تجب الإشارة إليها من وجهة نظره. وهذا كثير، وبعض تلك العناصر كان يستحق أن تُفرد له فقرة خاصة في بطاقة الفهرسة مثل: الحالة المادية للمخطوط ـ الإجازات والسماعات والتملكات ـ الحليات والزخارف والتذهيب. والعنصر الأخير من العناصر التسعة التي ذكرها يحتاج إلى وقفة، لأنه يطالب المفهرس (ص ٧١) بأن يذكر «إذا كان الكتاب قد طبع، ويحسن المفهرس صنعًا إذا استطاع مقابلة المخطوط على المطبوع. . . ويجب أن يذكر المفهرس أن الكتاب قد طبع سنة كذا

في مدينة كذا، ولا يكتفي بالقول: الكتاب مطبوع». وفي ص ٧٢ يقول: «ولكي يعرف المفهرس إذا كان الكتاب مطبوعًا أم لا، فيرجع إلى **معجم المطبوعات** لسركيس، لكنه يقف عند سنة ١٩٢٩».

وأستأذن العالم الكبير في أن أقول له إن هذه ليست وظيفة المفهرس بحال من الأحوال.

٩- وفي حديثه عن **المصادر**، أحسن المؤلف صنعًا حين ذكر (ص ٧٢) أن **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة «أوسع من **الأعلام** في ذكر المراجع الكثيرة التي يمكن الرجوع إليها لمعرفة ترجمة المؤلف.. ولكن الزركلي أدقّ في التراجم». وهو في هذا الحكم يصدر عن خبرة ودراية.

وبعد أن انتهى الدكتور المنجِّد من ذكر قواعد الفهرسة، خصص أربع صفحات للمتفرقات، تحدث فيها عن فهرسة المجاميع والمخطوطات المجهولة، وعن ترتيب الفهارس (ويقصد بها الكشافات indexes)، ثم يعود للحديث عن فهرسة المخطوطات المرحلية (أي: التي يصدرها صاحبها أكثر من إصدارة)، وفهرسة الأجزاء، والمخطوطات المصورة (ويعني بها المزوَّقة). وأخيرًا يقدم بطاقة لفهرسة المخطوط بطريقته (طريقة المنجِّد). وما أظنني بحاجة إلى القول بأن الحديث عن ترتيب الكشافات (أو الفهارس كما يسميها) أتى في غير موضعه بين هذه المتفرقات.

ويبقى بعد ذلك أمران:

أولهما: أنه يركز على أهمية المران والخبرة في فهرسة المخطوط، وأنا أتفق معه على أهمية هذين العنصرين، ولكنني أتحفظ على ما ذكره عن ملكة المفهرس وخبرته ودورهما في تحديد تاريخ المخطوط غير المؤرخ، والتعرف على خصائص المدارس الفنية في التجليد[1]، لأنني أتصور أن العلم يأتي أولاً قبل الخبرة والمران.

---

(١) قواعد فهرسة المخطوطات العربية. ط ٢، ص ٦٨، ٦٩.

أما الأمر الثاني فهو أنني كنت أود لو قدّم لنا الدكتور صلاح المنجِّد ـ وهو العالم الكبير ـ مسردًا بالمراجع التي يمكن أن يُعتمد عليها في فهرسة المخطوط، لتكتمل القيمة المرجعية لكتابه.

وبرغم هذا كله يبقى الكتاب عملاً علميًا جيدًا بكل المعايير. فيه خير كثير ونفع كبير. ولا يستطيع أحد يحترم نفسه أن يكتب عن فهرسة المخطوط دون أن يرجع إليه ويستفيد منه.

* * *

الكتاب العربي المخطوط
وعلم المخطوطات (*)

دفعني للكتابة عن هذا الكتاب أمران: أولهما موضوعه الحبيب إلى نفسي، فقد قدر لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتب خمس سنين في أوائل الستينيات، وأن أكون أول باحث يدرس المخطوط العربي في نشأته وتطوره دراسة أكاديمية قدِّمت كرسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، في سنة ١٩٦٧ على وجه التحديد، ومازلت أحتفظ بأجمل الذكريات عن الفترة التي عملتها في دار الكتب، وعن كل الزملاءالذين سعدت بصحبتهم فيها سواء كانوا من جيل الرواد أو من جيل الزملاء الذين كانوا في ذلك الوقت يمثلون صفوة من شباب الباحثين والباحثات تجرأوا على اقتحام هذا العالم الغامض، عالم المخطوطات، وتحملوا بشجاعة وجلد مشقة العمل في ظروف غير مواتية، وتعاملوا مع نوع من أوعية المعلومات أدركه البلى وتنازعته الآفات نتيجة لسوء الحفظ وسوء الاستخدام. مجموعة نادرة من الباحثين لا أظن أنها توافرت لقسم المخطوطات في أية فترة أخرى من تاريخه، منهم من انتقل إلى رحاب الله، ومنهم من إنتقل للتدريس بالجامعة، ومنهم من اجتذبته مناصب أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار، ومنهم من ابتعثوا إلى دول عربية صديقة فقاموا بدور مشرِّف في فهرسة المخطوطات بها، وقلة منهم مازالت تعمل في مركز تحقيق التراث بدار الكتب في

(*) تأليف: الدكتور أيمن فؤاد سيد. وقد نشر المقال في مجلة «عالم الكتب»، مج٢، ع٢ (رمضان - شوال ١٤١٩هـ/ يناير - فبراير ١٩٩٩م)، ص ١٢٨-١٣٤.

بسالة وصمت، قانعة بالعمل العلمي الجاد، غير عابئة ببريق الوظائف والمناصب الإدارية. ولهؤلاء جميعًا في نفسي رصيد من الحب والتقدير لم يَخْلُق على مرور الأيام.

أما دار الكتب فرغم أني تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م، إلا أنني أعتبرها بيتي الأول، ولا أظن أنها غابت عن خاطري في يوم من الأيام. فأنا أتابع أخبارها وأحوالها، وآسى لما يصيبها من مكروه، وأسعد لكل بارقة أمل تلوح في الأفق وتبشّر بإصلاح ما أفسده الدهر. وفي تقديري أن كل ما أصابها من فساد أو تخلف وقع بغير قصد من القائمين على أمرها، والمسئولين الذين تتابعوا على إدارتها، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده، وكان لكل منهم مستشاروه وحواريوه. ونحن بشر نخطئ ونصيب. وليس عيبًا أن يخطئ المسؤول، ولكن العيب كل العيب أن ينبَّه إلى الخطأ فلا يرجع عنه.

هذا هو السبب الأول لإقبالي على قراءة هذا الكتاب والكتابة عنه. فهو يتناول موضوعًا أثيرًا عندي، ويثير في نفسي ذكريات عزيزة تحتفظ بها النفس وديعة غالية لفترة من أجمل فترات الحياة، ولمجموعة من الصحاب يحتلون في قلبي مكانًا متميزًا لم يبرحوه رغم طول الفراق.

أما السبب الثاني فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز وابن صديق عزيز. فقد زاملت أباه بضع سنين في دار الكتب، كنت ألقاه كل يوم تقريبًا، ولا يكاد يمضي يوم دون أن نتناقش ونتحاور في أموز المخطوطات وفهارسها وصيانتها وتحقيقها ونشرها، فقد كان أمينًا للمخطوطات بالدار، وكان حريصًا على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، ونشر عدة فهارس، وحقق كتاب **طبقات الأطباء والحكماء** لابن جلجل، وقدم له بمقدمة قيِّمة تكشف لنا عن قامته العلمية. أما الدكتور أيمن فقد عرفته منذ كان صبيًا صغيرًا، ثم تابعت مسيرته العلمية في الجامعة وفي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتابعت جهوده في مجال التحقيق والتأريخ والفهرسة، وأعجبني فيه طموحه وحماسه وغيرته على

التراث، تلك الغيرة التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان إلى الحدّة على من يقتحمون المجال بغير علم. ولعل هذه الحدة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكسبها بجدارة.

فأنا محب لموضوع الكتاب ومحب لمؤلفه أيضًا. وبدافع من هذا الحب قرأت الكتاب وكتبت هذه السطور، رغم أني أصبحت من أزهد الناس في الكتابة، وكل يوم يمضي يزيدني اقتناعًا بموقفي هذا، لكثرة ما ينشر من مؤلفات منهوبة لا يستحي أصحابها ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقعهم الأكاديمية، ولا يطبقون على أنفسهم ما يتشدقون به على طلابهم، وما يلقونه عليهم من محاضرات عن أساسيات البحث العلمي وما ينبغي أن يتسم به من أمانة. ولهؤلاء وأمثالهم أقول إن أقدام الزمن ثقيلة لا يقوى على تحملها ولا ينجو من وطأتها إلا العمل الجيد الذي يفرض نفسه على الأيام، بصرف النظر عن موقع مؤلفه ووظيفته ودرجته العلمية. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ﴾(١).

ومن أجل هذا فأنا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة. أما الأعمال «المضروبة» ـ على حدّ تعبير العوام ـ فلا أعيرها التفاتا مهما كثرت أعدادها وتضخمت أحجامها وعلا صراخ أصحابها، لأنها تجترّ كتابات الآخرين، فهي كغثاء السيل، لا قيمة لها ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يتجردوا من الأمانة العلمية فحسب، وإنما تجردوا مما هو أكثر وهو الحياء العلمي، ومَنْ لا يحترم نفسه لا ينتظر من الناس أن يحترموه. وأخيراً لأن وقت الإنسان، الكاتب والقارئ معًا، أثمن من أن يُنفق فيما لا طائل وراءه ولا خير فيه.

والكتاب الذي بين أيدينا صدر في عام ١٩٩٧م بعنوان: **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات**، ويقع في مجلدين يضمان أكثر من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات.

أما مادته العلمية فتتوزع على ثلاثة أبواب: أولها عن الكتاب العربي المخطوط

(١) سورة الرعد، آية ١٧.

في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إلينا، وثالثها النماذج.

وأبادر فأقول إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مادته، وإنه يضم معلومات قيِّمة وموثقة توثيقًا جيدًا، وإن إخراجه متميز سواء في ورقه أو حروف طباعته أو تجليده أو اللوحات التوضيحية التي تضمنها وما عليها من شروح، وإنه يسد فراغًا في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات الجيدة حول هذا الموضوع، وكثير مما ينشر منقول عن الآخرين بأمانة حينًا، وبغير أمانة في أكثر الأحيان(١).

ولكني مع ذلك أستأذن المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يغريني بها حبي له ولموضوع الكتاب. وتتلخص تلك الملاحظات فيما يلي:

أولاً: أن عنوان الكتاب هو: **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** وهو عنوان جيد ولاشك، ولكنه لا يعبر تعبيرًا دقيقًا عن محتويات الكتاب، ففي حديثه عن صناعة المخطوط نراه يتحدث عن الورق والمداد والتجليد والخط، ولكنه لا يذكر شيئًا عن أساليب كتابة المخطوط، والاختصارات والرموز التي كانت تستخدم، وكيفية تصويب الأخطاء والإلحاق بالحواشي، وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها. يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج بتصور واضح أو باهت عن علم المخطوطات، ماذا يقصد به المؤلف؟ وما هي حدوده ومجالاته؟

قد يقول قائل إن المؤلف تحدث عن الفهرسة والتحقيق والنشر وهي من علوم المخطوطات، ولكن لما يترك للقارئ أن يجتهد في جمع خيوط هذا العلم المتفرقة في صفحات الكتاب، والموزعة على البابين دون رابط يربطها؟ وهل الخط والفهرسة والتحقيق هي كل مجالات علم المخطوطات؟

ثانيًا: أن الكتاب يجمع أشتاتًا متفرقة من المعلومات، ولكنه يفتقر إلى وضوح

(١) انظر في هذا الصدد المقال التالي وعنوانه: فهرسة المخطوط العربي.

الرؤية في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية تتسلسل فيها الأفكار وكأنها حلقات متصلة يأخذ بعضها برقاب بعض ويُستبعد منها ما يشذّ بها عن السياق. ولهذا يسهل على القارئ أن يعيد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك خللاً في بنائه. بل إن إعادة الترتيب قد تظهره في صورة أفضل.

وتلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضحها.

١ـ فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والحبر والتجليد) في الباب الأول، في حين تكلم عن زخارف المخطوطات وعن الإجازات والسماعات والمقابلات في الباب الثاني، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط.

٢ـ وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص ١٣-٤٦) تكلم عن أربعة عناصر هي المواد التي يُكتب عليها والأحبار والتجليد والتعقيبة. ولا يخفى أن الحديث عن التعقيبة (ص ٤٥-٤٦) قد أتى في غير موضعه.

٣ـ وفي الباب الأول تحدث عن الخط العربي وتطوره، في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني. وفي حديثه عن تطور الخط العربي (ص ٤٧-٧٢) تعرض للخط العربي المبكر وخطوط المصحف المبكرة وكتّاب المصحف والشكل والإعجام، وأخيراً تطور الخط العربي (ص ٥٥-٧٢). والحديث عن كتّاب المصحف هنا (ص ٥١-٥٢) لا محلّ له من الإعراب كما يقول النحاة.

٤ـ كذلك تحدث عن الأمالي في باب، وعن المسودات والمبيضات في باب آخر، وكان الأولى أن يلحق الحديث عن المسودات والمبيضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأمالي في الباب الأول، بدليل أن المؤلف نفسه بدأ كلامه عن المسودات والمبيضات في الباب الثاني بقوله في ص ٣٣١ «استكمالاً لما ذكر في الباب الأول حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين..».

٥ـ وفي الصفحات ٣٦٤-٣٦٨ يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني، وتحت هذا العنوان نجد صفحتين لا صلة لهما بالموضوع هما ٣٦٧، ٣٦٨ اللتان

يتحدث فيهما المؤلف عن نسخة من كتاب الفهرست تفرقت بين مكتبة شيستر بيتي في دبلن ومكتبة شهيد علي باشا في استانبول.

٦ـ وفي ص ٣٦٩-٣٩٧ يتناول المخطوطات المزينة بالمنمنمات فيقسمها إلى قسمين: الكتب الأدبية والكتب العلمية. وتحت الكتب الأدبية يذكر تصاوير كتابي البيطرة و الحشائش (ص ٣٨٢) وهما من الكتب العلمية، وقد ذكر مختصر البيطرة تحت الكتب العلمية في ص ٣٨٧.

ومن مظاهر الخلط في الكتاب أيضًا:

أ ـ أن المؤلف ذكر في المقدمة (ص٩) أن «هذا الكتاب محاولة لدراسة كوديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص»، وعرَّف الكوديكولوجيا في ص١ بأنها «علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات». فهل الفهرسة والتحقيق والنشر والصيانة والترميم والمكتبات الإسلامية وهواة الكتب ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوروبا وفهارس جامع القيروان والتربة الأشرفية من دراسة الشكل المادي للمخطوطات؟

ب ـ أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة نراه يخلط بين نوعين من الأعمال البيليوجرافية هما الفهارس والقوائم البيليوجرافية. فالكتب التي تحصي مؤلفات كاتب معين أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين أو المترجمات في عصر معين (ص ٥٢١-٥٢٣) ـ مثلاً ـ ليست فهارس، وإنما هي قوائم ببليوجرافية أو ببليوجرافيات حصرية.

جـ ـ أنه وضع في ص ٥٤٥ عنوانًا يقول: «تحقيق المخطوطات ونشرها أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوط»، وعرَّف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها «التي تعنى بنص الكتاب ومضمونه العلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه، والتي اصطلح على تسميتها تحقيق النصوص». وأريد أن أسأله: من الذي اصطلح على هذه التسمية؟. إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، ولبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، وأتصور أن الدكتور أيمن يعتبرني من

أهل الاختصاص، ولكني لا أعرف أحدًا استخدم مصطلح «الدراسة الفيلولوجية» بديلاً عن «التحقيق». والدكتور أيمن درس في فرنسا، فهلاً رجع إلى المعاجم الفرنسية ليتأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين؟

ثالثًا: ويتصل بالنقطة السابقة الخاصة بالمنهج وطريقة العرض أن المؤلف يفصِّل حينما تتوافر لديه معلومات عن موضوع معين، ويوجز أو يصمت تمامًا حينما تعزّ عليه المعلومات، دون أن يحاولْ استكمال الصورة وسدّ الخلل فيها. وكان ينبغي أن يضع لنفسه منهجًا محددًا، وأن يلتزم خطًا واضحًا ينتظم جميع أفكاره وكأنها حبّات من الجوهر تنسجم في عقد جميل. ومن الأمثلة على صدق ما أقول:

١ـ أنه ذكر في ص ٨٠ أكثر من عشر طرق للتأليف، ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ٨٠-٨٥) ثم الأمالي (ص ٨٥-٩٤). ولا يخفى أن الترجمة ليست تأليفًا، وأن الأمالي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف.

٢ـ أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهواة الكتب (ص ٢٣٣-٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتين من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية، هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد تيمور (ص ٢٧٨-٢٨٨).

٣ـ أنه عندما ذكر وثائق الوقف الشاملة (ص ٤٤٣-٤٤٧) اقتصر حديثه على النقل من دراسة الدكتور عبد اللطيف إبراهيم لوثيقتين إحداهما مملوكية والأخرى عثمانية، وختم حديثه بنقل نص من دفتر الشيخ خالد النقشبندي المجددي بمكتبة الأسد، يقف فيه الكتب الموجودة بمكتبته على ذريته دون أي تعليق.

٤ـ أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يتعرض إلا لتركيا (ص ٥١٠-٥١٢) وأوروبا (ص ٥١٢-٥٢٠)، وعندما أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ٥٢١) ذكر كلامًا عامًا، ثم ركز على فهرست خزانة التُربة الأشرفية وسجل مكتبة جامع القيروان

(ص ٥٢٦-٥٣٠)، وكأن فهارس هاتين المكتبتين هي أهـم فهارس المكتبـات الإسلاميـة.

٥- أنه يشير في ص ٥٣٨ إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية ويذكر أنه كلِّف به في مايو ١٩٩٢م، وأن المشروع يقدم «بيانات ببليوجرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب، وعن ما نشر منها سواء في طبعات علمية محققة أو نشرات تجارية»، ثم يذكر في ص ٥٤٠ أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٣م. وقد صدر كتابه في يولية ١٩٩٧م، أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع. ولست أدري كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثنا عما تم إنجازه من المشروع الذي كلف به، وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بعثه من جديد؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها عن المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توافرت لها إمكانات كبيرة تكفل لها الاستمرار والنجاح. فماذا أصابها؟ وأين ذهب قرار «التكليف»؟

٦- أنه تحت عنوان: «إتاحة المخطوطات» (ص ٥٤١) قصر حديثه على منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦م، وعلى القيود التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات. وأنا أتفق معه ومع الأستاذ ويتكام في الرأي، ولكني أذكِّره بأن الكتاب ليس عن مخطوطات دار الكتب المصرية وإنما عن «المخطوطات العربية وعلم المخطوطات».

رابعًا: أن الإطناب سمة عامة في الكتاب. والأمثلة على ذلك كثيرة ويكفي أن نذكر منها أن به خمسين صفحة (ص ٩٥-١٤٥) عن اهتمام القدماء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (ص ١٦٧-٢٣٠) عن الوراقين والعلماء المشهورين بجودة الخط، وهذا كثير بجميع المعايير.

خامسًا: أنه يفرِط في ذكر النماذج. صحيح أن النماذج مطلوبة ولكن ليس بهذه الصورة الاستفزازية، خاصة أن المؤلف يكتفي بعرضها دون أن يخضعها

للدراسة والتحليل، والاستنباط والتفسير. ومن الأمثلة على ذلك الصفحات ٣٣١-٣٦٠ التي تقدم نماذج للمسودات والمبيضات، و٤٠٢-٤١٥ التي تعرض نماذج لقيد الفراغ من النسخة، و٤٢٨-٤٤٢ التي تقدم نماذج للوقف، و٤٥٤-٤٧٢ التي تذكر نماذج للتملكات والهبات والنُسَخ المكتوبة لخزائن العلماء، و٤٨٥-٥٠٧ التي تعرض نماذج من الإجازات وروايات الكتب وقيود التصحيح والمقابلة والمعارضة. وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في ص ٤٣٦-٤٣٨.

سادسًا: أنه يلوي أعناق بعض النصوص ويحمّلها فوق ما تحتمل، ويستنتج منها أشياء لا تبوح بها. ففي ص ٤٦ مثلاً يتحدث عن التعقيبات وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويستشهد على ذلك بقوله: «ويؤكد ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم..». وينقل نصًا لا صلة له بالتعقيبات من قريب أو بعيد، نصًا مؤداه أن إسماعيل بن صبيح الكاتب أحضر الأثرم ودفع إليه كتب أبي عبيدة لينسخها، وأن الأثرم كان يقرأ على أبي عبيدة ويسمعه. ويعقب على ذلك بقوله: «فهذا الذي فعله الأثرم لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من الترقيم هو دون شك التعقيبة».

سابعًا: أنه يصدر أحكامًا شخصية قاطعة لا يقوم عليها أي دليل. ومثال ذلك عبارة «دون شك» التي وردت في تعليقه على نسخ الأثرم لكتب أبي عبيدة في الفقرة السابقة، وقوله في ص ٥٢٤: «فلاشك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية.. كانت لها فهارس تعرف بمقتنياتها».
وقد امتدت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب، فهو في ص ١٣ ينقل عن إبراهيم شبوح (دون أن يذكر ذلك) أن كتاب عمدة الكتّاب وعدة ذوي الألباب «أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوط»، وفي صفحة ٣٧ يصف كتاب التيسير في صناعة التسطير للشيخ بكر بن إبراهيم الإشبيلي بأنه «أشمل كتاب تناول موضوع تجليد الكتب»، وفي ص ٧٤ يصف كتاب تاريخ التراث العربي لسيزجين بأنه «أحسن ما كتب في هذا الموضوع»، وفي ص ٣٠٤ يقول إن

مصحف أماجور هو «أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا». ويبدو أن مؤلفنا مغرم بأفعل التفضيل، بدءًا من اسمه وانتهاء بالأوصاف التي يحلو له أن يخلعها على الكتب والمؤلفين.

ثامنًا: أنه يتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان، فحديثه في ص ٩٩، ٥٢٣ عن الأعمال الببليوجرافية السابقة التي نقل عنها ابن النديم في فهرسته (ولاحظ البُعد بين النصين) يعتمد أساسًا على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين ونشر في مجلة **الدارة** ع٣-٤، السنة الثانية (شوال ١٣٩٦هـ/ أكتوبر ١٩٧٦م) وأعيد نشره في كتاب **دراسات في الكتب والمكتبات** سنة ١٩٨٨م. ومع ذلك لم يُشر المؤلف إلى المصدر ولم يذكره في قائمة المراجع. وكثير مما ذكره عن الوراقة والوراقين اعتمد فيه على كتاب **المخطوط العربي** وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في ص ١٤٩ التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كساد الوراقة، وفي ص ١٥٠-١٥١ اللتين يتحدث فيهما عن انتحال الوراقين للكتب، دون أن يخلّ ذلك بذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف.

تاسعًا: أن لغة الكتاب جيدة وأسلوبه سلس، ومع ذلك فلم يسلم من الأخطاء النحوية ومن بعض الصياغات السقيمة. فمن الأخطاء النحوية:

أ ـ قوله في ص٢ سطر ٢٣: «ولا نجد فيها مقدمات أو (فصول) مستقلة..».

ب ـ وقوله في ص٣٨٠ سطر ٥: «وهي تمثل (رجل ملتحي) ينحني على الأرض ويسحب (جمل) ينحني برأسه أيضًا إلى الأرض».

جـ ـ وقوله في ص ٤٤٤ سطر ٢٠: «تذكر لنا (أنواع) مختلفة من جلود الكتب والمصاحف».

د ـ وقوله في ص ٥٤٦ سطر ١٧: «وضع بلاشير وسوفاجيه (قواعدًا) لنشر وترجمة النصوص العربية».

ومن الصياغات السقيمة ما جاء في ص. ٥٣٥ من أنه في فهرسة النسخة المخطوطة «يشار إلى إذا كانت ألفاظها مضبوطة بالحركات. .وإلى إذا كانت عناوين أبوابها وفصولها بخط أكبر من خط المتن. . ويشار كذلك إلى إذا كان بالنسخة تذهيب أو منمنمات».

عاشراً: أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صدر المؤلف لمناقشتها معه بهدوء، وأن يراجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها. ومن هذه الآراء:

١ـ رفضه الرأي القائل بأن الحديث النبوي الشريف لم يدوَّن إلا في القرن الثاني الهجري. فهو يتبنى رأي يوسف العش، وينقل عنه في ص ٧٣ أنه «اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظًا دون أن يكتبوه». ويعقب على ذلك بقوله إن «الدراسات المتوافرة لدينا فيما عدا استثناءات طفيفة تصرّ على مفهوم خاطئ مؤداه أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية»، وإن الخطيب البغدادي ألف كتابه **تقييد العلم** «ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة».

ويستطرد فيقول في ص ٧٤-٧٥: «ثم توافر على درس هذه القضية العالم التركي فؤاد سيزجين في كتابه **تاريخ التراث العربي** الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع، ووصل فيه إلى نتائج هامة سأعتمد عليها فيما يلي. فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد».

وأريد أن أسأل الدكتور أيمن فؤاد عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهيًا صريحًا جازمًا. وأريد أن أسأله أيضًا: أيهما أولى بالتصديق: الخطيب البغدادي أم فؤاد سيزجين؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في **تقييد العلم** أنه أراد بكتابه «أن يوضح خطأ هذه الفكرة». أي فكرة يا سيدي؟ المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث

صحيحة تنهى عن كتابة كلام النبي ﷺ وأحاديث أخرى صحيحة أيضًا تبيح الكتابة، فجمع هذه بأسانيدها في فصل، وجمع تلك بأسانيدها في فصل ثان، وعقد فصلاً ثالثًا لمناقشة القضية، انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوي، والاستثناء هو الإباحة، وعلل النهي عن الكتابة بأمرين أولهما خوف النبي ﷺ من أن يخلط المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين آيات القرآن الكريم التي كانت تترى ولم يكن قد اكتمل نزولها بعد، وبين أحاديثه ﷺ. أما السبب الثاني فهو حرصه ﷺ على ألا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ. وفي الحالات التي اطمأن فيها النبي ﷺ إلى أن الصحابة لن يخلطوا بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ كان يبيح لهم الكتابة كما فعل مع عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الحالات التي كانت تستعصى فيها الذاكرة كان يبيح الكتابة أيضًا كما فعل بالنسبة لأبي شاة الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله ﷺ ، ولكن ذاكرته كانت في إجازة مفتوحة، وخشي أن يعود إلى اليمن وقد نسي كل ما سمعه من الرسول ﷺ ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: اكتبوا لأبي شاة.

لن يفهم سيزجين من كلام الخطيب أكثر مما نفهم، ولا ينبغي أن نستنبط من النصوص إلا ما تبوح به طواعية.

ثم إن الدكتور أيمن نفسه يعترف في ص ٧٦ بأن عمر بن عبد العزيز كلف محمد بن حزم بمهمة جمع الأحاديث، وأن ابن شهاب الزهري «أول من دوّن الحديث». ولن ينقض هذا الرأي إلا ظهور كتب في الحديث النبوي ترجع إلى القرن الأول الهجري.

٢ـ أنه يرهق المفهرسين من أمرهم عسرًا شديدًا، ويحملهم ما لا طاقة لهم به حين يطالبهم في ص ٥٣٦ بأن يحددوا إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتواريخه. وليس ذلك من مهام المفهرسين للسبب نفسه المذكور في الفقرة السابقة. ففي الأعمال الببليوجرافية يمكن أن تذكر هذه

المعلومة. أما المفهرس فإن مهمته تنحصر في التعريف بالنسخة التي أمامه، وليس مطالبًا بأن يتتبع النُسخ الأخرى من المخطوط أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا؟ ومتى نشر؟ وأين نشر؟

٣ـ أنه يطالب مفهرسي المخطوطات في ص ٥٣٧ بالإشارة إلى تواريخ مجموعات المخطوطات المختلفة وأصحاب هذه المجموعات. وذلك أيضًا من لزوم ما لا يلزم.

وبعد، فقد سعدت بقراءة كتاب الدكتور أيمن فؤاد سيد عن **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات**. وأختم حديثي بما بدأته به، وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه، وبالتوثيق الدقيق لمعلوماته، وبأهمية اللوحات التي أثرى بها الكتاب، وكلِّي أمل في أن ينظر في كل ما ذكرته هنا من تعليقات وتساؤلات حتى تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجًا وأعمق تأصيلاً لعلم المخطوطات.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقه وأن ينفع به وبما يكتب.

* * *

فهرسة المخطوط العربي(*)

يرحم الله علماءنا القدامى، يرحمهم رحمة واسعة، فقد كانوا يحترمون أنفسهم فيما يقولون، وكانوا يتوخون «الأمانة العلمية» فيما يكتبون دون أن يتشدقوا بهذه العبارة التي لاكتها ألسنة المحدثين وحفلت بها كتب مناهج البحث، وأكثرت من تكرارها وترديدها في محاولة لتأصيلها في أذهان الباحثين.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن علماء المسلمين هم الذين وضعوا أصول المنهج العلمي في التأليف قبل أن تعرفه أوروبا بمئات السنين، وقبل أن يوجد «فرانسيس بيكون» وأضرابه من مؤسسي المنهج العلمي ودعاته في الغرب بما يقرب من ألف عام. ومن أراد دليلاً على ذلك فليرجع إلى مقدمة سيرة ابن هشام ليرى ما فعله الرجل بسيرة ابن إسحق حذفًا وإضافة، وليقف على صورة من صور الأمانة العلمية منقطعة النظير في هذا العصر الذي نعيش فيه. فقد حذف المؤلف أشياء مما كتبه ابن إسحق، وأضاف أشياء من عنده، ونصّ على ما حذفه في المقدمة، وحافظ على عبارة ابن إسحق فيما أبقاه له، وحرص على ألا يختلط كلامه بكلام ابن إسحق وألا يحدث بينهما أدنى درجة من درجات الالتباس.

ويعد الإمام البخاري مدرسة في مناهج البحث العلمي بلا منازع، ففيما وضعه من ضوابط لاستبعاد الأحاديث غير الصحيحة، وتنقية أحاديث الرسول

(*) تأليف: ميري عبودي فتوحي. وقد نشر أصل المقال في مجلة «التوباد»، مج١، ع٤ (شوال ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص ٨٢-٨٨ بعنوان: «الكتابة عن المخطوط العربي بين الأصالة والادعاء».

ﷺ مما أدخل عليها، كان يرسي دعائم راسخة، ويضع علامات فارقة على طريق البحث العلمي، وهي علامات ينبغي أن يهتدي بها وينحني لها كل من يتصدى للحديث عن مناهج البحث العلمي في أي عصر من العصور، وفي أي وطن من الأوطان.

ومهمة البحث، أي بحث، أن يضيف جديدًا إلى المعرفة. ومن حق كل باحث أن يتعامل مع رصيد الإنسانية من هذه المعرفة، وأن يستنطقه ويستثمره ويستفيد منه، ولكنه في النهاية لابد أن يضيف شيئًا ما. قلَّ هذا الشيء أو كثر. فالباحث أو المؤلف الحق صاحب رسالة يريد أن يبلغها لمن يتلقى عنه أو يقرأ له، وهو يتخذ من الكلمة المنشورة أو المسموعة وسيلة لإبلاغ هذه الرسالة إلى المتلقِّين. ومن ثم ينبغي لمن ليس عنده شيء يقوله أن يحترم نفسه أولاً، وأن يحترم قارئه ثانيًا فلا يتصدى للتأليف والكتابة.

تلك مقدمة أراها ضرورية بين يدي هذا الحديث، لأنها تحدد مبادئ ينبغي أن نتفق عليها قبل الدخول في الموضوع، وهو موضوع ليس بالجديد، فقد كتب فيه غيري من قبل، وسيكتب فيه غيري من بعد، ولابد أن تتواصل الكتابة وأن ترتفع الأصوات، لأننا أمام ظاهرة تشكِّل مرضًا استشرى ـ بكل أسف ـ في عالم التأليف العربي المعاصر، وهي ظاهرة السرقات العلمية.

وإذا كانت القوانين الوضعية تعاقب على السرقة المادية، فإنها قد أخفقت ـ حتى الآن على الأقل ـ في تطبيق العقاب الرادع على السرقات الفكرية، وهي أبشع أنواع السرقات، لأنها تسطو على ثمار العقل البشري أغلى ما يملكه الإنسان.

ورحم الله نقادنا القدامى الذين كانوا يعيبون على الشاعر أن يسرق معنى من المعاني أو عبارة من العبارات التي سبقه إليها شاعر آخر، والذين تناولوا السرقات الشعرية وصنفوها وأسهبوا في عرض نماذجها، ليكون ذلك درسًا للشعراء، وعبرة لهم ولغيرهم.

أما نحن، وما أدراك ما نحن، نحن المؤلفين والناشرين، فأُذُن من طين وأُذن من عجين كما يقول المثل العامي. كثير من الناشرين عموا وصمُّوا، عميت أبصارهم ومن قبلها بصائرهم، فمضوا يزيفون طبعات الكتب، ويسخِّرون منجزات العصر الحديث في مجال التصوير في خدمة عملهم الآثم الشرير، دون أن يرعوا للمؤلفين ولا للناشرين الأصليين حقوقًا أدبية أو مادية. فيكفي أن ينشر كتاب في دولة عربية، وأن يستشعر ناشر في دولة عربية أخرى طلبًا على الكتاب، فيسارع إلى تصويره أو تزويره، ويغمر به الأسواق. وذلك عمل غير أخلاقي يحترفه - بكل أسف - بعض الناشرين العرب، ويجدون في بعض العواصم العربية بيئة ملائمة لتنفيذ الجريمة. وسرعان ما ينتشر في الأسواق أبناء سفاح ينافسون الأبناء الشرعيين وقد يغلبونهم بالكثرة وجودة الإخراج ورخص الأسعار. وتكون النتيجة أن تخلو الساحة من الطبعات الأصلية، وأن يفسح المجال للطبعات المزورة التي لا يُعرف لها نسب ولا مصدر. ويقف المؤلفون والناشرون الأصليون حيارى أمام حرماتهم المنتهكة، وحقوقهم الضائعة، لايجدون من يشكون إليه من البشر، فترتفع شكواهم إلى الله، وهو حسبهم ونِعم الوكيل. أما المزورون والمزيفون فهم لايخشون الله ولا يرعونه في أعمالهم، لأنهم لو كانوا يخشونه ما أقدموا على فعلتهم المنكرة، ولا ارتكبوا هذا الإثم الذي سيطوقونه يوم القيامة. ومثل هؤلاء الذين لا يقفون عند حدود الله، ينبغي أن توضع لهم التشريعات الرادعة التي تنزل بهم العقاب في الدنيا قبل أن يحلّ بهم عقاب الله في الآخرة.

وإذا كنا نستنكر على بعض الناشرين أن يمارسوا مثل هذه الأعمال غير الأخلاقية، فما بالنا حين تصدر تلك الأفعال عن مؤلفين صناعتهم الأساسية هي العلم والتعليم؟!

إن الناشر حين يزوِّر كتابًا بتصويره وطرحه في الأسواق يرتكب جريمة مخلّة بالشرف يعاقب عليها القانون. فماذا نقول في مؤلف ينتحل كتابًا أو بعض كتاب لمؤلف آخر، ولا يستحي من أن ينسبه إلى نفسه ناسيًا أو متناسيًا أننا نعيش في

عالم يسترق السمع، وفي عصر تعددت فيه قنوات الاتصال، وسقطت فيه الحواجز بين الدول شرقيِّها وغربيِّها على السواء، ولم يعد بالإمكان إخفاء جريمة كهذه لفترة طويلة مهما تباعدت الأماكن. فحين يصدر كتاب في أي مكان على وجه الأرض، تحرص أدوات الضبط الببليوجرافي على تسجيله والتعريف به، ويسعى الناشرون إلى تسويقه وترويجه، ويسارع طلاب العلم إلى قراءته والاستفادة منه. في مثل هذا العصر الذي برح فيه الخفاء، يصبح من الصعب طمس الحقائق مهما حاول المنحرفون تعتيمها.

نعم، من حق المؤلف أن يعتمد على دراسات السابقين وأن يستفيد منها بشرط أساسي هو أن يردّ ما نقله من الأفكار والنصوص إلى مصادرها. وتلك أبسط مظاهر الأمانة العلمية. أما أن يترجم كتابًا أجنبيًا وينسبه لنفسه اعتمادًا على أن قلة من الناس هي التي ستكتشف الأصل وتعرف الحقيقة، أو أن ينقل رسالة علمية قدمت لإحدى الجامعات وينشر ما نقله في كتاب يحمل اسمه استنادًا إلى أن الرسالة قابعة في مكتبة الجامعة التي قدمت إليها ولم تنشر بعد، أو أن يسطو على كتاب نشر في دولة شقيقة اعتمادًا على أن الكتاب قد نفد أو أنه محدود التوزيع، أو أن احتمال خروجه من وطنه ووصوله إلى أيدي القراء في دولة أخرى احتمال قليل، فتلك كلها عيوب أخلاقية لا تليق بحملة العلم والمشتغلين به.

وأراني قد اقتربت من مركز الدائرة، وأرى إصبع الاتهام توشك أن تشير إلى الجناة في هذه القضية التي تعتبر نموذجًا ومثالاً للسطو العلمي في أحد مجالات علوم المكتبات. فمنذ ربع قرن من الزمان اشتغل كاتب هذا المقال بدراسة المخطوط العربي، وسجله كرسالة علمية حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩م، ثم أتيح للرسالة أن تنشرها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في عام ١٩٧٨م. وبعد هذا التاريخ بسنوات، صدرت في القاهرة وبغداد والرياض عدة مؤلفات اعتمدت على تلك الدراسة بدرجات متفاوتة، فمنها ما سطا على أفكارها وحاول أن يصوغها بعبارته، ومنها ما نقل

عنها فقرات بل صفحات بنصّها دون الإشارة إلى المصدر الذي نقل عنه. وفي ذلك انتهاك للحياء وإهدار للأمانة العلمية.

ومما يثير الغرابة والاشمئزاز معًا أن بعض هؤلاء المؤلفين أعضاء في هيئات التدريس بالجامعات ويعرفون أصول البحث العلمي وأهمية توثيق النصوص. ولكن ماذا تغني المعرفة إذا غاب الضمير العلمي؟

وأنا أكتفي بنموذج واحد يرجع إليه الفضل في كتابة هذا المقال. فقد صدر في بغداد في عام ١٩٨٠م كتاب بعنوان **فهرسة المخطوط العربي**، تأليف ميري عبودي فتوحي. وهي حاصلة على دبلومين في المكتبات من جامعة القاهرة وتعمل بالجامعة المستنصرية (كما ذكرت على صفحة عنوان كتاب آخر لها). وقد أتيح لها أن تحضر الدورة التدريبية التي نظمها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٤م، وأن تسمع محاضرة أو أكثر عن المخطوط العربي، ولعلها سمعت عن رسالة الدكتوراه التي عملت في الموضوع، ولعلها زارت مكتبة جامعة القاهرة واطلعت على الرسالة، وربما اطلعت على المحاضرات التي سبق أن ألقاها صاحب الرسالة بالمعهد في دورتين سابقتين عقدتا في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢م وهي مطبوعة بالمعهد. وتلك كلها عناصر أسهمت في نسج خيوط المأساة. فالكتاب من أول كلمة فيه حتى ص ٤٨ منقول من الرسالة. وللحق أقول إن المؤلفة أشارت إليها في هوامش ثلاث من صفحات هذا الكتاب هي ص٩، ٢٤، ٣٥، وورد اسم صاحبها في النص في صفحة ٤٠ دون ذكر المصدر والصفحة المنقول عنها.

ولكي أضع النقط على الحروف أقول إن ما كتبته المؤلفة تحت عنوان: «المخطوط العربي» (ص ٩-١٧)، و«كتابة المخطوط» (ص٣١-٤٠)، و«ألوان الفن في المخطوطات العربية» (ص ٤١-٤٨) يكاد يكون نقلا حرفيًا من الرسالة المحفوظة بمكتبة جامعة القاهرة[1].

(١) راجع جميع العناوين تجدها متطابقة. وحتى ما كُتب عن أحجام المخطوطات (ص ٤٠) منقول بالنص. بل إن المؤلفة وقعت في بعض الأخطاء التي وردت بالرسالة وصوّبت عند نشرها.

أما حديثها عن فهرسة المخطوطات (ص٥٤-٦٤) فمنقول هو الآخر بالحرف الواحد من البحث الذي قدمه كاتب هذا المقال إلى «الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية» بدمشق سنة ١٩٧١م ونشر ضمن أعمالها سنة ١٩٧٢م، ص ٢٨٤-٢٩٥. ولا يستثنى من ذلك إلا ما كتبته المؤلفة عن الإعداد المهني لأمناء المخطوطات (ص ٦٢-٦٣)، وهو خارج عن الموضوع.

ومعنى هذا باختصار أن الكتاب كله منقول نقلاً حرفيًا، بدءًا من تعريف المخطوط العربي في ص٩ وانتهاء بمشاكل فهرسته ص٦٣، وأن المؤلفة ليس لها فيه إلا إثم النقل غير المشروع من كتابات الآخرين.

وذرًا للرماد في العيون، وإمعانًا في التمويه والتضليل، نراها في ص٦٣ تنقل عن بحث «فهارس المخطوطات» عبارة تتحدث عن عجز المكتبات الكبرى عن الاستمرار في فهرسة مخطوطاتها بالطريقة التفصيلية القديمة، وبدلاً من أن تنسبها إلى مصدرها نراها تردفها بقولها:

«يقول الأستاذ كوركيس عواد إن العجز آت من قلة الأيدي الماهرة العاملة في هذا الميدان». وتلك محاولة لتحويل الانتباه عن المصدر الحقيقي المنقول عنه إلى مصدر آخر لا تسمِّيه.

أما بقية الكتاب فنماذج من فهارس المكتبات تشغل الصفحات ٦٥-١٤٤، يليها بطاقة لفهرسة المخطوطات منقولة عن محاضرات ألقيت بالدورة التدريبية الثالثة لمعهد المخطوطات عام ١٩٧٤م، كما تعترف بذلك الكاتبة في ص١٥٠.

وإذا كان هذا الكتاب من الناحية العلمية يعتبر عملاً غير أخلاقي تورطت فيه مؤلفته عمدًا مع سبق الإصرار كما يقول رجال القانون، فإنه من الناحية الفنية يمثل مأساة أخرى لكاتبة لا تخجل من تكرار استخدام ضمير المتكلم في مقدمتها التي زعمت فيها أنها من أهل الخبرة والاختصاص في الفهرسة، وأنها ستضع تصميمًا لبطاقة فهرسة للمخطوط بعد أن تستعرض مشاكل هذه الفهرسة. وإلا فما تقول في كتاب عنوانه: فهرسة المخطوط، ولا تستطيع صاحبته أن تكتب قائمة

بالمراجع تراعي فيها أبسط قواعد الفهرسة التي يتعلمها طلاب السنوات الأولى في أقسام المكتبات، بل التي يعرفها كثيرون ممن لم يحصّلوا من الدراسات المكتبية غير دورات تدريبية لبضعة أسابيع؟!

ونظرة واحدة إلى قائمة المراجع المذكورة في آخر الكتاب (ص١٧٠-١٧٣) تكفي للدلالة على صدق هذا الكلام. فأنت لا تعرف على أي أساس رتبت تلك المراجع، فالمداخل معظمها بالعنوان، وليس ذلك في حدّ ذاته عيبًا، وإنما العيب أن نجد وسط هذا الترتيب كتابًا مدخله بالمؤلف (رقم ٢٦) ومقالاً مدخله بعنوان المجلة التي نشر فيها (رقم ١٣) وليس بعنوان المقال نفسه[1]، مع أن بقية المقالات المذكورة في هذه القائمة دخلت بعناوين المقالات لا بعناوين الدوريات التي نشرت فيها (كما في أرقام ١٠، ٣٥، ٣٦).

هذا عن المداخل وطريقة الترتيب. فماذا عن بيانات الوصف الببليوجرافي؟ ماذا عن بيانات الفهرسة وترتيبها، وهي أمور بدأ تقنينها منذ أكثر من مائة عام، ولها تقنين معروف عالميًا باسم **قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية** AACR صدرت منه طبعتان آخرهما سنة ١٩٧٨م؟

نلاحظ أولاً: أن البيانات الببليوجرافية غير كاملة وغير منضبطة، فأحيانًا يُكتفى بعنوان الكتاب واسم المؤلف دون ذكر الطبعة وبيانات النشر كما في أرقام ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٤١، ٤٢. وحينما تذكر بيانات الوصف الببليوجرافي نجدها مضطربة وغير موحدة، فقد ذكر مقالان لحبيب زيات نشرا في مجلة المشرق ووردا في قائمة المراجع تحت رقمي ١٠، ٣٥، وفي المرة الأولى ذكر عنوان المقال ثم اسم المؤلف متبوعًا بـ: المشرق، السنة الثامنة والأربعون، ١٩٥٤م. وفي الحالة الثانية ذكر بعد اسم المؤلف: مجلة المشرق، ١٩٤٧م، بإضافة كلمة «مجلة» وحذف سنة النشر. وفي رقمين متتاليين هما ٣٥، ٣٦ (ص١٧٣) مقالان ذكرت بيانات أولهما كما يلي: عنوان المقال. اسم الكاتب.

---

(١) وردت البيانات كما يلي: اسم المجلة. السنة. التاريخ. رقم العدد. عنوان المقال. المؤلف.

عنوان المجلة. التاريخ، وذكرت بيانات الثاني على النحو التالي: عنوان المجلة، اسم المؤلف، مكان النشر، التاريخ.

والغريب بعد هذا كله، أن تجرؤ المؤلفة على أن تقول في مقدمتها: «وقد حاولت في هذا البحث وضع تصور شخصي لما يمكن أن تكون عليه بطاقة فهرسة المخطوط.. وقد مهدت للبحث بتقديم عن المخطوط العربي وكتابته، وحركة التأليف والترجمة، والوراقة، وصناعة المخطوط وكتابته، مع الاهتمام الخاص ببعض النواحي الفنية.. ثم تعرضت لأهم مشكلات الفهرسة، وهي كيفية إدخال أسماء المؤلفين في الفهارس (المدخل)، وكذلك مشكلة التعرف على عنوان المخطوط ومعالجة مداخله، وبحثت أيضًا مشكلة فهرسة المجاميع التي تحوي كتبًا مختلفة في مجلد واحد..». ولاحظ هنا استخدام ألفاظ «البحث» و «التصور الشخصي» للباحثة، ولاحظ بعد ذلك عناصر الحديث عن المخطوط العربي وقارنها بالعناصر التي تناولها كاتب هذا المقال في رسالته التي قدمها للجامعة قبل صدور كتابها بثلاثة عشر عامًا، والتي نشرت قبله بعامين، ثم لاحظ تفصيل مشكلات الفهرسة وقارنها بالمشكلات التي طرحها المؤلف وعالجها في بحثه الذي قدمه لحلقة دمشق سنة ١٩٧١م لترى أنها لم تخرج عنها في قليل أو كثير. ثم تعال لنسأل المؤلفة الفاضلة عما أضافته في أي نقطة من تلك النقاط؟ وعن النقص الذي أكملته، والخطأ الذي صوّبته في كل ما سوّدت من صفحات؟ وهي أسئلة حيرى أتمنى أن تجيبنا عنها المؤلفة ولو بكلمة واحدة.

ماذا أقول؟ أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. وأقول للكاتبة المحترمة: إن مجال دراسة المخطوط العربي مجال رحب، ويفتقر إلى دراسات كثيرة تكشف غموضه وتضيء جوانبه وتستكمل معلوماتنا عنه. ولقد كان الأجدر بك أن تحاولي إكمال النقص وسد الخلل في الدراسات السابقة، وكان الأولى أن تحاولي

دراسة فترة من فترات تاريخ المخطوط لم تُدرس بعد، وما أكثرها[1]، أو أن تتصدي لدراسة مشكلة من مشاكل التعامل مع المخطوطات في المكتبات[2]، بدلا من ترديد كلام توصل إليه غيرك قبلك بأكثر من عشر سنين.

ليتك يا سيدتي فعلت شيئًا من ذلك. ليتك اجتهدت فأصبت أو حتى أخطأت في الاجتهاد. إذن لأثنيت عليك الثناء الجميل، ولشكرك الباحثون المتعطشون إلى الدراسات الجادة عن المخطوط العربي. ولكنك لم تفعلي، وما أظنك قادرة على أن تفعلي شيئًا من ذلك، لأنك تؤثرين الطريق السهل، وتتصورين أن أحدًا لن يكتشف هذا الفعل القبيح. وحتى لو اكتُشف فكم من القراء سيكتشفه؟

وأرجو أن تأذني لي يا سيدتي في ختام كلمتي هذه بأن أتلو على مسمعك آية كريمة من آيات الذكر الحكيم، على أمل أن تسمعيها جيدًا وأن تعي معناها، وهي قول الحق جلّ وعلا في قرآنه الكريم:

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾[3].

صدق الله العظيم

* * *

(١) هناك رسالتان سجلتا في كلية الآداب جامعة القاهرة عن تاريخ المخطوط العربي، إحداهما عن المخطوط العربي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، والثانية عن المخطوط العربي من بداية الحكم العثماني حتى ظهور الطباعة في المشرق العربي.

(٢) هناك رسالة عن خطوط المصاحف قدمت إلى كلية الآداب جامعة القاهرة.

(٣) سورة الرعد، آية ١٧ .

ثانيًا: التــــراث

نشأة علم الببليوجرافيا
عند المسلمين (*)

علم الببليوجرافيا أو علم قوائم الكتب بكل ما يتضمنه إعداد القوائم من طرق الجمع والتنظيم. وبكل ما يتطلبه من معلومات تقدّم عن الكتب والمؤلفين علم حديث في الغرب لم يكد يبلغ من العمر قرنين كاملين، ولكنه علم قديم في لغة العرب (وإن لم يعرف فيها بهذا الاسم) يرجع تاريخه المحقق إلى أكثر من عشرة قرون. وربما امتدت بداياته الأولى في أعماق التاريخ العربي إلى ما قبل ذلك بقرنين آخرين.

ويكاد ينعقد إجماع الباحثين على أن فهرست ابن النديم هو أول عمل ببليوجرافي في اللغة العربية، ويكاد ينصرف اهتمامهم في دراسة تاريخ هذا العلم وتطوره على أيدي المسلمين إلى أعمال بعينها تمثل علامات بارزة على الطريق الطويل الذي قطعه التجميع الببليوجرافي عبر عشرة قرون كاملة ابتداء من ابن النديم في فهرسته، ومروراً بطاشكبرى زاده في مفتاح السعادة وحاجي خليفة في كشف الظنون، ووصولاً إلى إسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين، وانتهاء بيوسف سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة.

ونقطة البدء في تاريخ هذا العلم عند المسلمين تحتاج إلى وقفة متأنية، فكتاب الفهرست في صورته التي وصلنا عليها برغم كل ما فيها من مظاهر النقص والقصور لايمكن إلا أن يكون ثمرة جهود متصلة ومحاولات سابقة أصغر منه حجمًا وأضيق مجالاً. فقد أراد ابن النديم لكتابه أن يكون حصراً لكل ما ألف

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد ٣-٤. السنة الثانية، شوال ١٣٩٦هـ (أكتوبر ١٩٧٦م) ص ١٧٦-١٨٣.

في اللغة العربية وكل ما ترجم إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ. وعملٌ تُرسم حدوده بهذا الاتساع والشمول لايمكن أن يكون باكورة الأعمال الببليوجرافية في لغة من اللغات.

ولكي نصل في تلك القضية إلى حقيقة نطمئن إليها لابد لنا من أن نتخذ من كتاب **الفهرست** نفسه منطلقًا للبحث، نغوص فيه حينًا، ونتقدم عليه في الزمن حينًا آخر، ونتأخر عنه في بعض الأحيان، ونحن نفعل ذلك لأننا لا نريد أن نبدأ بالشك وإنما نريد أن نصل إلى اليقين، لا نريد أن نبدأ بالخلاف وإنما نريد على العكس من ذلك أن نبدأ بما هو متفق عليه، ولا بأس من أن ينتهي بنا البحث إلى ما قد يكون مخالفًا لما تواضع عليه الباحثون في هذا العلم.

فلنبدأ إذن بفهرست ابن النديم فهو كتاب لايشك فيه أحد ولا يختلف حوله اثنان.

وأول ما يلفتنا في هذا الكتاب أن مؤلفه سماه **الفهرست**. والفهرس كلمة فارسية معربة ومعناها في اللغة «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب»[1]، وتطلق أيضًا على قائمة محتويات الكتاب، وإلى هذا المعنى الأخير يتجه قولهم (فهرس كتابه) كما أوضح الفيروزآبادي في قاموسه المحيط. والمعنى الأول للفظ هو الذي يعنينا الآن، وإن كان التعريف الذي سقناه لا يفرق بين مدلولين متميزين في العصر الحديث هما الفهرس والببليوجرافيا. فالفهرس هو الذي يحصي كتب مكتبة بعينها. أما القائمة الببليوجرافية فهي التي تحصي ما كتب عن موضوع من الموضوعات أو شخص من الأشخاص أو بلد من البلاد أو فترة من فترات التاريخ بصرف النظر عن وجودها أو عدم وجودها في مكتبة من المكتبات. وقد يكون لشخص من الأشخاص من غزارة الإنتاج ما يجعله صالحًا لأن يكون موضوع قائمة ببليوجرافية تحصر نتاجه الفكري وتعرّف به.

---

(١) لسان العرب، جـ٦، ص١٦٧ (ط. دار صادر ودار بيروت. ١٩٥٥/١٩٥٦م). والقاموس المحيط. جـ٢. ص ٢٣٨ (ط. التجارية د. ت).

فالقوائم الببليوجرافية والفهارس المطبوعة تتفق معًا في أنها (تجمع فيها الكتب)، ومن ثم يصدق عليها التعريف اللغوي لكلمة الفهرس. ولهذا نجد اللفظ في تراثنا العربي يطلق على فئتين دون تمييز بينهما، فيقال: فهرس مؤلفات فلان وفهرس مكتبة كذا، وهو في الاستعمال الأول يعني ما نعرفه اليوم بالببليوجرافيا، وفي الاستعمال الثاني يقصد به المعنى الاصطلاحي الحديث لكلمة الفهرس. وللعرب عذرهم في هذا فلم تكن الببليوجرافيا كعلم له أصوله وقواعده ومناهجه قد عرف بعد.

ولقد وجدت فهارس للمكتبات الإسلامية منذ عصر مبكر، فقد تحدث الحسن ابن سهل بأن خزانة الحكمة في بغداد كان لها فهرس في زمن الخليفة المأمون[1]. وذكر ابن الجوزي أنه في سنة ٣٨٣هـ اشترى سابور بن أردشير وزير بني بويه دارا في الكرخ بين السورين وعمرها وبيضها وسماها دار العلم ووقفها على أهله «ونقل إليها كتبًا كثيرة ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرستا»[2]، وروى ياقوت عن أبي الحسن البيهقي أن فهارس مكتبة الصاحب بن عباد (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) التي وقفها على مدينة الريّ بلغت عشرة مجلدات كاملة[3]. كذلك روى ابن خلدون عن ابن حزم عن بُكيَّة الخصي الذي كان على خزانة العلوم والكتب في قصر الخلافة الأموية بالأندلس في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري «أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربعة وأربعون فهرسة، في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين لا غير»[4].

---

(١) ذكر الحسن بن سهل أن المامون سأله يومًا عن أشرف كتب العجم فذكر له منها كتاب (جاويذان خرد) فدعا بفهرست كتبه وجعل يقلبه فلم ير لهذا الكتاب ذكرا فقال: كيف يسقط ذكر هذا الكتاب من الفهرست؟ راجع: محمد كرد علي: رسائل البلغاء ص ٤٨٠ (ط٤. لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٤م).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. جـ٧، ص١٧٢. (ط. حيدر آباد، ١٣٥٧هـ).

(٣) معجم الأدباء. جـ٦، ص٢٥٩ (ط٢. دار المأمون، ١٩٣٦م عن طبعة مرجليوت الثانية).

(٤) تاريخ ابن خلدون، جـ٤، ص١٤٦ (ط. بولاق، ١٢٨٤هـ).

ومع أن فهارس المكتبات كانت في أغلب الأحيان على شكل دفاتر وكراريس إلا أن بعض المكتبات كانت تلصق على باب كل خزانة من خزائن كتبها فهرسًا بمحتوياتها. فالمقريزي يحدثنا في خططه أن تلك الطريقة كانت متبعة في خزائن القصر الفاطمي بالقاهرة[1]. ويحدثنا المقدسي (المتوفى حوالي سنة ٣٨٠هـ) أنه رأى خزانة كتب عضد الدولة البويهي (المتوفى سنة ٣٧٢هـ) بشيراز، وأنها كانت عبارة عن أزج طويل فيه خزائن طول كل منها قامة في عرض ثلاثة أذرع، لكل نوع بيوت وفهرستات فيها أسامي الكتب[2].

تلك نماذج للاستعمال الأول للفظ (الفهرس) في التراث العربي القديم أردت بها مجرد التمثيل لا الحصر.

فإذا انتقلنا إلى الدلالة الثانية للفظ وجدناها متمثلة في كتاب الفهرست لابن النديم، وفي رسالة للبيروني في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازي[3]، وفي فهرست كتب الشيعة لأبي جعفر الطوسي، وفهرسة ما رواه ابن خير الإشبيلي عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، وغيرها من الكتب المتأخرة التي سميت فهارس وهي في الحقيقة قوائم ببليوجرافية. وأقدم هذه الأعمال جميعًا فهرست ابن النديم[4]. ونظرًا لأنه لم يرد في كشف الظنون وذيله أي فهرس آخر يتقدم عليه في الزمن فقد اعتقد الباحثون أنه أول عمل ببليوجرافي ظهر في اللغة العربية. وذلك يدفعنا إلى محاولة الوقوف على مدى صحة هذا الاعتقاد.

---

(١) خطط المقريزي. جـ٢، ص٢٥٤ (ط. بولاق. ١٢٧٠هـ) وقد أنشئت تلك الخزائن في القرن الرابع الهجري.

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٤٤٩ (ط. بريل، ١٩٠٦م بتحقيق م.ج. دي جوج).

(٣) نشر بول كراوس. باريس، مطبعة القلم. ١٩٣٦م.

(٤) فقد ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧هـ والكتب الثلاثة الأخرى يتأخر مؤلفوها في الزمن عن ابن النديم، فالبيروني ولد سنة ٣٦٢هـ وتوفي سنة ٤٤٠ هـ. والطوسي ولد سنة ٣٨٥ هـ وتوفي سنة ٤٦٠هـ. وابن خير ولد سنة ٥٠٢هـ وتوفي سنة ٥٧٥هـ.

فالذي تؤكده مصادر التراث العربي والذي يقطع به فهرست ابن النديم نفسه، أنه سُبق بمحاولات ببليوجرافية رائدة ضاع معظمها وبقيت شواهد تدل عليها نذكر منها:

أولاً: أن الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ) قد ذكر مؤلفاته في أول كتابه الحيوان «ليكون ذلك كالفهرست» على حد تعبير أبي بكر بن الإخشاد فيما يرويه عنه ياقوت في معجمه[١]. وسواء قصد الجاحظ حصر كتبه أو لم يقصد، فلقد كان التصور الببليوجرافي غير واضح في ذهنه، فهو لم يحص مؤلفاته كلها، ربما لأنه لم يقصد الحصر والاستقصاء، وربما لأن ما لم يذكره يتأخر في زمن تأليفه عن كتاب الحيوان. ثم إنه لم يخضع ما ذكره منها (على كثرته) لأي نوع من الترتيب زمنيًا كان أم هجائيًا أم موضوعيًا. وما ينبغي لنا أن نعيب على الجاحظ محاولته هذه، لأنها جاءت في فترة متقدمة جدًا من التاريخ العربي، وفي عصر لم يكن يهتم فيه أحد بحصر مؤلفاته أو مؤلفات غيره أو بتجميع الكتابات في موضوع من الموضوعات. وليس من العدل أن نقيس عملاً تم في أوائل القرن الثالث الهجري بمقاييس أواخر القرن الرابع عشر.

ثانيًا: أن كتب التراجم السابقة على ابن النديم والمعاصرة له كانت تذكر في بعض الأحيان أسماء كتب المؤلفين أو تقتصر على أهم هذه المؤلفات، ولكن الصفة الببليوجرافية لم تكن مقصودة ولا مكتملة في تلك الكتب. ففي كتاب مراتب النحويين ـ مثلاً ـ يذكر لنا أبو الطيب اللغوي[٢] بعض مصنفات النحاة الذين يترجم لهم مثل كتابي الإكمال والجامع لعيسى بن عمر[٣]، والغريب المصنف وغريب القرآن وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام[٤]. ولكن أبا الطيب لم يتعمد ذكر الكتب ولم يقصد إليه قصدًا، وإنما كانت أسماء المؤلفات تأتي عرضًا لتخدم الترجمة، بدليل أننا نجده يقول في ترجمة الأخفش الأوسط: أبي الحسن سعيد بن مسعدة «ولم يكن الأخفش ناقصًا في اللغة أيضًا، وله فيها

(١) معجم الأدباء، جـ١٦، ص ١٠١.
(٢) من رجال القرن الرابع الهجري.
(٣) مراتب النحويين، ص ٢٣ (ط. مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥م).
(٤) مراتب النحويين، ص ٦٣.

كتب مستحسنة»(1) دون أن يذكر هذه الكتب أو يسميها. وما فعله أبو الطيب في **مراتب النحويين** فعله الزبيدي في **طبقات النحويين واللغويين**(2).

وفي السنة نفسها التي ألف فيها ابن النديم كتابه، ألف ابن جلجل كتاب **طبقات الأطباء والحكماء** واهتم فيه بذكر أسماء أهم الكتب التي ألفها أو ترجمها كل من ترجم لهم، كما يتضح من ترجمات يوحنا بن ماسويه ويوحنا بن البطريق وحنين بن إسحق ومحمد بن زكريا الرازي وإسحق بن سليمان الإسرائيلي(3).

ثالثًا: أننا نجد في كتاب **الفهرست** نفسه إشارات متعددة إلى أعمال ببليوجرافية سابقة اعتمد عليها ابن النديم ونقل عنها، ومن الأمثلة على ذلك:

(1) ما يذكره من أن جابر بن حيان المتوفى سنة ٢٠٠هـ «له فهرست كبير يحتوي على جميع ما ألف في الصنعة وغيرها، وله فهرست صغير يحتوي على ما ألف في الصنعة فقط»(4). ويفهم من كلام ابن النديم أن جابرًا هو الذي جمع قائمة مؤلفاته وأن ابن النديم قد نقلها عنه بدليل قوله: «قال جابر في كتاب فهرسته»(5)، ومما يؤكد ذلك أن عبارة (قال جابر) تلقانا أكثر من مرة في أثناء ذكر مؤلفاته، وأن الضمير المستعمل دائمًا هو ضمير المتكلم الذي يعود على جابر نفسه في مثل قوله: «ثم ألفت بعد ذلك... وألفت...».

(2) قوله في معرض الحديث عن الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: «قال محمد بن إسحق: قرأت بخط ابن أبي يوسف ما هذه نسخته: كتاب الرسالة، كتاب الطهارة، كتاب الإمامة...»(6). يفهم منه أن ابن أبي يوسف كان قد جمع كتب الإمام الشافعي في ثبت ببليوجرافي اعتمد عليه ابن النديم في إحصاء كتب الإمام.

---

(1) مراتب النحويين. ص ٦٨.

(2) راجع ص ١٥ (ط. الخانجي، ١٩٥٤م بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) تجد فيها ذكرًا لكتابي عيسى بن عمر. وقد توفي الزبيدي سنة ٣٧٩هـ.

(3) طبقات الأطباء والحكماء. ص ٦٥-٦٧، ٦٩، ٧٧، ٨٧ (ط. المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م بتحقيق فؤاد سيد).

(4) الفهرست، ص ٣٥٥ (ط. مكتبة خياط ببيروت، مصورة بالأوفست من طبعة فلوجل).

(5) الفهرست، ص ٣٥٧.

(6) الفهرست، ص ٢١٠.

(٣) أنه يذكر فهرستًا لكتب جالينوس وترجماتها إلى العربية عمله حنين بن إسحق لعلي بن يحيى المنجم في القرن الثالث الهجري، ورجع إليه ابن النديم وانتقده لأنه لم يذكر أن حبيشًا هو الذي نقل كتاب التشريح الكبير إلى العربية[١]. جاء ذلك في حديثه عن جالينوس، وعند ذكر كتب حنين ورد من بينها «كتاب إلى ابن المنجم في استخراج كمية كتب جالينوس»[٢]، وهو نفس الفهرست الذي سبقت الإشارة إليه.

ولم يكن هذا هو العمل الببليوجرافي الوحيد لحنين بن إسحق (المتوفى سنة ٢٦٠هـ)، فقد ذكر ابن النديم من بين مؤلفاته كتاب ذكر ما ترجم من الكتب[٣]. ومعنى هذا أن حنينا كان قد جمع قائمة ببليوجرافية بما ترجم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية حتى منتصف القرن الثالث الهجري على وجه التقريب.

ومع أن ابن النديم لا يذكر عن هذا الكتاب إلا أنه «مقالتان»، وهو وصف لا يكفي في التعرف عليه، إلا أننا يمكن أن نستنتج منه أنه كان في قسمين رئيسيين، وأكبر الظن أن كل قسم منهما كان للغة من اللغات، فقسم لما ترجم من اليونانية ـ مثلاً ـ وقسم آخر لما ترجم من السريانية. أما كيف كانت طريقة التنظيم في كل قسم من هذين القسمين، فذلك ما لم يحدثنا عنه ابن النديم وما لا سبيل إلى الاجتهاد فيه.

(٤) قوله في أخبار داود بن علي (المتوفى سنة ٢٧٠هـ) «قرأت بخط عتيق يوشك أن يكون كتب في زمان داود بن علي: تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي، وقد أثبتُّها على ترتيب ما قرأت»[٤]. وبعد أن ينقل عن هذا المصدر ما يقارب المائة والخمسين كتابًا، بعضها فصول صغيرة، وبعضها الآخر يبلغ آلاف الأوراق، يعود فيقول:

«قال محمد بن إسحق: نسخت هذه الكتب من جزء عتيق بخط محمود المروزي، وأحسب هذا الرجل على مذهب داود إلا أنه غير معروف»[٥].

---

(١) الفهرست، ص٢٩٠.
(٢) الفهرست، ص٢٩٥.
(٣) الفهرست، ص ٢٩٤.
(٤) الفهرست، ص٢١٦.
(٥) الفهرست، ص٢١٧.

ومعنى ذلك أن أحد تلاميذ داود بن علي أو أتباعه جمع كتبه في قائمة ببليوجرافية جعل لها عنوانًا يدل عليها دلالة واضحة وهو تسمية كتب أبي سليمان داود بن علي.

(٥) قوله عن عبدان أحد مؤلفي المذهب الإسماعيلي في القرن الثالث الهجري: «ولعبدان فهرست يحتوي على ما صنفه من الكتب»(١)، وبعد أن يذكر ثمانية من كتب عبدان يقول: «فهذه الكتب بلغة وهي الموجودة والمتداولة، وباقي ما في الفهرست فقلَّ ما رأينا أو عرفنا إنسان أنه رآه»(٢).

(٦) أنه يذكر مؤلفات أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (المتوفى سنة ٣١١هـ) نقلاً عن فهرسته إذ يقول: «ما صنفه الرازي من الكتب، منقول من فهرسته»(٣). وبعد أن ينتهي من نقلها يقول: «تم ما وجد من فهرست الرازي»(٤).

ويبدو أن الرازي هو الذي عمل هذا الثبت الذي رجع إليه ابن النديم ونقل عنه، فقد كان الرجل يدرك أهمية إحصاء الكتب، ولذلك نرى له «كتابًا في استدراك ما بقي من كتب جالينوس مما لم يذكره حنين ولا جالينوس في فهرسته»(٥)، وهو بمثابة ملحق أو ذيل للببليوجرافية الخاصة بمؤلفات جالينوس، وإن كانت العبارة هنا تثير تساؤلاً حول الببليوجرافية الأصلية، وهل كانت من عمل حنين كما سبق أن ذكر ابن النديم أم من عمل جالينوس نفسه؟

(٧) ما يذكره في ترجمة أبي النضر محمد بن مسعود العياشي السمرقندي (المتوفى نحو سنة ٣٢٠هـ)(٦) من أن أبا أحمد جنيد بن محمد بن نعيم كتب إلى أبي الحسن علي بن محمد العلوي «كتابًا في آخره: نسخة ما صنفه العياشي»، ويبدو أن ابن النديم قد اطلع على هذا الكتاب وأخذ عنه بدليل أننا نجده يقول بعد ذلك مباشرة: «وقد ذكرته على ما رتبه صاحبه هذا»(٧). ثم يمضي في ذكر

---

(١) الفهرست، ص١٨٩.
(٢) الفهرست، ص١٨٩..
(٣) الفهرست، ص٢٩٩.
(٤) الفهرست، ص٣٠٢.
(٥) الفهرست، ص٣٠٠.
(٦) من فقهاء الشيعة الإمامية.
(٧) الفهرست، ص١٩٤.

مصنفات العياشي التي تبلغ مائة وواحداً وثمانين كتاباً، حتى إذا انتهى من سردها روى عن حيدر بن محمد بن نُعَيم السمرقندي أحد غلمان ابن مسعود العياشي أن كتبه «مائتان وثمانية كتب وأنه ضل عنه من جميعها سبعة وعشرون كتاباً»(١).

(٨) أنه يذكر مؤلفات أفلاطون «على ما ذكر ثاون ورتبه»(٢). ومعنى ذلك أن ثاون قد جمع مؤلفات أفلاطون في قائمة كانت موجودة في عصر ابن النديم، وكانت المصدر الذي اعتمد عليه صاحب الفهرست في ذكر كتب أفلاطون.

(٩) أنه يذكر من بين ترجمات أرسطو مقالة الباء ويقول عنها: «رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عديّ في فهرست كتبه» ثم يردف قائلاً: «ومن كتب أرسطاليس ـ نسخ من خط يحيى بن عدي من فهرست كتبه ـ كتاب الأخلاق فسره فرفوريوس. .»(٣).

ويفهم من هذا النص أن يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤هـ) قد عمل قائمة ببليوجرافية بمؤلفات المعلم الأول وترجماتها إلى العربية، وأن ابن النديم اطلع على تلك القائمة ونقل عنها.

(١٠) أنه يستهل حديثه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو الخاص بأسماء كتب الشرائع المنزلة على مذهب المسلمين ومذاهب أهلها بقوله: «قرأت في كتاب وقع إليّ قديم النسخ يشبه أن يكون من خزانة المأمون ذكر ناقله فيه أسماء الصحف وعددها والكتب المنزلة ومبلغها، وأكثر الحشوية والعوام يصدقون به ويعتقدونه، فذكرت منه ما تعلق بكتابي هذا»(٤).

ويستنتج من هذا الكلام أن أحد المؤلفين كان قد جمع الصحف والكتب المنزلة في قائمة ببليوجرافية يرجح أنها كانت من بين مقتنيات خزانة المأمون، وأن ابن النديم قد رجع إليها واستقى منها ما يتصل بكتابه.

وإذن فقد وجد ابن النديم من قبله أعمالاً ببليوجرافية فريدة فتحت أمامه الطريق إلى التجميع الببليوجرافي الشامل الذي تمثل في كتابه الفهرست، وعلى

(١) الفهرست، ص١٩٦.
(٢) الفهرست، ص٢٤٦.
(٣) الفهرست، ص٢٥١-٢٥٣
(٤) الفهرست، ص٢١.

الرغم من أن تلك المحاولات السابقة كانت واضحة الأهداف والغايات إلا أنها لم تتم بنفس القدر من الوضوح في مناهجها وطرق تجميعها وترتيبها، فمعظمها كان يكتفي بذكر عناوين الكتب كما في قوائم مؤلفات الشافعي وجابر وابن مسعود العياشي، وبعضها كان يحصي عدد أوراق الكتب كما هو الحال في قائمة مؤلفات داود بن علي، في حين كان البعض الآخر ينص على عدد الفصول أو الأقسام أو المقالات في كل كتاب كما في قائمة مؤلفات أبي بكر الرازي. ولم يخضع أي من تلك القوائم لترتيب معين، فلا هي رتبت هجائيًا بعناوينها، ولا هي رتبت زمنيًا أو موضوعيًا. وبالنسبة للترجمات العربية لمؤلفات أرسطو وجالينوس كان يمكن أن تجمع الأعمال التي ترجمها شخص واحد في موضع واحد ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث.

ومعنى هذا أن طريقة التنظيم الببليوجرافي لم تكن واضحة في تلك التجميعات الببليوجرافية الأولى، ولم تكن البيانات الببليوجرافية مستوفاة أو حتى متفقًا عليها بالنسبة لهذه الأعمال. ولكننا نظلم تلك الفترة إذا قومناها بمعايير عصرنا الحديث الذي صبت فيه تجارب أكثر من عشرة قرون كاملة. ويكفيها فخرًا أنها فتحت هذا الباب واقتحمت ميدان العمل الببليوجرافي قبل أن تعرفه أوروبا بما يقرب من تسعة قرون.

ولاشك أن ابن النديم قد أفاد من هذه البواكير الببليوجرافية الشيء الكثير، وأكاد أقول إنها لم تكن بالنسبة إليه مجرد مصدر للمعلومات الببليوجرافية التى ضمنها كتابه، بل لعلها هي التي أوحت إليه بفكرة العمل الببليوجرافي الشامل ودفعته إلى تأليف كتاب الفهرست الذي تمثلت فيه حصيلة ما يقرب من ثلاثة قرون من التأليف والترجمة في اللغة العربية، وتمثل فيه أيضًا نضج ببليوجرافي لم يكن يمكن أن يتأتى له إلا بعد محاولات الرواد الأول بكل ما فيها من سذاجة وقصور.

وإذن فابن النديم ليس الأب الشرعي لعلم الببليوجرافيا العربي كما توهم أكثر الباحثين، فقد سبقه غيره على الطريق، وأقدم الأعمال الببليوجرافية التي ورد ذكرها آنفا هو ذلك الذي ينسب إلى جابر بن حيان، وقد توفي جابر على رأس

المائة الثالثة، ومعنى ذلك أن علم الببليوجرافيا عند العرب تمتد جذوره إلى أواخر القرن الثاني الهجري، أي إلى ما قبل الفهرست بما يقرب من قرنين كاملين.

ولقد كان عمل جابر عملاً رائعًا حقًا إذا قيس بمقاييس عصره، فهو قد جمع قائمتين ببليوجرافيتين إحداهما بمؤلفاته عامة والأخرى بمؤلفاته في الصنعة خاصة. وكأنما أحس جابر في ذلك التاريخ البعيد بأن نوعية قراء مؤلفاته الكيميائية تختلف عن نوعية قراء مؤلفاته في العلوم الأخرى، فجمع قائمة بمؤلفاته على إطلاقها، وبجانبها قائمة أخرى موضوعية متخصصة تقتصر على مؤلفاته في الكيمياء. وذلك سبق ببليوجرافي ينبغي أن يسجل لصاحبه بكل تقدير وإعجاب.

ومع أن ابن النديم يقدم لكتب جابر بقوله: «ونحن نذكر جُمَلاً من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا»(١)، إلا أننا نلاحظ أنه يبدأ بذكر مجموعة أولى تجاوز المائة كتاب، ثم يقول: «وله بعد ذلك سبعون كتابًا» يذكر بعضها، ثم ينتقل إلى غيرها من الكتب والرسائل والمقالات وينقل عن جابر قوله: «قال جابر في كتاب فهرسته: ألفت بعد هذه الكتب ثلاثين رسالة لا أسماء لها، ثم ألفت بعد ذلك أربع مقالات وهي: كتاب الطبيعة الفاعلة الأولى المتحركة وهي النار، كتاب الطبيعة الثانية الفاعلة الجامدة وهي الماء، كتاب الطبيعة الثالثة المنفعلة اليابسة وهي الأرض، كتاب الطبيعة الرابعة المنفعلة الرطبة وهي الهواء. قال جابر: ولهذه الكتب كتابان فيهما شرح ذلك وهما كتاب الطهارة، كتاب الأعراض، ثم ألفت بعد ذلك أربعة كتب وهي: كتاب الزهرة، كتاب السلوة، كتاب الكامل، كتاب الحياة، وألفت بعد ذلك عشرة كتب على رأي بليناس صاحب الطلسمات..»(٢).

والطريقة التى أورد بها ابن النديم مؤلفات جابر، والنص الذي نقله عن فهرسته يؤكدان أنه ذكر مصنفات جابر بنفس ترتيبها في ذلك الفهرست، وهو

(١) الفهرست، ص٣٥٥.

(٢) الفهرست، ص٣٥٧، وهذه الكتب ليست كتبًا بالمدلول الحديث للفظ الكتاب، فقد كان اللفظ يطلق على المبحث المفرد أو الباب، ولذا كان الكتاب الواحد يضم عددًا من الكتب بعدد مباحثه أو أبوابه، يؤكد ذلك قول ابن النديم عن كتاب المبسوط في الفقه للإمام الشافعي: «ويحتوي هذا الكتاب على كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب الاعتكاف». (ص٢١٠) وقوله عن كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة: «ويحتوي على عشرة كتب: كتاب السلطان، كتاب الحرب، كتاب السؤدد، كتاب الطبائع، كتاب العلم، كتاب الزهد، كتاب الإخوان، كتاب الحوائج، كتاب الطعام، كتاب النساء». (ص٧٧).

ترتيب غريب يجعلنا نتساءل عما إذا كانت تلك الببليوجرافية مصنفة، فالكتب ـ مثلاً ـ لم تجمع معًا في موضع واحد، وإنما وزعت على مجموعات تخللتها الرسائل والمقالات. وداخل كل مجموعة لم يلتزم جابر بالترتيب الهجائي أو الموضوعي؛ ومع ذلك فنحن نرجح أن ذكر جابر لمؤلفاته على هذا النحو كان مقصودًا وأنه قد رتبها زمنيًا بدليل قوله: «ألفت بعد هذه الكتب. . .، ثم ألفت بعد ذلك. . .».

ومنذ وضع جابر فهرسته إلى أن جمع ابن النديم فهرسته، لم تنقطع الأعمال الببليوجرافية التي تحصي كتابات المؤلفين المسلمين أو الترجمات العربية لمؤلفات كبار العلماء والفلاسفة اليونانيين.

ونستطيع أن نلاحظ على ببليوجرافيات تلك الفترة أنها كانت تعالج أفرادًا لا موضوعات، وأن المؤلفين كانوا هم الذين يقومون بتجميع قوائم مؤلفاتهم في بعض الأحيان وإن كان الغالب والأعم أن يتولى ذلك التلاميذ والمريدون.

ولقد كان كتاب الفهرست تتويجًا لهذه المرحلة الأولى من مراحل تاريخ علم الببليوجرافيا عند المسلمين، فيه تجاوزت المؤلفات الببليوجرافية حدودها القديمة، وفيه خضعت للتنظيم ـ ربما لأول مرة ـ ومن خلاله بدأت تظهر الملامح الأولى للوصف الببليوجرافي. وإذا كانت تلك الأعمال الببليوجرافية التي ذكرناها بمثابة الفصل التمهيدي لقصة الببليوجرافيا عند المسلمين، فلقد كان فهرست ابن النديم ـ بحق ـ هو الفصل الأول من فصول هذه القصة الطويلة التي امتدت وقائعها على مدى زمني يجاوز الألف عام.

* * *

ابن النديم وكتابه الفهرست (*)

لا نعرف لمولده ولا لوفاته تاريخًا، ولا نعلم عن حياته وثقافته إلا النزر اليسير، كل ما نعرفه عنه أنه كان وراقًا في بغداد في القرن الرابع الهجري، وأنه كان شيعيًا معتزليًا، وأنه توفي في أواخر القرن الرابع الهجري، قيل في سنة ٣٨٥هـ(١) وقيل في سنة ٣٨٨(٢) وقيل بعد ذلك(٣). والشيء الغريب حقًا أن كتب التراجم التي فصَّلت في تراجم رجال هذا القرن واستوعبت تراجم البغداديين استيعابًا شديدًا قد أهملته ولم تورد له ذكرًا. فصاحب تاريخ بغداد - مثلاً - توفي في سنة ٤٦٣هـ، أي أن الفاصل الزمني بينه وبين ابن النديم أقل من قرن من الزمان. ولسنا نشك في أنه قد سمع به وبكتابه الفهرست، ومع ذلك فنحن لا نجد له ترجمة في تاريخ بغداد، ولا ندري إن كان الخطيب قد ترجم له وفقدت الترجمة أم أنه أهمله قاصدًا أو عن غير قصد.

ولم يكن الخطيب البغدادي هو الوحيد الذي أغفل ذكر ابن النديم ولم يترجم له. فابن خلكان أيضًا أهمله في وفياته مع أنه ينقل عن كتابه الفهرست في عدة مواضع مما يؤكد أنه سمع به واطلع على كتابه. أما ياقوت الحموي فيذكر له في

(*) نشر في «مجلة كلية اللغة العربية» بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد السابع، ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)، ص ٤٦١-٤٧٨.

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.

(٢) لسان الميزان، ج٥، ص٧٢ (ط، حيدر آباد، دائرة المعارف النظامية، ١٣٣١هـ).

(٣) راجع: لسان الميزان، ج٥، ص٧٢ فهو يقول: «ورأيت في الفهرست موضعًا ذكر أنه كتب في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، فهذا يدل على تأخيره إلى ذلك الزمان».

معجمه ترجمة مختصرة على غير عادة ياقوت في التراجم، وهي ترجمة يُظَنُّ أنها ليست من صنع ياقوت، وإنما «أضيفت مؤخرًا إلى الكتاب» كما يقول الأستاذ أحمد أمين[1].

وقد يكون تشيع أبي الفرج محمد بن إسحق النديم هو السبب في تغاضي أصحاب كتب التراجم عنه أو إسقاط ترجمته ـ في عصور لاحقة ـ من النسخ المخطوطة للكتب التي ترجمت له. ولعل مما يرجح هذا الظن ويقويه أن الذين ترجموا له كياقوت[2] وابن حجر[3] والذهبي[4] شككوا فيه واتهموه «بالاعتزال والزيغ» على حد تعبير ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، وإن كانوا قد أجمعوا على نسبة كتاب **الفهرست** إليه.

ومع أن الكتاب قد نشر باسم **الفهرست** إلا أن ياقوت الحموي ذكره في معجمه على أنه **فهرست الكتب**[5]، وأطلق عليه ابن حجر العسقلاني **فهرست العلماء**[6]، وذكره صاحب **كشف الظنون** باسم **فهرس العلوم**[7]. أما إسماعيل البغدادي فيسميه **فوز العلوم** ويعرِّفه بأنه «كتاب الفهرسة، في الأخبار والتراجم وأنواع الفنون»[8]. وأكبر الظن أن إسماعيل البغدادي قد حرَّف الاسم الوارد في **كشف الظنون** من **فهرس العلوم** إلى **فوز العلوم**.

والكتاب يبدأ بمقدمة موجزة يحدد فيها المؤلف مجاله فيقول: «هذا فهرست

---

(١) في تقديمه لطبعة المكتبة التجارية من كتاب الفهرست.

(٢) في معجم الأدباء، ج١٨، ص١٧ (ط. القاهرة، دار المأمون، ١٣٥٥-١٣٥٧هـ، عن طبعة مرجليوث).

(٣) في لسان الميزان، ج٥، ص٧٢.

(٤) في تاريخ الإسلام، تحت سنة ٤٠٠.

(٥) معجم الأدباء، ج١٨، ص١٧.

(٦) لسان الميزان، ج٥، ص ٧٢.

(٧) كشف الظنون، ج٢، ص١٣٠٣ -١٣٠٤ (ط. استانبول، وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م).

(٨) هدية العارفين، ج٢، ص٥٥ (ط٣. طهران، ١٩٦٧م. مصورة بالأوفست عن طبعة استانبول، ١٩٥٥م).

كتب جميع الأمم من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها وطبقات مؤلفيها وأنسابها وتاريخ مواليدهم ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلثمائة للهجرة»[1].

ومعنى هذا أن ابن النديم أراد لكتابه أن يكون حصراً ببليوجرافيّا شاملاً لكل ما كتب في لغة العرب وما ترجم إليها في شتى فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ[2].

وبعد تحديد الإطار العام للكتاب في تلك المقدمة الموجزة التي لا تتجاوز نصف صفحة، يقدم لنا ابن النديم قائمة محتويات من عشر مقالات تختص كل منها بموضوع معين، فمقالة للنحويين واللغويين، وأخرى للشعر والشعراء، وثالثة للكلام والمتكلمين، ورابعة للفقه والفقهاء والمحدِّثين، وخامسة للفلسفة والعلوم القديمة كالهندسة والحساب والتنجيم والطب. . إلخ.

وقد يكون ابن النديم متأثراً في هذا التقسيم العشري بـ **عيون الأخبار** لابن قتيبة و**طبقات فحول الشعراء** لابن سلام وكتب الحماسة وعلى رأسها حماسة أبي تمام.

---

(١) ص٢ (ط. بيروت، مكتبة خياط، د.ت. مصورة عن طبعة فلوجل، ليبزج، ١٨٧١م. وهذه الطبعة هي التي رجعنا إليها وأحلنا إلى صفحاتها فيما يلي من إشارات مرجعية). وقد ذكر ابن النديم في آخر المقالة الأولى (ص٣٨) وفي آخر المقالة الثانية (ص٨٧) أنه كتب يوم السبت مستهل شعبان سنة ٣٧٧هـ.

(٢) ومع ذلك ففي الكتاب تواريخ متأخرة عن سنة ٣٧٧هـ فهو يقول عن المرزباني ـ مثلاً ـ إنه «يحيا إلى وقتنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلثمائة ونسأل الله العافية والبقاء بمنه وكرمه» ثم يردف قائلاً: «وتوفي سنة ثمان وسبعين وثلثمائة رحمه الله» (ص١٣٢). وفي حديثه عن أبي إسحق الصابي يقول: «مولده سنة نيف وعشرين وثلثمائة، وتوفي قبل الثمانين وثلثمائة» (ص١٣٤). وعند ذكر أبي نصر بن نباتة التميمي يصفه بأنه «من شعراء سيف الدولة وتوفي بعد الأربعمائة» (ص١٦٩). وأكبر الظن أن تواريخ الوفاة هذه قد أضيفت إلى الكتاب بعد تمامه. بعضها أضافه المؤلف في حياته، والبعض الآخر أضافه المتأخرون الذين وقعت نسخ الكتاب في أيديهم.

فهذه الكتب كانت فكرة العقد هي التي تحكم طريقة تنظيم موادها. فعيون الأخبار وكتب الحماسة كل منها عشرة أقسام تعالج عشرة موضوعات. أما ابن سلام فيوزع الشعراء الذين يترجم لهم في كتابه على قسمين كبيرين قسم للجاهليين وآخر للإسلاميين، وكل قسم منهما يضم عشر طبقات.

والمقالات العشر الرئيسية في كتاب الفهرست تتفرع بدورها إلى فنون يتفاوت عددها من مقالة لأخرى، وفي كل فن يذكر ابن النديم أصحاب المؤلفات فيه، وتحت كل مؤلف ما صنفه من الكتب دون أن يخضع المؤلفون أو المؤلفات لأي نوع من الترتيب هجائيًا كان أو زمنيًا. ففي معرض حديثه عن النحويين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية يتعرض لذكر أسماء فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء فيقول: «قال محمد: اقتضى ذكرهم في هذا الموضع مع اختلاف أصقاعهم وتباين أوقاتهم أن العلماء عنهم أخذوا، فذكرتهم على غير ترتيب»(١).

ومع ذلك فقد كان المبدأ العام الذي يحكم ترتيب المؤلفين في الفهرست هو الشهرة - رغم أنها نسبية - فنحن نراه يبدأ بالأشهر فالأقل شهرة. وفي ثنايا الكتاب نحصل من المؤلف على اعتراف صريح بتطبيق هذا المبدأ إذ يقول: «قال محمد بن إسحق: إذا ذكرت من المصنفين المشهورين إنسانًا أتبعته بذكر من يقاربه ويشبهه وإن تأخرت مدته عن مدة من أذكره بعده. وهذه سبيلي في جميع الكتاب»(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الرؤية الببليوجرافية واضحة عند ابن النديم وضوحًا كافيًا تمثل في عدة مظاهر نذكر منها:

أولاً: أنه يحرص على تحديد الكتب التي رآها بنفسه والكتب التي سمع أو قرأ عنها، فأحيانًا تطالعنا عبارة: وهذا الكتاب رأيته، أو: رأيت بعضه ولم أره

---

(١) ص٤٣.

(٢) ص١٤٦.

كاملاً. ومثال ذلك قوله عن كتاب بناء الكلام لبرزخ العروضي «رأيته في جلود»(1) وقوله عن كتاب الأخبار والأنساب والسير لأبي العباس المكاولي «رأيت بعضه ولم أره كاملاً»(2)، وذكره أربعة عشر كتابًا للحسن بن علي بن الحسن بن زيد وتعقيبه عليها بقوله: «هذا ما رأيناه من كتبه، وزعم بعض الزيدية أن له نحواً من مائة كتاب ولم نرها، فإن رأى ناظر في كتابنا شيئًا منها ألحقها بموضعها إن شاء الله تعالى»(3).

وأحيانًا أخرى تلقانا عبارة: «وهذا الكتاب حدثني عنه الثِّقات». وقد تجتمع الرؤية الشخصية مع أقوال الثقات في بعض المواضع كالذي نجده في حديثه عن كتب جابر بن حيان إذ يقول: «ونحن نذكر جملاً من كتبه رأيناها وشاهدها الثقات فذكروها لنا»(4).

وإلى جانب الكتب التي رآها والتي حدثه عنها الثقات، هناك كتب مفقودة لا يفوت ابن النديم أن ينبِّه على فقدها كقوله عن كتاب الأصول الأكبر لعلي بن عبد العزيز الدولابي (أحد أصحاب الطبري) إنه «لم يوجد»(5).

ثانيًا: أنه يحدد لنا أحجام الكتب التي رآها ويعطينا أوصافها وملامحها البارزة. فهو يذكر ـ مثلاً ـ أن معجم الشعراء للمرزباني (أحد معاصريه) كان يضم نحو خمسة آلاف ترجمة وكان يقع في حدود ألف ورقة(6)، ويقول عن كتاب التفقيه لابن قتيبة: «هذا كتاب رأيت منه ثلاثة أجزاء نحو ستمائة ورقة بخط بَرْك، وكانت تنقص على التقريب جزءين. وسألت عن هذا الكتاب جماعة من أهل

(1) ص72.
(2) ص114.
(3) ص193.
(4) ص 355.
(5) ص 235.
(6) ص 133.

الخط فزعموا أنه موجود»[1]. وفي حديثه عن كتاب القبائل الكبير والأيام الذي جمعه محمد بن حبيب للفتح بن خاقان يقول: «ورأيت النسخة بعينها عند أبي القاسم بن أبي الخطاب بن الفرات في طلحي نيف وعشرين جزءًا، وكانت تنقص (ما) يدل على أنها نحو من أربعين جزءًا في كل جزء مائتا ورقة وأكثر. ولهذه النسخة فهرست لما تحتوي عليه من القبائل والأيام بخط التُسْتَري بن علي الوراق في طلحي نحو خمسة عشر ورقة»[2].

وهو لا يكتفي بذكر عدد الأوراق وإنما يحدد لنا ما يعنيه بالورقة فيقول: «فإذا قلنا إن شعر فلان عشر ورقات، فإنا إنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية، مقدار ما فيها عشرون سطرًا، أعني في صفحة الورقة. فليعمل على ذلك في جميع ما ذكرته من قليل أشعارهم وكثيره»[3].

هذا بالنسبة لأحجام الكتب. أما أوصافها فإلى جانب ما سبقت الإشارة إليه منها، نجد لها أمثلة فيما ذكره عن كتاب النقط والشكل لأبي حاتم السجستاني، وأنه «بجداول ودارات»[4] وكتاب النوادر لدهمج بن محرز النصري[5] الذي يقول عنه: «رأيته نحو مائة وخمسين ورقة، وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد»[6] وكتب ابن درستويه التي يصف كثيرًا منها بأن المؤلف «لم يتمه»[7].

ولم يكتف ابن النديم بتحديد أحجام الكتب التي رآها وبيان أوصافها، وإنما أضاف إلى ذلك تقييمها وتحديد أصيلها من منحولها. فهو يذكر من كتب ابن أبي

---

(1) ص ٧٧.

(٢) ص١٠٧، وصحتها: خمس عشرة ورقة.

(٣) ص ١٠٥.

(٤) ص ٣٥.

(٥) ورد هذا الاسم في طبعة فلوجل محرفًا إلى رهمج بن محرز البصري، والصواب ما ذكرناه. راجع ص ٥١ من طبعة طهران، مكتبة الأسدي، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م تحقيق رضا تجدد.

(٦) ص٤٦.

(٧) ص٦٣.

طاهر طيفور كتاب **لسان العيون** وكتاب **أخبار المتظرفات** ويعقب عليهما بقوله: «وقد قيل إن أبا الحسين ابنه عمل هذين الكتابين»[١]. ويقول عن الفتح بن خاقان: «وله من الكتب كتاب **البستان** منسوب إليه، والذي ألفه رجل يعرف بمحمد بن عبد ربه ويلقب برأس البغل»[٢]. ويقول عن كتاب **الأوراق** للصولي: «وهذا الكتاب عوَّل عند تأليفه على كتاب المرثَدي[٣] في الشعر والشعراء، بل نقله نقلاً وانتحله، وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به»[٤]. ويعود لتأكيد ذلك في ترجمة أبي أحمد بن بشر المرثدي فيذكر من كتبه كتاب **أشعار قريش** ويقول عنه: «وعليه عوَّل الصولي في **الأوراق**، وله انتحل، ورأيته بخط المرثدي»[٥].

ثالثًا: أنه يرد ما ينقله إلى مصادره في أغلب الأحوال. فكثيرًا ما تطالعنا عبارة: قرأت بخط فلان، ووجدت بخط فلان. ومن الأمثلة على ذلك أننا نجده ينقل عن ابن مقلة أسماء الخطباء والبلغاء[٦]، وينقل عن أبي محمد جعفر الخلدي أخبار السياح والزهاد والعباد[٧]، وينقل عن يحيى النحوي وغيره في تأريخ الطب ثم يقول: «رجعنا إلى كلام يحيى»[٨]، وينقل ترجمة الطبري عن أبي الفرج النهرواني (وهو معاصر له)[٩]، وينقل عن أبي الحسن الخزاز في ترجمة أبي عمر الجرمي والمبرد[١٠]. وفي حديثه عن الإمام الشافعي يقول:

(١) ص١٤٦.

(٢) ص ١١٧.

(٣) في طبعة فلوجل: المريدي. والصواب ما ذكرناه اعتمادًا على ما ورد في ص١٢٩ من هذه الطبعة، وص ١٦٨ من طبعة طهران.

(٤) ص١٥١.

(٥) ص١٢٩.

(٦) ص١٢٥.

(٧) ص١٨٣.

(٨) ص٢٨٦-٢٨٧.

(٩) ص٢٣٤.

(١٠) ص٥٦، ٥٩.

«قرأت بخط أبي القاسم الحجازي في كتاب الأخبار الداخلة في التاريخ أنه أبو عبد الله محمد بن إدريس. . .»(١).

ومن هذه الأمثلة يتضح لنا أنه أحيانًا يكتفي بذكر المؤلف الذي ينقل عنه، وأحيانًا أخرى يذكر المؤلف والكتاب. ولكنه في بعض الأحيان لايذكر مصادره بدقة. فهو حين يترجم لأبي سعيد السيرافي ـ مثلاً ـ نراه يقول: «قال الشيخ أبو أحمد أمده الله»(٢) دون أن يعرفنا بشخصية الشيخ أبي أحمد هذا أو بكتابه الذي نقل عنه.

رابعًا: أنه يستعمل ما يعرف الآن بالإحالات. فهو حين يذكر شخصًا ما في موضعين من الكتاب يشير في أحد الموضعين إلى أن ذكره قد ورد في موضع سابق أو لاحق. وقد يكتفي ابن النديم بالإشارة إلى أن الحديث عن هذا الشخص قد تقدم أو سيأتي من غير تحديد للموضع الذي ذكر فيه. فهو حين يذكر الكتب المصنفة في تفسير القرآن (في المقالة الأولى) يبدأ بكتاب الباقر محمد ابن علي بن الحسين ويقول عنه: «رواه عنه أبو الجارود زياد بن المنذر رئيس الجارودية الزيدية، ونحن نستقصي خبره في موضعه»(٣). ونبحث عن أبي الجارود فنعثر عليه بين متكلمي الشيعة الإمامية في الفن الثاني من المقالة الخامسة(٤). وحين يسرد ابن النديم أسماء النقلة من الفارسي إلى العربي في الفن الأول من المقالة السابعة يذكر من بينهم البلاذري ويقول عنه «وقد مضى ذكره»(٥)، ونبحث عنه فيما تقدم من الكتاب فنجده مع الإخباريين والنسابين وأصحاب السير والأحداث في الفن الأول من المقالة الثالثة»(٦).

---

(١) ٢٠٩.

(٢) ص٦٢.

(٣) ص٣٣.

(٤) ص١٧٨.

(٥) ص ٢٤٤.

(٦) ص ١١٣.

وقد يتقدم أبو الفرج خطوة أخرى فيحدد لنا موضع الإشارة كقوله في معرض حديثه عن النحويين واللغويين البصريين في الفن الأول من المقالة الثانية «فأما أبو عمرو بن العلاء فقد ذكرت خبره فيما تقدم من أخبار القراء في المقالة الأولى»[١]، وكقوله عن الحسن بن سهل بن نوبخت عندما ذكره مع المترجمين من الفارسية إلى العربية «ويمرّ ذكره في موضعه من أخبار المنجمين»[٢]. وقد ورد ذكر أبي عمرو بن العلاء في المقالة الأولى فعلاً[٣]، أما الحسن بن سهل فنلتقي به مرة أخرى في الفن الثاني من المقالة السابعة[٤].

وإذا كان ابن النديم يكتفي في الغالب بتحديد الموضوع أو الباب الذي ذكر فيه الشخص دون تحديد الصفحة التي ورد بها، فلقد كان ذلك طبيعيًا ومقبولاً في عصر المخطوطات حيث لا قيمة للذكر رقم الصفحة لأن نُسَخ الكتاب الواحد تتفاوت في خطوطها وعدد صفحاتها، بينما لا تختلف صفحة الكتاب المطبوع عن مثيلتها في أي نسخة من نسخ الطبعة الواحدة. ومع ذلك فقد حاول ابن النديم في بعض الأحيان أن يحدد الأماكن التي يحيل إليها بأقصى قدر ممكن من الدقة. فهو يذكر جحظة من بين الندماء والجلساء والأدباء والمغنين (في الفن الثالث من المقالة الثالثة)، ثم يقول: «بعد أخباره أخبار قريص المغني، وهو يجيء بعد هذه الورقة بسبع عشرة ورقة»[٥]، وتأتي ترجمة قريص وذكر مؤلفاته بعد ذلك فعلاً[٦].

وربما استعمل ابن النديم ما يعرف الآن بالإحالاتِ المتبادلة Cross References أي أن يحيل من الموضع الأول إلى الموضع الثاني وبالعكس. ففي آخر الفن

---

(١) ص٤٢.

(٢) ص٢٤٤.

(٣) ص٢٨.

(٤) ص٢٧٥.

(٥) ١٤٦.

(٦) ص١٥٦.

الأول من المقالة الخامسة الخاصة بالكلام والمتكلمين يذكر أبا عبد الله الحسين البصري المعروف بالجُعَل ويقول: «ونحن نذكر في هذا الموضع كتبه في الكلام، ونذكر كتبه في الفقه في مقالة الفقهاء إن شاء الله»(١). وعندما يتناول فقهاء الأحناف في الفن الثاني من المقالة السادسة يعود فيذكره ويشير إلى الموضع السابق الذي ورد فيه فيقول عنه: «أبو عبد الله البصري، وقد مضى ذكره في مقالة المتكلمين، والذي ألفه في الفقه. . .»(٢).

ومع ذلك فقد وردت في الكتاب إشارات لم نعثر عليها كإشارته إلى جبلة ابن سالم عند حديثه عن النقلة من الفارسية إلى العربية في الفن الأول من المقالة السابعة وأنه «قد مضى ذكره»(٣)، وإشارته في الفن الثالث من المقالة الثالثة إلى أن أبا إسحق بن أبي عون كان من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الشَلْمَغَاني المعروف بابن أبي العزاقر، وقوله: «ونحن نشرح خبره في ذكر العزاقري»(٤).

خامسًا: أنه لا ينحاز لرأي بغير بيِّنة أو دليل. ففي حديثه عن الكيميائيين في المقالة العاشرة يقول: «وللفريقين جميعًا في الصنعة كتب وعلوم، وهذه أمور الله العالم بها، ونحن نبرأ في ذكرها من العيب والحكاية»(٥). وفي كلامه على مذهب الإسماعيلية يقول: «قال أبو عبد الله بن رزّام في كتابه الذي ردّ فيه على الإسماعيلية وكشف مذاهبهم ما قد أوردته بلفظ أبي عبد الله، وأنا أبرأ من العهدة في الصدق عنه والكذب فيه»(٦)، ثم يورد عدة روايات ويعقب عليها بقوله: «فهذا ما عرفناه في هذا المعنى، والله أعلم بحقيقته من بطلانه»(٧).

---

(١) ص ١٧٤.
(٢) ص٢٠٨.
(٣) ص٢٤٤-٢٤٥.
(٤) ص١٤٧.
(٥) ص٣٥٢.
(٦) ص١٨٦.
(٧) ص١٨٨.

وإذا كانت هذه الدعائم الخمس تدل على أن الرؤية الببليوجرافية كانت واضحة عند ابن النديم في كثير من أجزاء كتابه، فإن هذه الرؤية لم تكن بنفس القدر من الوضوح في أجزاء أخرى من الكتاب. ففي بعض المواضع نحس أنها قد غامت في وجهه وأن الأمور قد اختلطت عليه. ومن الأمثلة على هذا الضباب الذي كان يحجب الرؤية ويحدّ مداها عند ابن النديم ما يلي:

(١) أنه يذكر أشخاصًا ليست لهم مؤلفات على الإطلاق. ومن الأمثلة على ذلك ترجمته لبعض فصحاء العرب المشهورين الذين أخذ عنهم العلماء (في الفن الأول من المقالة الثانية، وهو الخاص بالنحويين واللغويين البصريين)، ومنهم من لا مؤلفات له مثل أبي البيداء الرباحي وأبي عرار العجلي وأبي سوّار الغنوي وعبد الله بن عمرو بن أبي صبح المازني وغيرهم[١]. وحين يذكر أبا سليمان الجوزجاني يصفه بأنه «لا مصنف له»[٢]. والشيء نفسه بالنسبة لأبي أحمد بن الحلاب وأبي عبد الله النمري وبردويه[٣] وكثير غيرهم. ومادام الكتاب قد أُلف أصلاً ليكون «فهرست كتب» كما نص على ذلك ابن النديم في مقدمته، فما كان ينبغي لمؤلفه أن يذكر فيه إلا أصحاب المصنفات.

(٢) أنه أحيانًا لا يذكر أسماء الكتب مكتفيًا بذكر الموضوع وأسماء المؤلفين فيه. ومثال ذلك قوله: «الكتب المؤلفة فيما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن: كتاب أبي العباس المبرد، كتاب أبي عمر الدوري. الكتب المؤلفة في متشابه القرآن: كتاب محمود بن الحسن، كتاب خلف بن هشام....»[٤].. إلخ. ومعروف أن عنوان الكتاب ركن أساسي من أركان الوصف الببليوجرافي لا يستقيم هذا الوصف بدونه على الإطلاق.

---

(١) ص٤٤، ٤٥، ٤٩.

(٢) ص٢٠٦.

(٣) ص٨٧، وفي الفن الأول من المقالة الثالثة (الإخباريين والنسابين) يذكر خلاد بن يزيد الباهلي، ويقول: «ولا مصنف له نعرفه» ص ١٠٧.

(٤) ص٣٦.

(٣) أنه أقحم على الكتاب ما ليس من طبيعته حين التزم في المقدمة بأن يترجم للمؤلفين. والترجمة للمؤلفين بذكر أخبارهم وطبقاتهم وأنسابهم وتواريخ مواليدهم ووفياتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم كما نصت المقدمة تخرج بالعمل عن طبيعته الببليوجرافية المحضة وتجعله مائعًا بين الببليوجرافيا والتراجم. والشيء الغريب حقًا أن ابن النديم لم يستطع أن يفي بما وعد به في كثير من الأحيان. صحيح أنه يفصِّل في بعض التراجم كترجمة سيبويه والفراء وإسحق الموصلي[١]، وصحيح أيضًا أنه يقوِّم بعض الأشخاص ويصدر عليهم الأحكام كوصفه للسرّي بن أحمد الكندي بأنه «شاعر مطبوع كثير السرقة عذب الألفاظ مليح المأخذ كثير الافتنان في التشبيهات والأوصاف»[٢]، وقوله عن أبي طاهر طيفور ـ نقلاً عن جعفر بن حمدان في كتاب الباهر ـ «ولم أر ممن تشهر بمثل ما تشهر به من تصنيف الكتب وقول الشعر أكثر تصحيفًا منه، ولا أبلد علمًا ولا ألحن. ولقد أنشدني شعراً يعرضه عليّ في إسحق بن أيوب لحن في بضعة عشر موضعًا منه، وكان أسرق الناس لنصف بيت وثلث بيت.. وكان مع هذا جميل الأخلاق ظريف المعاشرة»[٣]، ولكنه لم يفعل ذلك إلا في أقل القليل. وكثيراً ما نجده يكتفي بذكر أسماء المؤلفين، بل قد لا يذكر الأسماء كاملة مكتفيًا بالكنية أو اللقب. ومن الأمثلة على ذلك ـ وهي كثيرة ـ أنه يذكر من القراء المتأخرين شخصًا يدعى أبا الفرج ولا يذكر عنه إلا أنه صاحب ابن شنبوذ[٤].

ولو أن صاحب الفهرست اكتفى بذكر أسماء المؤلفين كاملة ودقيقة والتزم بذلك من أول الكتاب إلى آخره لأعفى نفسه من كثير من الحرج الذي تورط فيه.

---

(١) ص ٥١، ٦٦، ١٤٠.

(٢) ص ١٦٩ وفي نفس الصفحة يذكر من بين الشعراء المحدثين بعد الثلثمائة أبا منصور بن أبي براك ويقول عنه: «هذا أستاذ السري بن أحمد الكندي، شاعر مجود، ويقال إن السري سرق شعره وانتحله، والذي رأيت منه نحو مائتي ورقة».

(٣) ص١٤٦.

(٤) ص٣٩.

(٤) أنه يتعرض لأشياء لا صلة لها بموضوع الكتاب كالحديث عن فضل القلم والخط ومدح الكلام العربي، وكالكلام عن أصل الكتابة العربية ومخترعيها، وهو كلام أوقعه في أوهام لا يقوم عليها أي دليل علمي.

وأكبر الظن أن الذي أغرى ابن النديم بالخوض في مثل هذه الموضوعات في المقالة الأولى من كتابه هو اشتغاله بالوراقة وصلته بصناعة الكتابة ومحترفيها، وهي صلة أبت إلا أن تطلّ برأسها من بين صفحات الكتاب، وأن تكون أول ما يلقانا فيه.

* * *

ويبدو أن الكتاب لم يصلنا كاملاً وأن أجزاء منه قد فقدت على مر السنين، أو لعل ما وصلنا منه لا يعدو أن يكون مسودة غير مكتملة، ومما يقوي هذا الظن:

(أ) ما يطالعنا من نقص في أسماء بعض المؤلفين والكتب والتواريخ. وهو نقص تمثله تلك الفراغات التي تركها المؤلف على أمل أن يستكملها حينما يتيسر له ذلك. فمن أمثلة نقص أسماء المؤلفين: قريص المغني والحسناباذي[١] وابن الجنيد وابن حمدان وابن المعذل[٢] وأبو المنعم وأبو الحسن النسوي وأبو الفضل الحياني وأبو جعفر الخازن[٣] وبعد كل منهم كلمة «واسمه...». ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما نجده في حديثه عن الشعراء المحدثين ممن ليس بكاتب بعد الثلثمائة، فهو يذكر منهم «القراطيسي واسمه.. والإسكافي واسمه.. وأبا المعتصم الأنطاكي واسمه.. والخبار البلدي واسمه محمد بن.. والشيظمي واسمه..»[٤].

---

(١) ص١٥٦، ١٩٠.

(٢) ص١٨٥، ١٩٠، ١٩٩ وقد ذكر ابن حمدان مرتين، مرة في ص١٨٥ وأخرى في ص٢١١. وفي كل منهما: واسمه..

(٣) ص١٠٩، ٢١٥، ٢٨٠، ٢٨٢.

(٤) ص١٦٨-١٦٩.

ومن أمثلة نقص أسماء الكتب قوله عن ابن العرمرم أبي القاسم عبد الله «وله من الكتب كتاب الخراج وسماه.. »(1)، وقوله عن أبي الحسن الرماني «ونحن نذكر في هذا الموضع أسماء كتبه في الكلام فمن ذلك كتاب...»(2)، وقوله عن أبي الحسين عبد الواحد بن محمد الحصيني «وله من الكتب..»(3).

وأما نقص التواريخ فيمثله قوله عن كل من ابن السراج وابن الجعابي «وتوفي سنة...»(4)، وقوله عن أبي الطيب بن شهاب «توفي بعد الخمسين وثلثمائة عن سن عالية، ومولده...»(5).

وقد يجتمع نقصان في موضع واحد، فهو يذكر من أصحاب الإمام الشافعي ابن سيف الفارض ويكتفي بقوله «واسمه.. وله من الكتب.. »(6)، وأبا الطيب بن سلمة ولا يزيد على أنه «من الشافعيين وتوفي... وله من الكتب...»(7)، ويذكر من المتكلمين أبا عمران موسى بن رباح ويقول عنه «ومولده.. وله من الكتب...»(8)، ويذكر من متكلمي الخوارج «خطاب بن.. وله من الكتب...»(9).

(ب) سقوط أجزاء من النص. فهو حينما يتحدث عن مصحف عليّ رضي الله عنه يقول: «وهذا ترتيب السور في ذلك المصحف»(10)، ثم لا نجد شيئًا عن هذا الترتيب. وهو ينص في أول كتابه على أن الفن الأول من المقالة الثامنة «في أخبار المسامرين والمخرفين والمصورين وأسماء الكتب المصنفة في الأسمار والخرافات»، في حين أننا لانجد في تلك المقالة ذكرًا أو مجرد إشارة إلى التصوير والمصورين.

---

(1) ص129. (2) ص173.
(3) ص173. (4) ص63، 197.
(5) ص 174. (6) ص214.
(7) ص214. (8) ص173.
(9) ص183. (10) ص28.

ويتصل بهذه النقطة ما ذكره ابن حجر العسقلاني في معرض حديثه عن الجاحظ في **لسان الميزان** إذ يقول: «وسرد ابن النديم كتبه وهي مائة ونيف وسبعون كتابًا في فنون مختلفة»[1]. وفيما وصلنا من كتاب **الفهرست** لا نجد من مؤلفات الجاحظ غير كتابي **نظم القرآن والمسائل في القرآن**، وإشارة عابرة إلى كتاب ثالث هو **البيان والتبيين**[2]. ومعنى هذا أن النسخة التي اطلع عليها ابن حجر لم تصلنا، وأن مخطوطات الكتاب التي كانت موجودة في عصره ـ وهو النصف الأول من القرن التاسع الهجري ـ قد تعرضت أجزاء منها للضياع بعد ذلك.

(جـ) الإشارة إلى تقديم وتأخير كان المؤلف ينوي إجراءه في الكتاب، كنصّه على أن حديثه عن آل يقطين «يلحق بموضعه في (الباب) الأول»[3].

(د) ورود نصوص يفهم منها أن الصورة الحالية للكتاب ليست هي الصورة النهائية التي يرضى عنها المؤلف، كقوله عن أبي القاسم البستي: «نسأل عن هذا الرجل وعن كتبه ونلحق ببابه إن شاء الله»[4]، وقوله عن كتاب **الإيضاح عن أحكام القرآن** «مجهول يُسأل عنه»[5].

(هـ) وجود نصوص قلقة في مواضعها. فبعد انتهاء الفن الثالث من المقالة الأولى الخاصة بعلوم القرآن وأخبار القراء وأسماء رواتهم والشواذ من قراءاتهم، وبعد أن يقول ابن النديم: «هذا آخر ما صنفناه من المقالة الأولى من كتاب الفهرست»[6]، وقبل أن تبدأ المقالة الثانية، تطالعنا صفحة فيها ذكر أسماء قوم من القراء المتأخرين[7]. وبعد أن تُختم المقالة الثانية بعبارة «هذا آخر ما صنفناه من

(١) لسان الميزان، جـ٤ ص٣٥٧.

(٢) ورد الكتابان الأولان ص٣٨ والإشارة الأخيرة ص١٩.

(٣) ص ٢٢٤.

(٤) ص١٣٩.

(٥) ص٣٨.

(٦) ص٣٨.

(٧) ص٣٨-٣٩.

مقالة النحويين واللغويين»[1] يورد ابن النديم ثلاث مجموعات من الكتب هي: الكتب المؤلفة في غريب الحديث، والكتب المؤلفة في النوادر، والكتب المؤلفة في الأنواء[2]. وإذا كان ابن النديم قد جعل المجموعتين الأولى والثانية بمثابة ملحق للمقالة الثانية لتعلقهما باللغة، فما صلة المجموعة الثالثة بالنحو واللغة؟ وإذا كانت الكتب المؤلفة في غريب الحديث قد وضعت مع اللغة، فلماذا لم يطبق نفس المبدأ على الكتب المؤلفة في غريب القرآن والتي وضعت في المقالة الأولى؟

(و) وجود أخطاء لغوية ونحوية وإملائية إلى جانب أخطاء الأسلوب في بعض الأحيان. ومثال ذلك قوله عن الأخفش المجاشعي النحوي إنه «من مشهري نحويين البصرة»[3] والصواب: من مشهوري نحاة (أو نحويي) البصرة، وقوله عن الفراء إنه «أملا ست عشرة سنة ولم يُرَ في يده كتاب إلا مرة واحدة»[4] والصواب: أملى، وقوله عن داود بن علي «وأخذ بالكتاب والسنة وألغا ما سوى ذلك»[5] والصواب: ألغى، وقوله عن ترجمات كتب أرسطو «وفسّر سوريانوس لمقالة الباء وخرجت عربي»[6]، وصواب العبارة: وفسر سوريانوس مقالة الباء وخرجت عربية.

وفي مقابل هذه الاعتبارات كلها يلقي ابن النديم في خضم كتابه بعبارة يُفهم منها أن الكتاب قد بُيِّض في حياته، فهو ينص في ترجمة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي على أنه «يحيا إلى الوقت الذي بُيِّض هذا الكتاب فيه»[7]. وفي هذه العبارة إما أن يكون ابن النديم قد قصد بوقت تبييض الكتاب وقت تأليفه وهو سنة ٣٧٧هـ، وبذلك لايكون ثمة تعارض بينها وبين ترجيح أن ما

(١) ص٨٧. (٢) ص٨٧-٨٨.
(٣) ص٥٢. (٤) ص٦٦.
(٥) ص٢١٦. (٦) ص٢٥١.
(٧) ص٦٣.

وصلنا من الكتاب هو المسودة لا المبيضة، وإما أن يكون الكتاب قد بيض فعلاً وفي هذه الحالة ينبغي علينا أن نلتمس تبريراً للظواهر السابقة.

فأما النقص الذي في الكتاب سواء كان نقصًا في أسماء المؤلفين أو الكتب أو التواريخ أو كان نقص جزء من النص فلا يعني بالضرورة أن ما وصلنا من الكتاب هو المسودة، لأن الاحتمال الأكبر أن يكون النقص في النصوص قد فقد مع الزمن، وأن معالم بعض الأسماء والتواريخ قد طمست فيما تبقى لنا من نسخ الكتاب. وأما النصوص القلقة في مواضعها فلعلها أضيفت للكتاب مؤخراً وليست من صنع ابن النديم.

أما أخطاء اللغة والنحو والأسلوب والإملاء فقد تكون من صنع ابن النديم نفسه لأنه كان وراقًا ولم يحدثنا أحد بأنه كان عالمًا من العلماء، وقد تكون من صنع النساخ المتأخرين الذين نسخوا ما وصل إلينا من مخطوطات الكتاب.

وتبقى أمامنا قضية إشارة المؤلف إلى تعديل مواضع بعض مواد الكتاب تقديمًا أو تأخيراً، وإلى أنه سيستكمل معلوماته عن بعض المؤلفين وبعض الكتب، وهما قضيتان لا تعليل لهما إلا أن المؤلف كان ينوي إعادة النظر في كتابه. ومن المحتمل أن يكون الكتاب قد بُيِّض بالفعل ولكن صاحبه أراد بهذه النصوص أن يفتح لنفسه طريقًا إلى الإضافة والتعديل فيه. ويحتمل أيضًا ـ وهذا هو الغالب ـ أن يكون الكتاب قد ظل عند صاحبه مسودة خاضعة لما تخضع له المسودات ـ عادة ـ من إضافة وتقديم وتأخير، وأن عبارة تبييض الكتاب التي وردت في ترجمة الرماني لا تعني أكثر من تحريره.

* * *

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يعاب على فهرست ابن النديم[1] فإنه يظل

---

(١) وقد استعرضنا أهمها، ويضاف إلى ما سبق أن ذكرناه: عدم الاهتمام بالمغاربة والأندلسيين، وعدم العناية بالحديث وعلومه عناية كافية، وعدم مطابقة بعض العناوين لما ورد تحتها كما هو الحال في شعراء آل أبان اللاحقي (ص١٦٣) فبعض الذين ذكرت أسماؤهم تحت هذا العنوان ليسوا من آل أبان.

عملاً ببليوجرافيّا عملاقًا في تراثنا العربي، وحسبه أنه أول منارة تلقانا على طريق الأعمال الببليوجرافية في اللغة العربية، وأشمل وثيقة تبين لنا ما وصل إليه المسلمون في حياتهم العقلية والعلمية في عصر من أزهى عصور حضارتهم، ولولاه لضاعت أسماء الكتب وأوصافها كما ضاعت الكتب نفسها، ولتعذر على من يتصدى لتأريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي أن يتبين طريقه وأن يضع قدمه على أرض ثابتة ويده على حقيقة يطمئن إليها. وحسبه أيضًا أنه الأساس الذي اعتمد عليه والمرجع الذي رجع إليه كل من أتى بعده من الببليوجرافيين المسلمين على مدى عشرة قرون كاملة.

* * *

تراثنا الفقهي

وقضاياه الببليوجرافية (*)

مقدمة:

الفقه بمعناه اللغوي هو الفهم[1] وبمعناه الاصطلاحي هو علم استخراج الأحكام الشرعية التي تتعلق بأفعال العباد واستنباطها من أدلتها التفصيلية، فالإسلام لم يهتم بتصحيح عقيدة الإنسان وفكرته عن خالقه فحسب، وإنما سعى أيضًا إلى التوفيق بين أشواق الروح ونوازع الجسد، فاهتم بالحياة التي يحياها الناس على الأرض ووضع الضوابط التي تحكم مختلف صور النشاط الإنساني وتنظم علاقة الإنسان بخالقه وبالآخرين من بني جنسه، وهكذا لم تكن الشريعة الإسلامية مجرد خيط إلهي يربط الأرض بالسماء، ويشد الإنسان إلى خالقه وموجده من العدم، وإنما كانت ضوءًا كاشفًا يصل السماء بالأرض، ويهدي العقل والقلب، ويرضي حاجة البدن والنفس.

وثمة حكمة بالغة في نزول القرآن منجّمًا على النبي ﷺ ، وهي حكمة ندرك بعض أسرارها ولا نحيط بها علمًا. فالله سبحانه وتعالى قد اختار نبيه صلوات

(*) نشر في مجلة «الدارة»، العدد الثاني، السنة الثالثة، جمادى الثانية ١٣٩٧هـ (يونيه ١٩٧٧م)، ص ١٦٣-١٧٥.

(١) وبهذا المعنى ورد اللفظ في قوله تعالى (في سورة التوبة/ ١٢٢): ﴿ليتفقهوا في الدين﴾ أي ليكونوا علماء به. ودعا النبي ﷺ لابن عباس بأن يعلمه الله الدين ويفقهه في التأويل، أي أن يفهمه تأويله ومعناه. يقول ابن منظور في لسان العرب: وغلب (الفقه) على علم الدين لسيادته وفضله على سائر أنواع العلم.

الله وسلامه عليه أميًا لا يقرأ ولا يكتب، ومن ثم كان اعتماده على الذاكرة. وذاكرة الإنسان لا تستطيع أن تستوعب القرآن جملة واحدة: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾(١).

والله سبحانه وتعالى أراد لكتابه الكريم أن يكون دستورًا دائمًا للبشرية، يعالج أمورها ويصلح شئونها ويحل مشاكلها التي تواجهها على درب الحياة، ولم يشأ أن يكون مجموعة أحكام وتعاليم تلقى مجردة لتسجل في الصحف أو تحفظ في الصدور، ومن ثم كانت تنزل الآية أو الآيات في الموقف الواحد تجيب للناس على استفساراتهم، وتضع الحلول العملية لما يعرض لهم في حياتهم من مسائل ومشاكل:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾(٢).

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾(٣).

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾(٤).

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾(٥).

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾(٦).

---

(١) سورة الفرقان، آية ٣٢.
(٢) سورة البقرة، آية ١٨٩.
(٣) سورة الأعراف، آية ١٨٧.
(٤) سورة الإسراء، آية ٨٥.
(٥) سورة المائدة، آية ٤.
(٦) سورة البقرة، آية ٢١٧.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا، وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[1].

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[2].

إلى آخر هذه الآيات التي تجيب على تساؤلات الناس أيام النبي ﷺ.

ومادام قد أريد للقرآن الكريم أن يكون دستور البشر، وأن يكون خاتم رسالات الله إلى الإنسانية، فلقد كان من الطبيعي أن يتناول المبادئ العامة يرسيها ويقرها في الأذهان، وأن يترك التفاصيل لنبيه ﷺ. وهكذا كانت السنة المطهرة بمثابة المذكرة التفسيرية لما أجمله القرآن من أحكام وتعاليم.

وفي حياة النبي ﷺ كان المسلمون يلتمسون في كتاب الله القوانين والضوابط التي تحكم حياتهم وتنظم أمورها، فإذا أرادوا تفصيلاً أو تفسيراً لجأوا إلى النبي ﷺ فأبان لهم ما عمي عليهم وأوضح لهم ما أشكل عليهم.

وإذن فقد كان القرآن الكريم وكانت السنة النبوية المطهرة زادا كافيا للمسلمين الأوائل فيما يتصل بأمور دينهم ودنياهم. ومع ذلك فحين بعث النبي ﷺ معاذ ابن جبل إلى اليمن سأله: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنّة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو (أي لا أقصر)، فضرب رسول الله ﷺ صدره (استحسانا لحديثه)، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله[3].

ومعنى هذا أن النبي ﷺ قد أذن للصحابة أن يجتهدوا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة، شريطة أن يكون هذا الاجتهاد على هدي من الكتاب والسنة وألا يتعارض معهما.

---

(١) سورة البقرة، آية ٢١٩.

(٢) سورة الأنفال، آية ١.

(٣) سنن أبي داود، ج٣، ص٤١٢.

وينتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى. ويمضي جيل الصحابة ومن بعده جيل التابعين. وتتسع أرجاء الدولة الإسلامية، ويفتح المسلمون بلاداً لا عهد لهم بها من قبل، ويواجهون أنماطاً جديدة من الحياة ومشاكل لم يكن للمسلمين السابقين بها عهد. وهنا تظهر الحاجة إلى الاجتهاد والقياس، وتتمخض هذه الحاجة عن ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية في القرن الثاني الهجري، وهي مذاهب لا يختلف بعضها عن بعض في الأصول أو في المصدر الذي تستقي منه، وإنما تنحصر اختلافاتها في الفروع وفي تقويم الأسس التي يؤخذ بها، كاختلافهم في كون المصدر دليلاً أو ليس بدليل، وفي ثبوت الدليل وعدم ثبوته، وفي ثبوت النسخ وعدمه، وفي علة القياس، وفيما يكون به الترجيح عند تعارض الأدلة، وفي إهدار الأدلة عند التعارض، وكاختلافهم في أنواع الدلالات وسائر طرق الاستفادة، وتفاوتهم في الإحاطة والفهم، وفي ملكة الاستنباط وسلامة الذوق الفقهي وكماله.

ولقد استمر باب الاجتهاد مفتوحاً على مدى قرنين كاملين امتدا من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع الهجري، ثم مال الناس إلى حظره حين أقدم عليه مَن ليس أهلاً له، وحين كثر المدعون الذين تصدوا للإفتاء فخلطوا بين الأمور وأوقعوا الناس في حيرة وريبة. ولكن إغلاق باب الاجتهاد في تلك الفترة المبكرة لم يمنع من ظهور بعض المجتهدين بعد ذلك كالسبكي والعزّ بن عبد السلام وابن تيمية وابن حزم.

تراثنا الفقهي:

وإذا كان عصر المذاهب الفقهية الذي امتد من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع قد شهد أمهات المؤلفات في مختلف المذاهب، فإن الشروح والحواشي والتعليقات التي عملت على تلك الأصول لم تنقطع فيما تلاه من عصور، ولم تتوقف كتابات المجتهدين المتأخرين سواء حملت آراءهم في مسائل

قديمة أو آراءهم فيما استحدث من أمور. وكانت نتيجة ذلك حصيلة ضخمة من التراث الفقهي في كل مذهب من المذاهب.

ولقد دأب كل فريق على الترجمة لرجال المذهب وأعلامه، فظهرت كتب ضخام في تراجم الشافعية والمالكية والأحناف والحنابلة والشيعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** لتقي الدين الغزي (المتوفى سنة ١٠١٠هـ) و **طبقات الشافعية الكبرى** لتاج الدين السبكي (المتوفى سنة ٧٧١هـ) **والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** (المالكي) لابن فرحون اليعمري (المتوفى سنة ٧٩٩هـ) **وطبقات الحنابلة** لابن أبي يعلي (المتوفى سنة ٥٢٦هـ) وذيله لابن رجب (المتوفى سنة ٧٩٥هـ) و **طبقات أعلام الشيعة** لأغا بزرك الطهراني (المتوفى سنة ١٣٩٠هـ).

وإلى جانب المؤلفات الفقهية وكتب التراجم لأتباع كل مذهب، ظهرت المؤلفات في علم أصول الفقه، وهو العلم الذي يبحث في القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها الإجمالية اليقينية.

ولقد كانت المباحث الأصولية أول أمرها متناثرة في كتب الفقه مختلطة به. ثم لم تلبث أن استقلت بنفسها منذ أملى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) **الرسالة** التي أرسى بها دعائم الأصول، فتحدث فيها عن الناسخ والمنسوخ، وعن الإجماع والاجتهاد والقياس والاستحسان، وغير ذلك من الموضوعات التي يتناولها الأصوليون بالبحث والدراسة. ومن بعده تتابعت التصانيف في هذا العلم.

وفي كتابه **الفهرست** يخصص ابن النديم المقالة السادسة من مقالاته العشر للفقه والفقهاء، فيذكر فقهاء كل مذهب ومؤلفاتهم حتى سنة ٣٧٧هـ وهي السنة التي انتهى فيها من تأليف الكتاب، ويخصص طاشكبرى زاده الدوحة السادسة من كتابه **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** للعلوم الشرعية، وفي هذه الدوحة تختص الشعبة السادسة بعلم أصول الفقه، وفيها يترجم المؤلف

للأصوليين ويذكر مؤلفاتهم حتى تاريخ تأليف الكتاب وهو سنة ٩٤٨هـ. وهو لا يزعم لنفسه الاستيفاء والحصر، وإنما يختم حديثه بقوله: «واعلم أن الكتب في علم الأصول كثيرة، لكن من ظفر بما ذكرناه فاز بالمرام، ولانطول بذكرها الكلام»[١]. أما الشعبة السابعة فقد خصصها طاشكبرى زاده للفقه، وفيها يذكر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ويحصي مؤلفاتهم ثم يعتذر عمن أغفله منهم، فيقول: «ولعمري لقد طال هذا الباب من هذا الكتاب، فخرجنا من باب إلى باب، وولجنا في أبواب، ولقد جرني إليه شغفي بتتبع أحوال العلماء من ناصري الملة الحنيفية البيضاء. ومع هذا فقد فاتني ذكر كثير من الأسلاف...»[٢].

وليس **فهرست** ابن النديم ومفتاح السعادة هما المرجعان الوحيدان اللذان يحصيان تراثنا الفقهي، فهنالك كتب أخرى كثيرة بعضها أضخم وأشمل مثل **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة (المتوفي سنة ١٠٦٧هـ) **وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون وهدية العارفين، وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكلاهما لإسماعيل البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠م). والترتيب في الكتابين الأولين هجائي بعناوين الكتب، وفي الكتاب الأخير هجائي بأسماء مؤلفيها بصرف النظر عن موضوعاتها. وهناك كتب أخرى أصغر حجمًا وأضيق مجالاً مثل **فهرست كتب الشيعة** لأبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) وهو مرتب هجائيًا بأسماء المؤلفين. وفي هذه الكتب وأمثالها تناثرت المؤلفات الفقهية مرة حسب عناوينها، ومرة تحت أسماء مؤلفيها، ومن أجل هذا يبقى لكتاب ابن النديم وكتاب طاشكبرى زاده أهميتهما من حيث ترتيبهما الموضوعي الذي يتيح جمع المؤلفات الفقهية في موضع واحد على ما بين الرجلين من خلاف في المذهب، فأولهما شيعي والآخر سني حنفي.

ولكن هذه الكتب التي ذكرناها ـ على ما بينها من تباين في طرق التنظيم ـ

(١) مفتاح السعادة، ج٢، ص ١٩٣ (طبعة دار الكتب الحديثة، ١٩٦٨م، بتحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور).

(٢) مفتاح السعادة، ج٢ ، ص٣٦٨.

تحصي المؤلفات لا المخطوطات. والفرق بين اللفظين كبير، ذلك أن أعداداً هائلة من كتب تراثنا قد فقدت، بعضها ذهب ضحية الفتن الداخلية التي عصفت بالعالم الإسلامي على مدى تاريخه الطويل سياسية كانت أو دينية، وأكثرها التهمته الغزوات الخارجية التي دهمت هذا العالم الإسلامي من الشرق والغرب كالذي حدث أيام المغول والصليبيين، ومن أجل هذا اتسعت المسافة بين ما ألف في موضوع من الموضوعات وما هو موجود بالفعل. ولم يعد للأعمال الببليوجرافية السابق ذكرها غير قيمتها التاريخية وخاصة بالنسبة لتاريخ العلوم عند المسلمين. ومن ثم ظهرت الحاجة ملحّة إلى أعمال ببليوجرافية من نوع جديد يكون أكثر نفعًا للباحثين. أعمال لا تحصي المؤلفات وإنما تحصي ما تبقى من مخطوطات تراثنا وتعرف بها وبأماكن وجودها.

والمشكلة الخطيرة التي تواجهها هذه الأعمال الجديدة هي أن أعداداً هائلة من المخطوطات مازالت مجهولة، بعضها لدى الأفراد، وبعضها في الزوايا والمساجد والأوقاف، وبعضها لدى مكتبات لم تستطع بعد أن تحصر مقتنياتها أو تفهرسها أو تعرف بها. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مكتبات تركيا التي نقلت إليها كنوز التراث الإسلامي من مختلف الدول الإسلامية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية، ثم عدل الأتراك عن لغة القرآن حديثًا وكتابةً، وبعدت الشقة بينهم وبين ما تضمه مكتباتهم في جوفها من تراث إسلامي مخطوط باللغة العربية. وكانت النتيجة أن تحولت تلك المخطوطات عندهم إلى ما يشبه قطع الآثار في المتاحف. والذي يعنينا الآن هو ما يتصل بالفقه، وما أكثر مخطوطات فقه السنة في المكتبات التركية.

وتعتبر اليمن مركز الثقل بالنسبة للفقه الزيدي إلى جانب تراثها في الفقه الشافعي، ولكن مكتبات اليمن ـ سواء كانت مكتبات الدولة أو مكتبات أفراد ـ في أحسن حالاتها تحتفظ بمخطوطاتها في أحشائها دون أن يعرف أحد عنها شيئًا، ودون أن يبذل أي جهد للتعريف بها والإعلام عنها.

وفي العراق وإيران ينتشر مذهب الشيعة الإثنا عشرية، وفي كل من الدولتين قدر عظيم من التراث الفقهي لهذا المذهب الذي تعتبر النجف مركز الدائرة بالنسبة له، ومع ذلك فحتى الآن لا توجد فهارس تسجل هذا التراث وتحصيه. ومن هنا كانت صعوبة الأعمال الببليوجرافية التي تطمح إلى تغطية شاملة لما بقي من التراث الإسلامي المخطوط.

الأعمال الببليوجرافية المعاصرة:

وأول من تصدى لهذه المهمة رجل ألماني هو كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦م) الذي أنفق من عمره أكثر من خمسين عامًا فى جمع مادة كتابه «تاريخ الأدب العربي» Geschichte der Arabischen Litteratur. وكلمة الأدب هنا لا تستعمل بمدلولها الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والنثر، وإنما يتسع معناها ليستوعب كل ما أنتجه الفكر الإنساني في مختلف فروع المعرفة وميادين الحياة. فقد أراد بروكلمان أن يؤرخ للحياة العقلية العربية من خلال حصر المخطوطات العربية في العالم، واعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من فهارس لتلك المخطوطات في شتى أرجاء المعمورة، فقدم لنا حصرًا بكل المخطوطات العربية التي أحصتها الفهارس المطبوعة بحيث تتجمع النسخ المتعددة للكتاب الواحد في موضع واحد مهما تباعدت أماكن وجودها.

وقد استبعد بروكلمان الكتب المجهولة المؤلف ومؤلفات المسيحيين واليهود التعبدية التي لا تستخدم إلا في الكنائس والبِيَع، ورتب مادة كتابه ترتيبًا زمنيًا بالعصور والدول، وتحت كل عصر يذكر الموضوعات، وتحت كل منها يأتي بالمؤلفين مرتبين زمنيا، فيذكر نبذة عن حياة كل منهم يتبعها بذكر المصادر التي ترجمت له، ثم يحصي أعماله الباقية والمكتبات التي توجد بها وأرقامها في تلك المكتبات أو في فهارسها، وقد يذكر طبعاتها الأساسية وما عمل حولها من تعليقات أو تراجم أو نقد أو اختصار.

وبعد أن نشر بروكلمان كتابه في مجلدين كبيرين صدرا في عامي ١٨٩٨م، ١٩٠٢م تجمعت لديه مادة غزيرة نشرها في ملحقين مرتبين على غرار الأصل، صدر أولهما سنة ١٩٣٧م، وثانيهما سنة ١٩٣٨م، ثم نشر ملحقًا ثالثًا سنة

١٩٤٢م تناول فيه الأدب العربي الحديث وضمنه كشافات الكتاب وملاحقه. وقد أعيد طبع الجزءين الأصليين سنة ١٩٤٣، ١٩٤٩م. وشرعت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية فعهدت به إلى الدكتور عبد الحليم النجار، وصدرت من الترجمة العربية ثلاثة أجزاء فيما بين سنة ١٩٥٩م وسنة ١٩٦٢م، ثم توفي المترجم فتوقف العمل في المشروع حتى استأنفه الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب، فأصدرا منه المجلدين الرابع والخامس في سنة ١٩٧٥م، والمجلد السادس في سنة ١٩٧٧م.

ولعل أخطر ما يعاب على كتاب بروكلمان هذا أنه اعتمد على الفهارس المنشورة للمكتبات فأهمل كل ما لم يسجل في تلك الفهارس، وهو يمثل نسبة كبيرة جدًا من تراثنا، فضلاً عن أنه وقع في كل ما وقعت فيه تلك الفهارس من أخطاء أو نقص في الأسماء أو التواريخ أو البيانات.

ومن بعد بروكلمان جاء فؤاد سيزجين (وهو تركي ألماني مسلم) وأراد أن يصدر ملحقًا يكمل به النقص الموجود في كتاب بروكلمان فيما يختص بالمخطوطات العربية الموجودة في استانبول، ولكنه لم يلبث أن عدل عن خطته إلى عمل أشمل، «عمل جديد مستقل عن كتاب بروكلمان»، كما يقول في مقدمته، عمل يتلافى به أوجه القصور التي تكشفت في عمل بروكلمان، وأهمها أن الاعتماد على الفهارس المطبوعة لم يعد كافيًا لأن ما لم تذكره الفهارس أكثر بكثير مما ذكرته، ولهذا حرص سيزجين على زيارة المكتبات ومعاينة المخطوطات بنفسه على الطبيعة قبل أن يسجلها في كتابه، وقد أتاحت له هذه المعاينة أن يضيف معلومتين جديدتين عن كل مخطوط لم يكن يذكرهما بروكلمان وهما: تاريخ نسخ المخطوط، وحجمه أو عدد أوراقه وأجزائه.

ولكن التزام سيزجين برؤية المخطوطات اضطره إلى أن يحدد المجال الزمني لكتابه، فليس في إمكان فرد واحد أن يتصدى لمثل هذا العمل بنفس القدر الذي أخذ به بروكلمان نفسه من الاتساع والشمول، ولذا حدد بداية الفترة التي يغطيها كتابه بنشأة العلوم في العصر الأموي، ونهايتها بسنة ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م التي تمثل نهاية العصر الذهبي للثقافة العربية.

وثمة نقطة ضعف أخرى تكشفت في كتاب بروكلمان وعمل سيزجين على تلافيها، وهي الترتيب الزمني الذي يوزع الموضوع الواحد على مختلف العصور. ولم يَخْفَ على سيزجين أن الوحدة الموضوعية أهم، وأن الترتيب الموضوعي هو الأنسب والأنفع للباحثين، فرتب كتابه الذي أطلق عليه «تاريخ التراث العربي» Geschichtes des Arabischen Schrifttums على حسب الموضوعات، فاختص الجزء الأول منه بعلوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والتوحيد والتصوف، والثاني بعلوم اللغة والأدب شعرًا ونثرًا، والثالث بالترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية، والرابع بالكيمياء والنبات والزراعة.. إلخ. وحرص المؤلف على أن يقدم لكل موضوع بمقدمة تعرِّف به وتحدد أبعاده، ثم يذكر المؤلفين الذين ألفوا فيه، والمصادر التي ترجمت لهم، ومؤلفاتهم المخطوطة وأماكن وجود كل منها.

ولقد صدر الجزء الأول من هذا الكتاب سنة ١٩٦٧م وما زالت الأجزاء التالية تصدر تباعًا. وإدراكًا لقيمة هذا العمل وشموله تصدى الدكتور فهمي أبو الفضل لترجمته إلى العربية، وصدر الجزء الأول من تلك الترجمة سنة ١٩٧١م(١)، وهو مجلد ضخم لا يغطي إلا ثلث المجلد الأول من الأصل الألماني، ويضم:

١- مكتبات المخطوطات العربية.

٢- المراجع العامة.

٣- علوم القرآن.

٤- علم الحديث.

ثم توفي المترجم تاركًا المسؤولية تبحث عمن ينهض بها(٢).

---

(١) أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) تابع ترجمة الكتاب الدكتور محمود فهمي حجازي وأصدرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، فصدر منه في سنة ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) جزء عن مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، وفي سنة ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) صدر المجلدان الأول والثاني. أما المجلد الأول فيقع في أربعة أجزاء أولها لعلوم القرآن والحديث، والثاني للتدوين التاريخي، والثالث للفقه، والرابع للعقائد والتصوف. وأما المجلد الثاني الخاص بالشعر فيقع في خمسة أجزاء، الثلاثة الأولى منها ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي، والجزءان الرابع والخامس ترجمة الدكتور عرفة مصطفى.

وهكذا لم تكتمل ترجمة كتاب سيزجين كما لم تكتمل ترجمة كتاب بروكلمان من قبل، وليس خافيا أن اللغة الألمانية التي ألف بها الكتابان ليست واسعة الانتشار في العالم الإسلامي، وهذا يجعل الاستفادة من الكتابين محدودة ويفرض على المسلمين أن يسارعوا إلى استكمال ما ترجم منهما حتى يعم النفع بهما.

قصور الأدوات الببليوجرافية:

وإذا كان كتاب سيزجين أشمل وأكثر استيعابًا من كتاب بروكلمان بالنسبة للفترة التي يغطيها، فإن الحاجة إلى كتاب بروكلمان تظل ضرورية لا غنى عنها بالنسبة لمخطوطات ما بعد سنة ٤٣٠هـ، أى أن ما يقرب من ألف عام من التراث المخطوط ما زال خارجًا عن نطاق كتاب سيزجين، وليس أمام الباحث عنه إلا كتاب بروكلمان رغم ما فيه من نقص وقصور.

وهكذا يظل هذان العملان أعظم عملين ببليوجرافيين يخدمان تراثنا العربي بعامة والإسلامي بخاصة. ومن واجب المسلمين أن يهتموا بمثل هذه الأعمال الببليوجرافية التي تعرِّف بتراثهم، وتساعد الباحثين على الاهتداء إلى مكانه، وتضع بين أيديهم ما كتبه السلف في موضوعات تخصصهم.

وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية لما لها من أثر على تقدم البحث العلمي عندنا، فالباحث في الدول الغربية يتعرف على مصادر بحثه وعلى ما كتب في موضوعه في أسرع وقت وبأقل جهد. أما عندنا فهو مضيِّعٌ ينفق معظم وقته بحثًا عن مادة البحث دون أن يجد هاديًا يهديه، أو أدوات ببليوجرافية كافية لإرشاده وتقديم العون له.

وفي مجال الفقه الإسلامي - مثلاً - مازلنا نفتقر إلى عمل ببليوجرافي يحصي المؤلفات الفقهية في كل مذهب من المذاهب منذ ظهوره على مسرح الحياة حتى الآن، بل إننا نفتقر إلى إعادة نشر أمهات الكتب الفقهية نشرًا حديثًا يتيح للباحثين الوصول إلى ما يريدون منها بسهولة ويسر، ففي كل باب من أبواب

الفقه تتشعب المسائل وتتداخل وتتعدد المباحث وتتعقد بحيث يجد الباحث مشقةً وعسراً في الوصول إلى ما يريد، وخاصة إذا كان يبحث عن مسألة فرعية دقيقة يمكن أن تتوه وسط أكوام المباحث الفقهية في بابها. ولهذا تحتاج كتب الفقه أكثر من غيرها إلى تحليل محتوياتها تحليلاً دقيقًا، ونشرها من جديد مزودة بمختلف أنواع الكشافات التي تتضافر معا في تيسير مهمة البحث فيها والوصول إلى المطلوب منها من أقصر طريق.

ونفتقر كذلك إلى دليل للدوريات الإسلامية التي تصدر في مختلف الدول وبمختلف اللغات، وإلى كشاف تحليلي بالمواد التي تنشر في الدوريات التي تصدر بلغات شرقية بحيث تتجمع الكتابات في الموضوع الواحد في موضع واحد على غرار ما فعله بيرسون J.D.Pearson في الكشاف الإسلامي Index Islamicus الذي حلل فيه محتويات أكثر من خمسمائة دورية أوروبية تهتم بالدراسات الإسلامية منذ سنة ١٩٠٦م حتى الآن. ونحتاج بعد ذلك إلى دليل عام للفقهاء المسلمين على غرار Who's Who الذي تصدر منه مجلدات يختص كل منها بأعلام فرع معين من فروع المعرفة كالفن والموسيقى والصحافة والهندسة والذرة. صحيح أن لدينا كتبًا كثيرة في اللغة العربية تترجم لأتباع كل مذهب على حدة، ولكن هذه الكتب للمختصين فقط. والذي نحتاجه هو دليل عام يعرّف بأشهر الفقهاء في المذاهب جميعها، مرتبين هجائيًا بحيث يسهل على المسلم أن يصل إلى بغيته في التعرف على ترجمة أي علَم من أعلام الفقه، وحبذا لو نشر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية ليفيد منه الباحثون عن تراجم الفقهاء المسلمين من أرباب اللغات الأجنبية، ويكون هذا المعجم خطوة على الطريق لإصدار معجم شامل لأعلام الإسلام Who's Who in Islam.

لقد بذل المستشرقون في مجال الأعمال الببليوجرافية التي تخدم الدراسات الإسلامية جهودًا طيبة تستحق الثناء رغم ما في بعضها من قصور، وهي أعمال كثيرة أحصى الدكتور أحمد عبد الحليم ما صدر منها حتى سنة

١٩٦١م في بحثه الذي قدمه لمعهد المكتبات بجامعة لندن بعنوان: «قائمة ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي عملت عن الإسلام» Bibliography of Bibliographies of Islam.

ولقد آن الأوان لأن ينهض علماء المسلمين بمسؤولياتهم وأن يهتموا بالأعمال الببليوجرافية باعتبارها أدوات لا غنى عنها للبحث في أي مجال من مجالات الدراسة.

وعلى مائدة مؤتمر الفقه الإسلامي الذي ينعقد في عاصمة المملكة العربية السعودية وفي رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تبرز عدة تساؤلات تطرح نفسها على هذا الجمع الموقر من علماء المسلمين:

أما آن الأوان لأن يتعاون علماء المسلمين في إصدار موسوعة إسلامية بدلاً من القناعة بترجمة موسوعة ألفها المستشرقون أساسًا للدارسين الغربيين؟ ألا يجدر بمراكز البحث والدراسات الإسلامية أن تهتم بإصدار دليل عام لفقهاء المسلمين؟ ألا ينبغي أن نسارع إلى استكمال ترجمة كتابي بروكلمان وسيزجين؟ أليس من المؤسف أننا مجتمعين لم نفعل ما فعله أفراد مثل: كارل بروكلمان وفؤاد سيزجين وجيمس بيرسون؟!

إنني أنتهز فرصة التقاء هذه الصفوة من فقهاء المسلمين فأهيب بها أن تسعى بكل طاقاتها إلى استكمال النقص الخطير في أدوات البحث الإسلامي، وإنه لعجيب حقًا أن يكون النقص الذي يعانيه الباحث الإسلامي عندنا في الشرق أكبر بكثير من ذلك الذي يعانيه زميله في الغرب، مع أن المصادر الأصلية عندنا والتراث الذي خلفه لنا أسلافنا في هذه الموضوعات أغنى ألف مرة ومرة مما عند غيرنا من فتات.

* * *

المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات

أ ـ الـــدوريات

١- **التوباد:** مجلة فصلية تعنى بالأدب والفكر والثقافة، وتصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض.

٢- **الـــدارة:** مجلة ربع سنوية تصدرها دارة الملك عبد العزيز بالرياض.

٣- **عالم الكتب:** مجلة متخصصة تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض. بدأت فصلية، وأصبحت تصدر كل شهرين.

٤- **الفيصـل:** مجلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الفيصل الثقافية بالرياض.

٥- **مجلة كلية اللغة العربية** بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهي مجلة سنوية حملت اسم مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في فترة من تاريخها.

٦- **المـــورد:** مجلة تراثية فصلية تصدر في بغداد عن وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية.

ب ـ أعمال الحلقات والندوات

١- الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، بالتعاون مع حكومة

الجمهورية العربية السورية في دمشق من ٢-١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١م.

٢- **حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها**، التي عقدت ببغداد من ٨-١٧/١١/١٩٧٥م، ونشرت أعمالها بمجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٩٧٦م.

٣- ندوة قضايا المخطوطات (١):

التجارب العربية في فهرسة المخطوطات. تنسيق وتحرير: فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٨م.

٤- ندوة قضايا المخطوطات (٢):

فن فهرسة المخطوطات: مدخل وقضايا. تنسيق وتحرير: فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩م.

* * *


Bibliotheca Alexandrina
0350344
الدار المصرية اللبنانية